



سَلْطَنَةُ عُومَانِ
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ

المَدِينَةُ الصُّغْرَى

تأليف
الشيخ بشير بن غانم الخراساني

الجزء الأول

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

مقدمة

هذا الكتاب المدونة الصغرى جمعها أبو غانم بشر ابن غانم
الخراسانى عن سبعة فى تلامذة أبى عبيدة مسلم بن أبى كريم رضى الله عنه
وكان أبو غانم هذا معاصراً لهم ومباحثاً لهم ويذكر مرة فى بعض المسائل
محمد ابن عباد المصرى وهو من مشايخ أهل الدعوة من أهل مصر وفى
السبعة وإيل ومحجوب وهما من تلامذة الربيع رضى الله عنهم وقد وقع
الخلاف بين الفقهاء المذكورين من تلامذة أبى عبيدة حتى برىء بعضهم
من بعض وليسوا جميعاً فى الولاية عن أهل الحق . فعبد الله ابن عبد
العزيز وأبو المؤرج عمر بن محمد لا يتولاهم المسلمون ويقبلون منهم الفقه
والاسناد أما ابن عبد العزيز فلا نعلم له منزلة عند المسلمين يكون على
رأى شعيب ابن المعروف . وأما أبو المؤرج فقد جاء إلى عمان من قدم
وحاجة المسلمون فى المسائل التى خالفوا فيها المسلمين فوجدت أنه رجع

إلى قول المسلمين وقبل الحق واشتروا عليه أن يرجع إلى أهل فدم
فيدعوهم إلى ترك ما كان دهاهم اليت سابقاً في مسائل الخلافة فيقال إنه
مات في الطريق قبل أن يصل إلى فدم فوقف المسلمون عنه لأن الشرط لم
يتم وما في القلوب من الغيب فوضوا أمره إلى الله هذا معنى ما وجدته في
بعض سير المسلمين والله أعلم وذلك من عبد الله ابن حميد السالمى .

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم هذا كتاب المدونة للشيخ بشر بن غانم
الخراساني رحمه الله ونفعنا ببركاته .. آمين ...

باب الصلاة والتكبير والركوع والسجود

سألت الربيع وأبا المهاجر وأبا المؤرج وأبا سعيد عبد الله بن عبد العزيز وأبا غسان مخدر بن العمرد وأبا أيوب وحاتم بن منصور فمنهم من سألت مشافهة ومنهم من أخبرني من سألمهم مشافهة عن الوضوء حدثني الربيع أنه سأل أبا عبيدة مسلم ابن أبي كرم عن الوضوء والصلاة قال تبدأ فتغسل كفيك ثم تستنجي ثم تمضمض فاك ثم تستنشق بالماء وتغسل وجهك وذراعيك إلى المفرقين وتمسح برأسك واذنيك ظاهرهما وباطنهما وتغسل رجليك إلى الكعبين .

قلت للربيع أرايت المسح الأذنين والمضمضة والاستنشاق أواجب هو قال نعم من ترك شيئاً من ذلك لم يتم وضوءه قلت أخبرني عن مسح الرأس في الوضوء أيبالغ في مسحه حتى يمس الماء كله قال الربيع سألت

عن ذلك أبا عبيدة قال لا ولكن يكفيه أن يمسح رأسه بيديه إلا أن يكون اغتسالاً من الجنابة فلا يدع حينئذ شعراً ولا بشراً لأمسه الماء قال الربيع على المرأة الوضوء مثل ما على الرجل فإذا أرادت المرأة أن تمسح رأسها فلتضع خمارها وتمسح بيدها شعر رأسها كله سألت الربيع ابن حبيب أكان يقال أن الوضوء فقال . سألت عن ذلك أبا عبيدة فقال يكره للرجل أن يوقت على نفسه شيئاً من ذلك ولكن يتم وضوءه شفعاً أو وترّاً أيما أحسب في ذلك فليفعل وكذلك قال أبو المؤرج وابن عبد العزيز عن أبي عبيدة قال أبو المؤرج بلغنا عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أنه توضأ للصلاة فغسل كفيه ثم استنجد ومضمض فاه مرتين واستنشق بالماء مرتين وغسل كل واحدة مرتين إلى المرفقين ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وغسل رجليه على هذا شفعاً قلت ايجز به أن يغسل جميع ما ذكرت لك مرة قالوا جميعاً إذا ألقى ذلك كل مرة واحدة أجزاء ذلك وليس في ذلك عندنا أمر موقت دون حسن الغسل والتنظيف ولكن لا بد له في جميع ما ذكرت لك أن يغسل كفيه أيضاً بعدما يغسل فرجه ثم يستقبل حينئذ وضوءه فإن أحدث الرجل وكفاه طاهرتان فلا بأس أن يدخلها في الاناء ولا يغسلها قلت رأيت الأذنين يغسلهما مع الرأس قال الربيع ظاهرهما وباطنهما مع الرأس قال أبو المؤرج أى ذلك فعلت أجزاك وقد رأيت أبا عبيدة فعل الأمرين جميعاً .

وكذلك قال ابن عبد العزيز قال أبو المهاجر أن يغسل باطنهما مع الوجه وظاهرهما مع الرأس وكذلك قال حاتم ابن منصور قلت ايقطع الرجل وضوءه فيغسل وجهه ويتوضئ وضوءه للصلاة غير رجله فيسير فيمعن في السير ثم يغسل رجله أيجزية ذلك عنه قال الربيع يعيد وضوءه أحب إلى .

قال أبو المؤرج وابن عبد العزيز وأبو المهاجر يغسل رجله وليس عليه غير ذلك إن غسل شيئاً دون شيء بنى على ما غسل واستقبل ما بقي غسله فليس هذا يحدث يرجع فيما فرغ منه ويتنقص عليه وضوءه قال فإن قدم شيئاً قبل شيء قال الربيع لا إلا اذا تابع وضوءه كما جاء السنة قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة لا أبالي بأى عضو بدأت به إذا أنقيت وكذلك قال ابن عبد العزيز ويروى لى عبد الله عن أبي نوح صالح الدهان مثل قول أبي المؤرج عن أبي عبيدة قلت أيتوضوء الرجل بماء سخن ويغتسل به من الجنابة قال الربيع لا يضره ببارد توضئ أو بسخن أو بأيهما اغتسل وكذلك قال أبو المؤرج عن أبي عبيدة ويروى لى أبو عبيدة أنه بلغه عن ابن عباس فى أثره أنه قال لا بأس بذلك وبلغه ذلك عن ابن مسعود أنه أكل يوماً قطعة من ثريد بنخبز ولحم وهو مقبل إلى المسجد .

ثم دعا ابن مسعود بماء ومضمض فاه وغسل أصابعه من غم اللحم

ولم يتوضأ قال أبو عبيدة كيف يكره الوضوء منه والغسل به وهو يطبخ به الطعام ويغتسل به في الجنابة وهو جائز ولا بأس به وقلت أيعيد الرجل وضوءه إذا مس الجنب أو ظهر الكلب قال الربيع أما الجنب فلا يعيد منه الوضوء وأما ظهر الكلب فإن كان رطباً من بلل فعليه إعادة الوضوء قال أبو المؤرج عن أبي عبيدة بلغنا عن النبي عليه السلام أنه توضئ يوماً فخرج إلى الصلاة فرأى حذيفة فاقبل عليه فدنى نبي الله وتأخر حذيفة فأنكر ذلك نبي الله عليه السلام فقال ما بالك يا حذيفة فقال يا رسول الله إني جنب فقال النبي عليه السلام اخرج يدك يا حذيفة فإن الجنب لا ينجس فأخرج يده فاعتمد عليه النبي عليه السلام وهو يمشي إلى الصلاة قلت فرجل توضأ للصلاة فيقبل جاريته أو امرأته أو يلامسها أو يباشرها أو يغمزها أو يمس جسدها كل ذلك بشهوة منه أو غير ذلك أو يعيد الوضوء قال الربيع لا يعيد الوضوء بشيء من ذلك إلا أن يمدى . قلت فإن لم يمد فلا إعادة عليه في شيء مما ذكرت إذا لم يمد قلت أن هؤلاء يقولون ويروون عن ابن مسعود إذا توضأ ثم لمس أو قبل جاريته أو امرأته أن يعيد الوضوء قال ليس فيما يقولون شيء والله أعلم .

يقول ابن مسعود في ذلك قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة أن اللمس هو الجماع وروى لي ذلك أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن اللمس الذي ذكر الله هو الجماع ولكن الله يكتفي وتلا هذه الآية وإن كنتم

جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً . قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة أو لامستم النساء أو جامعتم النساء . وسألته أيتوضئ الرجل من الاناء الذى ولغ منه الكلب أو السبع قال ليغسله ثم ليتوضئ منه ولا يتوضئ فيه حتى يغسله قلت أتوقت فى غسله ثلاثاً أو سبعمائة كما قال هؤلاء قال لا أوقت فى ذلك وقتاً دون حسن التنقي والغسل فإن أبقاه فى مرة واحدة فليتوضئ فيه .

قلت ولا توقف فى الوضوء للصلاة ثلاثاً كما قال هؤلاء قال لا أوقت فى ذلك وقتاً لأنه لم يأتنا فى ذلك أمر ينتهى إليه فقط دون حسن الغسل والتنظيف إن كان ثلاثاً فثلاثاً إذا كانت سابغات أو اثنتين فاثنتين إذا كانتا سابغتين أو واحدة وواحدة إذا كانت سابغة كل ذلك يحزبه ولا يحزبه ثلاث أو أكثر فى ذلك إذا لم يسبغ الوضوء وينقي وليس فى الافلال والاكتار عندنا فى ذلك وقت . سألت فالرجل يتجشأ فيخرج من جوفه منه شئ إلى حلقة أيعيد الوضوء قال الربيع إن رد جشاه ولم يخرج منه شئ إلى حلقة فليتم وضوءه وإذا خرج شئ إلى حلقة فليتوضئ وإنما الطهر مما يخرج وليس مما يدخل وكذلك قال أبو المؤرج وأبو المهاجر وابن عبد العزيز قلت وكذلك إن هو تقيأ فخرج الطعام ورمى به قالوا جميعاً الربيع وأبو المؤرج وابن عبد العزيز نعم يعيد وضوءه قلت فان هو تقيأ مرة

أو بلغمًا أو غير ذلك قال الربيع عليه في ذلك كله الوضوء قال أبو المؤرج
وابن عبد العزيز وحاتم بن منصور ليس عليه في البلغم وفيما أشبهه مما
لا يتغير به وضوءه شيء .

باب الآذان للصلاة

سئل الربيع، كيف يؤذن المؤذن قال ينبغي للمؤذن أن يستقبل القبلة حتى يفرغ من التشهد وأشهد أن محمد رسول الله ثم ينحرف عن يمينه وعن يساره من غير أن ينحرف بجسده كله وإذا قال في الإقامة قد قامت الصلاة أقبل إلى الصلاة ولا يتكلم إذا أخذ في الآذان والإقامة حتى يفرغ وكذلك قال أبو المؤرج وروى لى عن أبي عبيدة هكذا كما قال الربيع قلت أيعيد التشهد وغيره في الإقامة كما يفعل في الآذان قال جميعا الربيع وأبو المؤرج نعم قلت فإن تكلم المؤذن في آذانه وفي إقامته أيبني على ما مضى من آذان وإقامته أم يستقبل قال الربيع أحب إلى أن لا يتكلم إلا من حاجة لا بد منها فإن فعل لم أر عليه الاعادة .

ويبنى على ما مضى من آذانه وإقامته وقال أبو غسان لا أرى له أن

يتكلم إلا في حاجة لابد منها فإن فعل بغير حاجة أعاد الآذان واستقبله
وابتدأه ابتداء وكذلك قال أبو المؤرج غير أنه قال إن تكلم للحاجة أو لغير
حاجة أعاد الآذان ولم يبين على ما مضى في آذان أنه قبل أن يتكلم ورأيت
أبا أيوب وائل يعجبه قول أبي المؤرج .

باب الصلاة

مما سألتهم عنه وأخبرني من سألهم عنه سألتها عن التكبير والركوع
والسجود فحدثني أبو عبيدة عن جابر ابن زيد عن ابن عباس أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة كبر حين يقوم فيها أو إذا رفع
كبر وإذا طأ رأسه في السجود كبر وإذا رفع رأسه من السجود كبر وكان
النبي ﷺ يفعل هذا كله .

وحدثني أبو المؤرج عن أبي عبيدة رفع الحديث إلى عمر ابن الخطاب
رضي الله عنه أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك
تبارك إسمك وتعالى جددك ولا اله غيرك ثم يتعوذ من الشيطان الرجيم
ويكبر قال أبو عبيدة وكان هذا توجيه عمر بن الخطاب وكان أبو بكر
الصديق وعبد الله وغيرهما من الصحابة سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك

إسمك وتعالى جددك ولا إله غيرك ثم يكبرون ثم يتعوذون من بعد التكبير غير أن ابن مسعود يزيد في ذلك على أثر ولا إله غيرك يدخل فيه رب إني ظلمت نفسي فاغفر لي ذنبي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت وكان على ابن أبي طالب يقول إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين ثم يكبر ثم يستعيد قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة لا يفرق بين القراءة والاستعاذة من بعد التكبير ولم يأخذ بقول ابن مسعود في زيادته التي زادها في التوحيد رب إني ظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت .

قلت أيقراً في الأولى والعصر بشيء غير الفاتحة قالوا جميعاً لا إلا بفاتحة الكتاب سرّاً فيما بينك وبين نفسك .

قلت أيقراً في الأربع الركعات كلهن بأمر القرآن وحدها قالوا جميعاً نعم ذلك أحب إلينا وبه نأخذ وقال بعض الفقهاء يقرأ في الأولتين ولا يقرأ في الآخرتين شيء قلت فبم يقال في الركوع والسجود قال أما الركوع فيقول سبحان ربّي العظيم وأما في السجود فيقول سبحان ربّي الأعلى فإذا سجدت فضع كفيك للسجود وقل حين تطأطأ رأسك للسجود الله أكبر وإذا رفعت رأسك فقل الله أكبر وإذا كنت في أول الركعة تريد القيام فانهض قائماً حتى ترفع رأسك من السجدة الآخرة قبل أن تستوي جالساً

وإذا كنت في الركعة الثانية فاجلس وتشهد في كل ركعتين تجلس فيها من الصلاة المكتوبة أو التطوع .

باب التشهد

والتشهد أن تقول حين تجلس في كل ركعتين التحيات المباركات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ثم تدعوا بعد كمال الرابعة وبعد هذا التشهد يدعوا بما بدا لك وبما يصلح أن تدعوه به قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة فهذا تشهد عبد الله ابن مسعود قال وتشهد عبد الله ابن عباس التحيات المباركات والصلوات والطيبات السلام على النبي ورحمته وبركاته وسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله قال ابن عباس إنما كنا نقول السلام عليكم أيها النبي إذا كان فينا حيًّا فلما مات النبي عليه السلام قلنا السلام على النبي ورحمة الله وبركاته قال أبو عبيدة فيما روى عن أبو

المؤرج إذا قال وحده فقد نفي أن يكون له شريك قال الربيع وأبو المؤرج
بلغنا عن عبد الله بن مسعود أنه كان يعلم أصحابه هذه الكلمات من
التشهد كما كان يعلمهم السورة من القرآن وكان ابن مسعود يقول
علمنيهن النبي عليه السلام .

باب فى مسائل الصلاة

قلت أيبين الرجل مرفقيه عن فخديه ثم يسجد أو يضع مرفقيه على فخديه قال أبو المؤرج أى ذلك أحب فليفعل وقد بلغنا عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا سجد يضع يديه على فخديه ثم يسجد . قلت أيصلى الرجل وهو واضع يديه على حقويه أو عاقد شعره قالوا جميعا كل ذلك يكره سألت الربيع قلت أرأيت إن بدت لى حاجة فى الصلاة اتحنح أو أشير إلى بعض من أمره قال الربيع أن تقبل إلى صلاتك أحب إلى ولا تتعرض لشيء من ذلك .

قال أبو عبيدة وأبو غسان وأبو المهاجر التسبيح فى هذا ونحوه قد جاء الأثر فيه أنه للرجل والتصفيق للنساء قال أبو المؤرج فى ذلك تركة أحب إلى والأخذ به رخصه . سألت الربيع عن المرأة ثم عن يمين الرجل

وعن يساره وهو يصلى أو كانت جالسة بقربه قال لا يضره ذلك ولكن لا تصلى المرأة حذاء الرجل إلا وبينهما شىء ولا يمر بين يديه شىء وهو يستطيع أن يمنعه وهو يصلى فإن مر بين يديه شىء فلا يضره ولا يقطع ذلك صلاته . سألت الربيع بن حبيب إذا كان الرجل أمام نفسه أعليه أذان وإقامة قال سألت عن ذلك أبا عبيدة قال إذا كان مقيماً فأحب إلى أن يؤذن ويقيم الصلاة وإن هو لم يؤذن وأقام الصلاة لم يضره وإن هو لم يؤذن ولم يقيم الصلاة وأتم بأذان المؤذنين وإقامتهم وصلى بذلك فلا يضره وإذا كان فى السفر فأحب إلى أن يؤذن ويقيم الصلاة ثم يصلى وإن هو لم يؤذن فلا يدع الإقامة وسألته عن المرأة أعليها أذان وإقامة قال لا سألت الربيع بن حبيب كيف يسلم الرجل إذا أراد أن ينصرف فى صلاته قال سألت عن ذلك أبا عبيدة فقال إذا أراد أن ينصرف قال عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته تسليمة واحدة ثم ينصرف بوجهه عن يساره حتى يرى من عن يساره خده قال أبو المؤرج هذا إذا كان إماماً لغيره وأما إذا كان إماماً لنفسه فأتم صلاته فأراد أن ينصرف يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه أمامه ثم ينصرف على أى جهة أحب قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة وإن سلم عن يمينه ، وعن شماله أجزاء ذلك وقال حسن جميل وإن سلم عن يمينه حتى لا يرى من عن يساره خده ثم ينصرف على أى جهة أحب فليفعل قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة إذا سلم الإمام فليتحرف عن مجلسه لأن لا ينبغى لأحد أن يقوم حتى يتحرف الإمام

ويقوم وكان يقال إن صلاة الجماعة تزيد على صلاة الرجل وحده خمسة وعشرين ضعفاً قال الربيع عن الصلاة في الثوب الواحد قال نعم يوشح به توشيحاً قلت أيصلى الرجل في الثوب الواحد وله ثياب كثيرة ولم يضطر إلى ذلك قال الربيع لا بأس بذلك وكذلك قال أبو المؤرج وروى لي عن أبو عبيدة أنه رفع الحديث إلى جابر بن عبد الله الأنصاري صاحب النبي عليه السلام أنه قام يصلى بأصحابه في بيته في ثوب واحد وإلى جنبه منجب عليه أثواب كثيرة لو شاء أخذ منه رداء قال الربيع عن أبي عبيدة لا تضعن رداءك على منكبك وأنت في الصلاة ولا ملحفتك إذا كنت متوشحاً بها حتى تسلم للانصراف كنت في جماعة أو وحدك أو فريضة أو نافلة وكذلك قال أبو المؤرج غير أنه رخص في النافلة سألت محبوباً عن الرجل إذا كان إمام نفسه أتقبل صلاته ولم يقرأ فيها قال سألت الربيع عن ذلك قال لا سألت محبوباً أقرأ الرجل خلف الإمام قال سألت عن الربيع قال لا تدعن القراءة خلف الإمام قال أبو المهاجر إذا كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة فقد وجب عليه الإنصاف والاستماع ويتلوا هذه الآية فإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون وأما إذا كانت صلاة لا يجهر فيها بالقراءة فاقراً سراً فيما بينك وبين نفسك قال أبو المهاجر وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود قال أبو المؤرج حدثني أبو عبيدة أن القراءة خلف الإمام واجبة فيما يجهر فيه الإمام ويسر ولكن القراءة فيما يجهر فيه الإمام بأم القرآن وحدها لا تزدد عليها شيئاً تقرأ بقراءة

الإمام تصحبه ولا تسبقه بالقراءة قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة وكل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي ضاح فقلت له حينئذ يا أبا المؤرج إن هذا قول قومنا قال قومك يقولون حقاً كثيراً لم يخالفهم المسلمون فيما أصابوا ولكن إنما خالفوهم فيما أخطأوا فيه وكذبوا قلت أيقراً الرجل في التطوع بأم القرآن وحدها قال الربيع لا إلا ومعها سورة من القرآن وقرأ في كل صلاة تطوع بفاتحة الكتاب وسورة معها في كل ركعة .

سألت الربيع وأبا غسان وأبا أيوب وإيل أيقراً الرجل السورة التي فيها السجدة ويدع ما سواها من السور قالوا جميعاً يكره أن يتعمدها الرجل ويدع ما سواها وكذلك قال أبو المؤرج غير أنه يكره ذلك في الفريضة وأما في النافلة فلا بأس .

سألت محبوباً كيف تسجد المرأة في الصلاة قال لي كيف أحببت قال أبو غسان كل حسن ما قدرت عليه وأيسرت قال أبو المؤرج تضم بطنها إلى فخذيها ولا تبدى عجزها إذا كان بحضرتها من ذوى محارمها أو واحدة من النساء مخافة أن يصفنها سألت الربيع عن الرجل يقوم في صلاته فنسى التكبير الذى يفتح به الصلاة أو نسى الطهر أو نقض الطهر ثم تذكر وهو في أول صلاته قال ينصرف ويتم ما كان نسيه في التكبير أو الطهر ثم يعيد صلاته قلت فإن ضحك أينقض

أم تنقض صلاته ولا يتنقض وضوءه قال الربيع إذا ضحك فقهقه
فليعد صلاته ووضوءه وإن تبسم فلا يضره أن يتم صلاته ولا ينصرف
وأن قلس في صلاته والقلس التجشئ يتجشأ الرجل فيخرج مع الجشاء
ماء أو طعام فليعد صلاته إذا كان الذي خرج وصل إلى حلقه وإلى فيه
وإن لم يخرج فليتم صلاته ولا ينصرف قال أبو المؤرج القهقهة إنما تنقض
الصلاة ولا تنقض الوضوء وكذلك قال ابن عبد العزيز قال ليس في
الإحداث التي تنقض الوضوء قال عبد الله بن عبد العزيز إنما ينقض
الوضوء ما كان ينقضه في المواطن التي ليست فيها الصلاة مثل الرعاف
والقيء والحدث هذا كله ينقض الوضوء في الصلاة وفي غير الصلاة .

باب السهو في الصلاة

وسألت حاتم بن منصور من أى أصلى وسجدتى الوهم وفسرلى قال
حدثنى غير واحد ممن أثق به فى أهل العلم أن النبى صلى الله عليه وسلم
صلى بأصحابه يوماً فنسى بعض صلاته فلما انصرف قال له بعضهم يا نبى
الله لقد صليت بنا كذا وكذا فحدث فى الصلاة شىء أم أمرت فيها بشىء
قال أو قد فعلت قالوا نعم قال لهم النبى عليه السلام أنا بشر مثلكم أنسى
كما تنسون وإذا نسيت فذكرونى واستقبل القبلة بعد كلامهم اياه وكلامه
اياهم فصللى بهم ما كان نسى وبنى على ما كان صلى وسجد سجدتى
الوهم وهو قاعد ولم يقرأ فيها ولم يركع ولكنه حين فرغ منها وتشهد وسلم
هما يسميان المرغمتان وهما باذن الله يصلحان ما كان قبلهما من السهو
والنسيان قال أبو المؤرج هذا حديث منسوخ لا يؤخذ به وقد وجب على
من تكلم فى صلاته أن يعيد الصلاة وكذلك قال مخلد بن العمرد وكان

أبو أيوب يعجبه قول أبي المؤرج قال وروى ذلك محبوب ابن الربيع .

وسألت الربيع عن الرجل يسهو في صلاته لا يدري أركعتين صلى أم واحدة أم ثلاثاً قال إذا كان ذلك أول ما لقيه فليعد قال وإيل يعيد في الأمرين جميعاً أولاً كان أو آخرًا حتى يعرف ما صلى وكذلك قال أبو غسان سألت الربيع عن سجدة الوهم فيم تجبان وفسره قال الرجل إذا كان إمام نفسه أو إمام قوم فوهم أو لم يوهم قال إذا كان إمام قوم فصلى فَنسى فقعد في صلاته وهو ينبغي له أن يقرأ أو قرأ وهو ينبغي له أن يسكت فسبح له من خلفه فليسجد هاتين السجدة للنسيان بعد فراغه ولا يسجدهما الذين من خلفه إلا من ركب مثل ما ركب الإمام في السهو وكذلك إذا كان إمام نفسه فليفعل مثل هذا فليسجد سجدة الوهم وكذا قال أبو المؤرج وابن عبد العزيز إلا أنه قال ولا يسجد خلف الإمام من لم يركب في السهو مثل ما ركب الإمام فإني أكره ذلك .

سألت الربيع عن رجل أدرك في صلاة الإمام فضلاهما معد ثم سلم الإمام فسلم مع تسليم الإمام ناسياً ثم ذكر وهو جالس أنه لم يصل إلا ركعتين ولم يتكلم قال يقوم فيكبر فيصل الركعتين الباقيتين فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته ويسجد سجدة الوهم قلت فإن كان الرجل سلم مع الإمام ناسياً ثم قال فصلى النافلة ثم ذكر وهو يصل النافلة أنه لم يكن

صلى الإمام إلا ركعتين قال فليعد صلاته قلت فإن كان الرجل إمام نفسه صلى ركعتين والمكتوبة فسلم فيها ثم ذكر أنه لم يصل إلا ركعتين قال إن كان لم يتكلم ولم ينقل من صلاته فليقم وليكبر وليصل الركعتين الباقيتين وإذا فعل وكبر فقد تمت صلاته ويسجد سجدة الوهم وسألت من الركوع نسيه الرجل فسجد ثم ذكره بعد فراغه والسجود وإنه لم يركع قال فليقم وليركع وليسجد ولا نعتد بالسجدة التي كان سجدها فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته وإذا فرغ من صلاته فليسجد سجدة الوهم .

وسألت عن رجل ينام في صلاته قاعداً أو قائماً أو ساجداً عليه الوضوء قال لا إلا أن يحدث وهو واضع جبهته على الأرض فليتوضأ .

سألت الربيع عن الرجل ضحك وهو إمام قوم فقهقه قال بطلت صلاته فليعد صلاته ووضوءه قلت فالذين من خلفه قال يعيدون صلاتهم ولا يعيدون وضوءهم إلا إن كانوا ضحكوا معه فإنه بلغنا أثر عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه قال صلى بالناس المغرب فلم يقرأ شيئاً فلما فرغ منها فلما انصرف قال له بعضهم يا أمير المؤمنين إنك لم تقرأ شيئاً فهل قرأت في نفسك شيئاً قال ما قرأت في نفسي فأخذ الله الشيطان فإنه أتاني فذكر لي العير التي حرسها إلى الشام فآزلت أنزلها في حديث نفسي منقلبه حتى قدمها إلى الشام وذلك عند فراغى من صلاتى وأنه لا تقبل صلاة

لأحد إلا بقراءة ثم استقبل وقام الناس خلفه فصلّى بهم قال أبو المؤرج
وعبد الله بن عبد العزيز إنما فعل ذلك عمر رضى الله عنه لأنه ترك
القراءة فى صلاته كلها ولا صلاة لأحد إلا بقراءة فإذا انتقضت صلاة
الإمام من هذه الجهة انتقضت صلاة من خلفه لأن صلاته صلاتهم وأن
السنة فى المغرب أن يجهر الإمام فى الركعتين الأولتين بأمر القرآن وسورة
معها فى كل ركعة فإن هم قرأوا فى أنفسهم بأمر القرآن فى الثلاث لم يحز
ذلك عنهم ولم يحز عن الإمام لأنه لم يقرأ شيئاً فصلاّتهم جميعاً فاسدة
وأما صلاة الإمام المقتبهة وصلاة من خلفه وانتقاض وضوءه فلا نرى
ذلك وإن ركبوا فى القهقهة مثل ما ركب الإمام فعلى من فعل ذلك من
الأئمة والذين أئمتوا بهم من خلفهم إعادة الصلاة ولا إعادة عليهم فى
الوضوء .

سألت الربيع عن الرجل يدرك الإمام وهو راكع قال إذا أدركه
ولم يرفع رأسه فى الركوع فليكب التكبيرة التى يفتح بها الصلاة ثم يركع
وليصل معه وليعتد بها وإن أدركه وهو ساجد فليكب وليسجد .

قال أبو المؤرج إذا لم يدرك معه ركعة فليبلغ تلك السجدة ولا يعتد
بها ولتعتد بغيرها مما أدرك من الركوع مع الإمام .

قال أبو المؤرج وابن عبد العزيز إذا أدرك معه ركعة أو سجدة أو تشهدا اعتد بذلك كله وبني عليه قال إذا أدركت الإمام وقد صلى بعض صلاته فصل معه ما بقي من صلاته فإذا انصرف الإمام وسلم فقم قائماً فأتهم ما بقي عليك من صلاتك وإن أدركت الإمام ولم يبق عليه إلا ركعتان فصلهما معه .

فإن بدا لي أن أسلم معه واجعلها تطوعاً واستقبل صلاتي قال لا يصلح أن تجعل صلاة الجماعة نافلة وقد صليتها مع الإمام ولكن ما بقي لك مما لم تدركه مع الإمام .

ثم تطوع بما بدا لك إلا أن تكون صلاة العصر أو صلاة الغداة .

سألت الربيع أخفض الرجل صوته بالقراءة في شيء من الصلاة قال إذا كان إمام نفسد فلا يضره أن يخفض صوته بالقراءة في شيء من الصلاة أو يحجر فيها .

سألت الربيع أو أرد السلام على الرجل إذا سلم على وأنا في الصلاة قال لا وكذلك قال أبو المؤرج وروى لي عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان

إذا سلم عليه أحد وهو في الصلاة رد عليه السلام فسلم عليه رجل وهو يصلي فلم يرد عليه شيئاً فظن أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما منعه من الرد عليه السلام مسخطاً له فجلس الرجل حتى انصرف النبي عليه وسلم فقال أعوذ بالله ونبيه من سخطهما سلمت عليك يا نبي الله فلم ترد على شيئاً فقال عليه السلام أن في الصلاة لشغل قال أبو المرحج وقرأ أحاديث النبي عليه السلام من أشياء مثل هذا ورجع عنها وقد فعل أصحابه مثل ذلك أشياء كثيرة ثم رجعوا عنها وقد قال السلف من أئمة المسلمين أقاويل كثيرة ثم رجعوا عنها ذلك وقالوا بغير أقاويلهم ثم رجعوا إلى بعض أقاويلهم وذلك كله اختلاف منهم في الرأي ولم يكن اختلاف في كتاب ولا سنة ولا أثر مجتمع عليه إلا اختلاف في الرأي .

سألت الربيع أيوم الرجل النسوة وليس معهن رجل غيره قال نعم قلت فإن جاء رجل واحد قال فليقم إلى جانب الإمام إلى خلفه فيقومون جميعاً إلى خلف الإمام قلت فالرجل يصلي مع الإمام فلينظر إلى ثوبه وفيه دم لم يكن يراه قبل دخوله في الصلاة قال إن كان دماً كثيراً يكون مثل ما لو اجتمع سال انتقضت صلاته ثم ينصرف فيأمر بغسل ثوبه ثم يعيد الصلاة ولا يتوضئ إلا أن يكون هو الذي غسله وإن كان دماً قليلاً يكون ما لو اجتمع لم يسلم فليتم صلاته ولا ينصرف قلت إن خرج من انفه قطرة دم أو رعف قال إن كان خرج من انفه دم سايل فلينصرف

وليعد صلاته ووضوءه وإن رعف وهو إمام قوم فسال رعاfe ليأخذ بيد من خلقه وليقدمه ليتم بهم صلاتهم ولينصرف وإن توضأ ولم يتكلم فهو بالخيار إن شاء اعتد بما مضى وإن شاء استقبل صلاته ولكن إن تكلم فلا بد من أن يعيد صلاته .

سألت الربيع عن رجل يتنخم في صلاته دما أو يتمخط قال إن كان دما قليلة مختلطا بالبصاق فلا ينقض ذلك صلاته ولا ينقص وضوءه وإن كان دما كثيرا سائلا انتقض صلاته ووضوءه .

قال الربيع عن رجل يرى في ثوبه أثر الاحتلام وهو يصلى قال انتقضت صلاته ولينصرف ويغسل ثوبه ثم يصلى به أو يأخذ غيره فيصلى به قلت إن كان احتلاما جافا فحكها حتى أذهبها يصلى بهذا الثوب قال ما يعجبني أن يصلى به حتى يغسله قال ابن عبد العزيز وأبو غسان لا بأس بالصلاة به إذا جفت الجنابة فحكها حتى أذهبها .

سألت أبا المؤرج عن رجل يذكر في صلاته أنه أصاب ثوبه بول ولم يغسله قال سألت عن ذلك أبا عبيدة فقال ينصرف وليغسل ما أصابه من البول أو يغسله غيره فإن غسله هو فليتوضأ وإن لم يغسله فليلقه وليأخذ غيره ثم يعيد صلاته قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة إن الاحتلام في الثوب

أهون من الدم والدم أهون من البول والبول أشر من ذلك كله .

سألت الربيع عن رجل نسى صلاته الهاجرة ثم ذكرها وقد صلى في العصر ركعتين قال قد فسدت صلاته فلينصرف ثم يبدأ بصلاة الهاجرة فليصلها ثم يصلى العصر بعد ذلك قلت أيعيد الوضوء قال لا وكذلك قال أبو المؤرج قال وإن ذكرها وقد صلى العصر وقد فرغ منها فقد جازت العصر إذا فرغ منها وليصل العصر بعدها قال وأى صلاة نسى فليفعل قلت أيتفل الرجل عن يمينه أو أمامه قال لا يتفل عن يمينه ولا أمامه ولكن يتفل عن يساره أو تحت قدمه .

سألت أبا المؤرج عن رجل قرأ في صلاة الصبح بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ومعه من القرآن سور كثيرة قال قد جازت صلاته وقد روى أبو عبيدة أثرا بلغه عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أنه خرج مسافراً فقرأ بأصحابه في صلاة الصبح يقل يا أيها الكافرون في الركعة الأولى وفي الثانية بنحو منها وسأله عن الركعتين بعد صلاة العصر قال حدثني أبو عبيدة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن كان ينهى عنها وسأله عن ركعتين يصليهما أناس حتى تغرب الشمس قال لى لم يكن أبو بكر ولا عمر ولا أحد من أصحاب النبي عليه السلام يصليهما غير أبى سعيد الخدرى سألت الربيع ابن حبيب عن رجل يصلى لغير القبلة

وهو يحسب إنها قبله ثم عرف القبلة واخبرها قال يستقبل القبلة
ولا ينصرف فليتم ما بقي في صلاته وليعتد بما صلى منها سألت أبا المؤرج
عن رجل تفوته صلاة الصبح أو تطلع الشمس أيصلي الركعتين الأولتين
قبل صلاة الفجر قال يبدأ بالمكتوبة قلت أيخفف مخافة طلوع الفجر قال
نعم وليتم ركوعه وسجوده وسألته عن رجل غره ضوء القمر فصلى وهو
يحسب أنه قد أصبح فضرب برأسه فنام حتى طلعت الشمس فقال له
أمله إنك قد صليت بالليل يمضى على صلاته قال إن أيقن أنه صلى بليلا
فليعد صلاته .

[باب صلاة الجمعة]

سألت أبا المؤرج وأبا عمر الربيع بن حبيب عن صلاة الجمعة فقالا
إذا أدركت الإمام وقد فرغ من الخطبة في الركوع والسجود وهو جالس
فكبر قائماً ثم كبرت وجلست قبل أن يسلم الإمام قال إذا أدركت التشهد
فقد أدركت الجمعة وإن وجدت الإمام قد سلم فصل أربع ركعات
فإنك لم تدرك الجمعة قال أبو المؤرخ إن اغتسلت يوم الجمعة أو لم تغتسل
فلا يضررك .

سألت أبا المؤرج أيتكلم الرجل يوم الجمعة وقد خرج الإمام إلى
الصلاة قال لا قلت فإن دخل المسجد فسلم أنرد عليه السلام قال نعم
قلت فإن عطس رجل فقال الحمد لله رب العالمين أتقول له يرحمك الله
قال نعم فإن عطس فقال لي رجل يرحمك الله أقول له يرحمك الله

ويصلح بالك قال نعم ولكن ارفق ولا يشغلك عن استماع الذكر شيء
قلت فإن جلست حيث لا أسمع خطبة الإمام .

سألت أبا المؤرج عن رجل يصلى يوم الجمعة ولا يستطيع يسجد من
الزحام . قال سألت عن ذلك أبا عبيدة قال إذ أقام الناس فليسجد
وكذلك قال الربيع عن أبي عبيدة سألتها يتخطا الرجل رقاب الناس يوم
الجمعة ليدنو من الإمام قال حدثني أبو عبيدة قال أتى أحدكم إلى المسجد
يوم الجمعة فليجلس حيث يدرك ولا يتخطا رقاب الناس واحضروها
بالانصات والاستماع سألتها أيتكلم الرجل يوم الجمعة والإمام يخطب على
المنبر بحاجة أو بأمر يطلب إليه قال لا يجيب أحداً سألته عن ذلك أو كلمه
فى شيء مما ذكرت فإن كلمه وأجابه عما سألته أبطل ذلك جمعته قال
لا وبئس ما صنع وقد أساء حيث لغاقلت أو ليس قد قيل من لغا فلا
جمعه له قال أبو المؤرج قد جاء فى ذلك أثر عن الفقهاء وتفسير ذلك فى
رأينا والله أعلم أن لا جمعة له أى ما ذكرت من فضل الجمعة فلا فضل
له فى ذلك والله أعلم بتحقيق التفسير وأما أن ينقض ذلك صلاته فلا
نقول ذلك .

سألت أبا المؤرج عن الجمعة أفريضة هى قال حق على المسلمين
إجابتها والرغبة والالتيان اليها قلت ليس عن ذلك أسألك ولكن أسألك

أفريضة واجبة على الناس لا يسع أحداً تركها قال لا ينبغي تركها ولا التخلّف عنها إلا من عذر بين واضح من مرض أو شغل لا يقدر عليه أو حال بينه وبينها ما يعذر به الناس قلت انى ليس أسألك عن الذى يحسن وينبغي ولكن أسألك أفريضة يلزم الناس وجوبها لا يعذرون بتركها على غير ما وصفت قال هى فريضة كنعو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد فى سبيل الله ويحوز لكل من الفرائض التى ندب الله عليها العباد وحضهم عليها وأمرهم بها قلت أيكفر من تركها قال إنما أعلم إلا أنه أجابنى مغضباً قال لقد أكثرت البحث فى المسألة يا هذا أقم عنى قلت يرحمك الله أنى لم أدخل عليك إلا ما وقع فيه الاختلاف وتفرقت فيه الكلمات وتشعبت فيه الاملاء قال لو علمت ذلك ما أجبتك فيها بحرف .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز أيغسل ثوبه من بول البهائم كلها قال نعم ومن بول الصبي الموضع سألت أبا المؤرج عن رجل قرأ فى صلاته وكان الله عزيزاً حكماً وإن كانت الآية وكان الله غفوراً رحيماً قال لا يضره ذلك حدثنى أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال ليس الخطأ أن يقرأ القرآن ولكن الخطأ وإذا قرأت آية الرحمة آية العذاب وقرأت آية العذاب فجعلتها آية الرحمة أو قرأت ما لم ينزل الله فهو الخطأ .

سألت عن الرجل يشرب اللبن فيقوم إلى الصلاة أيمضمض فاه أم لا
قال إن فعل فحسن جميل وإن لم يفعل فلا يضره ذلك قال أبو المؤرج
وابن عبد العزيز ليس عليه في ذلك أن يغسل فاه .

سألت أبا المؤرج عن الرجل يستيقظ للصلاة وقد بزغت الشمس
أيصلها من ساعته أم ينتظر حتى تطلع الشمس ثم يصلها قال ينتظر حتى
تطلع الشمس ثم يصلها .

[باب الوضوء]

مما سألت عنه وأخبرني من سأل عنه سألت أبا أيوب وإيلا عن الوتر بثلاثه أمكروه أم لا قال لا وهو وتر العاجز قال أبو المؤرج أوتر بما أحببت بواحدة أو بثلاثة أو بخمسة أو بسبعة أى ذلك أحببت فافعل وأقرأ فى كل ركعه بأَم القرآن وسورة معها وأفضل الوتر سبع ركعات لمن أطاق ذلك ومن أوتر بواحدة قرأ فيها بجميع ما يقرأ فى الوتر بأَم القرآن فما أحب لأحد الشفق عليه إلا أن يكون له سبحة والسبحة النافلة . قلت لابی المؤرج أخبرني عن الوتر بثلاثه قال حسن جميل ألم يبلغك أنه وتر الآيه قال ليس أنه بالأبتر وإنما الأبتر بلغنا والله أعلم رجل أوتر فى أول الليل ثم رزق الصلاة فى آخر الليل فركع ركعة فاضافها إلى آخر وتره فجعلها شفعا ثم أوتر من آخر وتره فذلك وتر الأبتر وقد كرهه ابن عمر وقال هذا وقال هذا يلعب بوتره .

قلت لابي المؤرج أخبرني عن الوتر أوجب هو قال نعم قلت وكم فرض الله من الصلوات خمس صلوات أو ستا قال خمس صلوات وجاء في السنة عن النبي ﷺ أنه قال أن الله زادني صلاة وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء وهي العتمة إلى انشقاق الفجر قلت أفريضة هي كافتراض الصلاة قال متفقہ أم شاغل متعنت قلت بل سائل مثبت قال لى يا هذا ألم أقل لك أنه واجب قلت فترك الواجب كفر قال فما أعلم إلا أن حمل على ثم أراد أن يشتمنى ثم قال استغفر الله ثم قال مالك ويحك امسك عن هذا وإلا حلفت يمينا لا أجيبك في مسألة أبدا فإن أردت الخصومة فاذهب إلى فلان وفلان لقوم أكره تسميتهم .

سألت الربيع أتسلم بين كل ركعتي إذا أردت أن توتر قال نعم أجلس بين كل ركعتين إذا كنت توتر يسبع فأفصل بين كل ركعتين ثم تسلم بعد الكمال السابعة التي وترها قلت أفصل بين الركعتين الأولتين وبين الركعة الأخيرة التي هي تمام السبع الركعات قال نعم قال وقد قال حاتم بن منصور وغيره من فقهاء أهل خراسان أن أبا عبيدة قال لا تفصل بين الثلاثة إذا كنت توتر بثلاثة فلا تفصل بينهما بسلام .

قال أبو المهاجر لم أزل أسمع من غير واحد يحدث بذلك عن أبي عبيدة وحدثني من صلى مع أبي نوح صالح الدهان الوتر فصلى بهم

هذه الصلاة اثنين وواحدة في رمضان ولم يفصل بينهما بسلام .

قال أبو المؤرج لا يستنكر ذلك ممن فعله وقد فعله الشيخ أبو عبيدة
رحمه الله غرة رمضان غير مره واصل الركعة بالركعتين بغير سلام وفصل
بينهما بسلام فأى الأمرين فعلت فحسن جميل .

[باب القنوت]

سألت أبا المؤرج هل فى الصلاة قنوت قال حدثنى أبو عبيده عن جابر بن زيد أنه سئل عن ذلك فقال الصلاة كلها قنوت قال الله تعالى أمن هو قانت آنأ الليل ساجداً وقائماً فالصلاة كلها قنوت قلنا يا أبا الشعثأ ليس عن هذا أسألك ولكن انما أسألك عن الذى يفعل هؤلاء بعد الركوع ويدعون ويتهللون وهم قيام قال هذا أمر محدث لا نعرفه ولا نؤثره عمن مضى من هذه الأمة .

سألت الربيع عن العبد المملوك وولد الزنا والأعرابى أيؤمنون بالاحرار قال نعم إذا كان يقرأون القرآن فلا بأس بذلك قال أبو المؤرج عن أبى عبيدة أنه يكره أن يقدمهم فى الفريضة ويرخص لهم فى النافلة .

سألت الربيع أيسجد الرجل ويداه في ثوبه ولا يخرجها قال ليفض بيده إلى الأرض أحب إلى قال أبو المؤرج وعبد الله بن عبد العزيز قد جاء في ذلك أثر عن الفقهاء وقد رأينا الأخبار من أصحابنا يفعلون ذلك ويرونه عن فقهاءهم فلا بأس بذلك .

سألت الربيع وأبا المؤرج هل في الدعاء في الصلاة شيء مؤقت لا يدعوا الداعي إلى ما سواه قال ليس عندنا في ذلك وقت غير أن أفضل ذلك أن يدعو بما في القرآن مما يجوز له أن يدعو به قلت أيسلح أن يقول في دعائه اللهم زوجني وأكني واحملي وأطعمني وارزقني مالاً عظيماً أفعل به المعروف وأصل به الرحم وأتقرب به إليك ثم يسبب في الدعاء ويلج في المسألة قال يكره ذلك إلا بما ذكر الله في القرآن اللهم ارزقني رزقاً بغير حساب وآتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ونحو ذلك مما في القرآن قال أبو المؤرج ولو أنه بعد ما فرغ من التشهد والثناء على الله والصلاة على النبي محمد ﷺ والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات ثم يسلم ثم يدعوا بعد التسليم بالذي ذكرت من الأمر الأول لكان حسناً جميلاً ويستحب للإمام أن يقول في آخر صلاته حين يفرغ من التشهد ويسلم اللهم إنك أحد واحد صمد فرد متفرد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد اللهم أجمع على الهدى أمورنا واجعل التقوى من الدنيا إلى الآخرة زادنا واجعل الجنة مأوانا وهب لنا من لدنك المعافاة

ورضاك عنا في الدنيا وفي الآخرة وارض عنا ثم تصلى على النبي عليه الصلاة والسلام .

سألت أبا المؤرج عمن يستحق الإمامة في الصلاة قال سألتنا أبا عبيدة قال ليثوم القوم أقرأهم لكتاب الله وإن استوو في القراءة استواء فأعلمهم بالكتاب والسنة فإناستوو فأكبرهم سنًا وقال لا يؤم الرجل الرجل في بيته ولا في سلطانه وقال أبو المهاجر حدثني من أثق به أنه قال ثلاثة لا تجاوز صلاتهم رؤسهم امرأة تعصى زوجها وإمام قوم هم له كارهون والعبد الآبق حتى يرجع الى سيده ويكره للرجل والمرأة الخايض أن يقرآن القرآن وان يسجد السجدة رجل جنب ورجل على غير وضوء وإمرأة حائض فأما الجنب إذا اغتسل قرأ السجدة ثم سجدوا وأما الذم على غير وضوء فإنه يتوضأ ويسجد والمرأة الحائض ليس عليها شيء فإن كانت قد طهرت ولم تغتسل وسمعت السجدة فلا سجود عليها وإن سمع السجدة من يحتجم فليسجد إذا فرغ .

قلت فرجل يتعلم السورة التي فيها السجده قال يسجدها مرة واحدة في أول قراءتها ثم يعيدها بعد ذلك في قراءته ويدرسها ولا سجود عليه ومما يؤمر الرجل من السنة عشر خصال خمس في الرأس وخمس في الجسد فأما اللواتي في الرأس المضمضة والاستنشاق وقص الشارب وفرق

الرأس والسواك وأما اللواتي في الجسد فليقلن الأظافر ويتنفن الابطين وحلق العانة والاختتان والاستنجاء بالماء .

قلت فإن كان الرجل على وضوء وقص شاربه وأظافره وأخذ من شعره قال أبو المؤرج قد جاء في ذلك اختلاف من الفقهاء غير أن آخر ما مضى عليه الشيخ أبو عبيدة رحمه الله أن يمسح عليه بالماء ولا ينقض الوضوء وإن احتجم فليغسل موضع الحجامة ثم يتوضأ وقد نهى عن النوم قبل العشاء الآخرة والسهر بعدها الا لمصل أو لمسا فر قال وبلغنا عن ابن مسعود أنه قال لا يسجد الرجل وهو متورك ولا مضطجعا فإنه إذا أحسن السجود سجدت أعضائه كلها ولا يعتقد الرجل شعر رأسه وهو في الصلاة لأن شعره يسجد معه ولا يصلى الرجل وهو متلثم ويكره للرجل أن ينفخ في المكان الذي يسجد فيه وأن ينفخ في طعامه وشرابه .

سألت أبا المؤرج عن الامام يؤم الناس كيف ينبغي له أن يصلى لهم قال حدثني أبو عبيدة أنه قال من أم الناس فليخفف وليصل بأضعف من خلفه فإنه يصلى وراءه كل السقيم والضعيف وذو الحاجة والكبير والمريض والحامل ولا أحسبه وقد رفع هذا الحديث إلى النبي عليه السلام .

باب صلاة المريض

سألتهما أيصلي المريض على مرفقيه أو إلى عود يتقرب الله فقال لا وقد رأيت أبا عبيدة مرض مرضاً أدنف فكان يصلي قاعداً ويومئ برأسه ويكون في السجود أخفض من الركوع قلت إن هؤلاء يقولون يومئ برأسه في الركوع ولا يومئ برأسه في السجود ويفضى بوجهه إلى الأرض في السجود وقال ليس فيما يقولون شيء وليس في صلاة الجالس إلا الإيماء في الركوع والسجود غير أن في السجود أخفض من الركوع قال أبو المؤرج وكذلك قال أبو عبيدة في صلاة القاعد إلا أنه قال إلا أن يكون مع جماعة إمامهم يصلى بهم قائماً فلا يطبق المريض القيام فيصلى معهم وهو جالس فإذا أهوى الإمام في الركوع أو ما المريض إيماء لا يجاور المريض إيماء لا يجاور ذل فإذا أهوى الإمام للسجود سجد معه قال أبو عبيدة ليس يفعل هذا إلا مع الإمام وأما مع غير الإمام فصلاته كما

وصفت لك في أول المسئلة قال وقال حاتم بن منصور الأمر عندنا في صلاة المريض أنه إنما نضع عنه ما لا يطيق إن أطاق السجود ولم يطق الركوع وضعنا عنه ما لا يطيق وكذلك الذي يخرج في جبهته أو أنفه خراج لا يستطيع أن يسجد على جبهته أو على أنفه فلا نأمره بالصلاة جالساً ولكن نأمره أن يصلي قائماً ويفعل كلما أطاق وكلما أمكنه ونضع عنه ما ما لم يمكنه وما لم يستطعه .

قال وكذلك الرجل المسافر يصيبه المطر فيسير في الوداع ولا يقدر على الموضع الذي يجلس فيه للصلاة من الطين ولكن نضع عنه الصلاة قائماً ولا نضع عنه الركوع ولكن نأمره أن يركع ونضع عنه السجود الذي لا يمكنه وكذلك كل شيء يشبه هذا أو نحوه يصنع فيه كما وصفت لك .

سألت أبا المؤرج عن الجرح يخشى على صاحبه الموت فيجنب أَيْغْتَسَل قال حدثني أبو عبيدة إذا أجنب الجريح فخشي على نفسه الموت فليتيمم بالصعيد . قال أبو عبيدة والمجد يجنب مثل ذلك .

باب صلاة المسافر

سألت أبا المؤرج عن صلاة المسافر إذا طال مكثه ببلد غير بلده قال يصلى ركعتين مادام فى سفره ما لم يتخذة وطناً أو داراً وإذا خرج المسافر يريد سفرًا بعيداً نائياً فحلف البيوت فليقتصر .

سألت عبد الله بن عبد العزيز عن إمام صلى بالناس وهو مسافر فأحدث فخرج من المسجد من غير أن يقدم رجلاً منهم . فبقي القوم خلفه كيف يصنعون قال إن قدموا رجلاً منهم فليتم بهم بقية صلاة المسافر جاز ذلك فإن أكمل صلاة المسافر قام وقاموا وصلوا بقية صلاتهم إذا كانوا مقيمين جميعاً وإن هم قاموا وصلوا فرادى ولم يقدموا رجلاً منهم جازت صلاتهم .

سألت حاتم بن منصور عن الإمام إذا أحدث في صلاته قال
فليأخذ برجل ممن يليه من خلفه فليقدمه من غير أن يتكلم فليتم بهم
صلاتهم وإن تكلم من قبل أن يقدم فسدت صلاته وصلاتهم فإذا
قدموا رجلاً فليأخذ من حيث مابلق الإمام وإذا خرج الإمام ولم يقدم
أحدًا منهم فتكلم قبل أن يقدم القوم رجلاً فقد فسدت صلاته
وصلاتهم وإن رجع الإمام ولم يتكلم ولم يكن القوم قدموا رجلاً منهم
فليصل بهم من حيث بلغ وإن قدموا رجلاً منهم فيصل بهم ولم ينتظروا
الإمام فقد جازت صلاتهم وإن لم يفعلوا وصلّى كل واحد منهم وحده
فسدت صلاته وصلاتهم وإن رجع الإمام ولم يتكلم ولم يكأ فليأخذ من
حيث مابلق الإمام وإذا خرج الإمام ولم يقدم أحدًا منهم فتكلم قبل أن
يقدم القوم رجلاً فقد فسدت صلاته وصلاتهم وإن رجع الإمام
ولم يتكلم ولم يكن القوم قدموا رجلاً منهم فليصل بهم من حيث بلغ
وإن قدموا رجلاً منهم فيصل بهم ولم ينتظروا الإمام فقد جازت صلاتهم
وإن لم يفعلوا وصلّى كل واحد منهم وحده فقد فسدت صلاتهم وبلغنا
عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال نهيت أن تصلى خلف النيام
والمحدثين قال أبو المهاجر يكره أن يستقبل الرجل رجلاً بوجهه وهو
يصلّى ويكره أن يقبل هو الرجل الماء وهو في الصلاة أو يتروح وهو في
الصلاة أو يمسح التراب عن وجهه وهو في الصلاة أو يلتفت من خلفه
أو عن يمينه أو عن شماله وهو في الصلاة أو يرفع بصره إلى السماء وهو في

الصلاة أو يضرب بأحد من نعليه على الأرض وهو في الصلاة بل في المسجد أو ينفخ في مكان مصلاة وهو في الصلاة ولكن ليصلح مكان قبل أن يدخل في الصلاة ويكره أن يبصق في المسجد .

قلت لأبي المؤرج فالرجل يدرك القوم قد ركعوا كيف يصنع في ذلك قال يكبر تكبيرتين واحدة للإحرام والأخرى للركوع وإن لم يقدر إلا على واحدة فهي للإحرام .

سألت أبا المؤرج عن التقصير في السفر قال حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج من المدينة عامداً مكة فصلى ركعتين ركعتين غير صلاة المغرب قال أبو المؤرج حدثني أبو عبيدة أنه قال لا تقصر الصلاة في السفر دون فرسخين وهما ستة أميال قلت فإن كان السفر الذي أريده نائياً بعيداً قال إن كان السفر الذي تريده نائياً بعيداً فقصر حين تخرج من بيتك قلت فإن قدمت إلى الأرض الذي كنت أريد أفاقصر قال نعم ما لم ترجع إلى وطنك إلا أن تتخذها وطناً فقال الرجل من الناس إن هؤلاء يقولون ويروون عن فقهاءهم إذا قدمت إلى الأرض التي كنت تريد فوضعت رجلك فيها فأتم الصلاة . قال أبو المهاجر ليس فيما ذكروا شيئاً فصلاته صلاة المسافر ما لم يتخذ داراً أو وطناً فروى ما إذا كنت تحدث نفسك بالرجوع إلى

وطنك فصل بركتين قلت لأبي المؤرج الرجل يخرج مسافراً فيصلي أربعاً إلى أن يرجع من سفره أيجزيه ذلك قال لا ولا أراه مؤدياً للفريضة الصلاة قلت إن هؤلاء يقولون لا بأس بذلك إنما التقصير رخصة للمسافر فإن أخذ بالرخصة فذلك له وإن أتم الصلاة في السفر فصلاته جائزه قال كذبوا وأثموا وهل التقصير إلاركة واحدة مع الإمام في صلاة الخوف فلتكن لكل طائفة ركعة وللإمام ركعتين وهذا هو التقصير.

حدثني بذلك أبو عبيدة قال أبو المؤرج أخبرني بذلك أبو عبيدة رفع الحديث إلى جابر بن زيد إلى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوماً فقال ألا وإن تمام الصلاة للمسافر ركعتان ونقصانها أربعاً إلا وأن تمام صلاة المقيم أربعاً ونقصانها ركعتان قال أبو المؤرج حدثني جابر بن زيد عن عائشة أنها قالت فرضت الصلاة أربع قبل أن تفرض ركعتان والصوم ثلاثة أيام من كل شهر قالت فلما فرضت الصلاة أربعاً جعلت للمقيم وبقيت ركعتان للمسافر.

قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة هما تمام ليس فيها تقصير قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة صلاة المسافر الأول أى الظهر اثنتان والعصر والعتمة كذلك المغرب والصبح هما في الحضر والسفر واحد.

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز وأخبرني من سأل الربيع بن حبيب
أيتطوع الرجل وهو مسافر قبل الصلاة وبعدها قالوا جميعاً نعم يتطوع قبل
الصلاة وبعدها ما أحب غير أن الفريضة ركعتان .

سألت جميعاً أبا المؤرج وأبا سعيد وأخبرني من سأل الربيع ابن
حبيب أيصلي الرجل التطوع على ظهر دابته قالوا جميعاً نعم لا بأس
بذلك قلت أيسجد قالوا لا ولكن يومئ برأسه ايماء قلت وإن وجهه
لغير القبلة قال لا يضره ذلك ولكن لا يصلي المكتوبة إلا وهو على
الأرض ينزل فيستقبل القبلة .

سألت أبا المؤرج أيصلي الرجل المكتوبة والدابة تسير إلى غير القبلة
فقال سألت عن ذلك أبا عبيدة قال لا إلا أن يكون خائفاً يطلبه العدو
أو يطلب العدو فيصل على ظهر دابته وإن كان يسعى على رجليه فثل
ذلك أيضاً وإن لم تستطع شاء من ذلك فليكبر خمس تكبيرات .

باب صلاة السفينة

سألت أبا المؤرج أبصلى الرجل فى السفينة قال سألت عن ذلك أبا عبيدة فقال لا يصلى فى السفينة إلا أن لا تجد من ذلك بدا فصل فيها قائماً تضع وجهك على أرض السفينة فإن لم تستطع أن تصلى قائماً فاقعد فإن لم تستطع أن تضع وجهك على أرض السفينة وجهك على بوارى أو قضيب أو أحمل معك طوبة بقدر ما تتمكن فيها جبهتك وأنفك حين تسجد قال فقال له الرجل من الناس إما سجد على الثوب قال لا وكل هذا الذى وصفت لك خير من الثوب .

باب المسح على الخفين

سألت أبا المؤرج عن المسح على الخفين قال وأما قولنا وما جاء فيه الأثر عن ابن عباس وعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أبي طالب وجابر بن زيد أن الرجل إذا أحدث نزع خفيه وغسل قدميه مقيماً كان أو مسافراً إذا أتاه الغايط والبول أو أحدث حدثاً ينقض وضوءه مما ذكرنا فعليه إذا توضأ للصلاة أن ينزع خفيه ويغسل قدميه مقيماً كان أو مسافراً وأنه لا مسح على الخفين . وذكروا عن ابن عباس أنه قال إنما كان ذلك قبل نزول سورة المائدة فلما نزلت سورة المائدة نسخ المسح على الخفين وبلغني عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت قطع الله رجلي يوماً لمسح على الخفين أو قالت وددت لو أن قطعها قبل ذلك وبلغنا عن عائشة أيضاً أنها قالت والله ما لبس رسول الله صلى الله عليه وسلم خفين قط أو قالت والله ما كان له خفان قط مع ما جاء في كتاب الله في المائدة

فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى
الكعبين ولا تعلم في كتاب الله شيئاً نسخه القرآن ولا نسخ القرآن إلا
القرآن ولا تعلم برواية نسخت القرآن إنما ينسخ القرآن القرآن وكذلك قال
الله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها .

باب صلاة عيد الفطر والأضحى

سألت أبا المؤرج وأبا سعيد عن صلاة الفطر والأضحى قالوا جميعاً
يستفتح بتكبيرة الافتتاح ثم يكبر أربع تكبيرات يوالى بينهم ثم يقرأ ويكبر
ويركع ويسجد فإذا فرغ من قراءته كبر ثلاث تكبيرات ثم يكبر التى يركع
بها ويركع ويسجد قال أبو المؤرج وهذا أحسن ما سمعت من أبي عبيدة
والذى كان عليه رآية وقد كان يميز التكبير بتسعة واحد عشر وثلاث
عشر إنما نجعل الشفع أولاً والوتر آخرًا قال وإن كبر بتسع فكبر أولاً أربعاً
وأخر خمساً وإن كبرت بثلاث عشر فكبر أولاً ستاً ثم تستفتح القراءة ثم
تقرأ وتسجد فإذا نهضت قائماً فاقراً فإذا فرغت من قراءتك فكبر أربعاً ثم
تركع فإذا رفعت رأسك من الركوع فكبر ثلاث ولا تكبر بعد الركوع إلا
الذى يكبر بثلاثة عشر تكبيره .

قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس كل ما وصفت لك قال وكان أحب إلى . وأبي عبيدة ان يكبر سبعا أربعا أولاً وثلاثاً آخر كذلك قال ابن عبد العزيز قال وقال حاتم بن منصور حدثني من اتق به رفع الحديث إلى الوليد بن المغيث إنه خرج إلى المسجد وهو يومئذ عامل على الكوفة قبل الفطر بيوم فإذا بعبد الله بن مسعود وحذيفه بن اليماني وابي موسى الأشعري جلوساً في المسجد فقال لهم إن العيد غدا فكيف تأمروني أن أكبر قال فقال له حذيفة اسأل أبا عبد الرحمن وقال له موسى مثل ذلك قال عبد الله بن مسعود إذا أقمت للصلاة فكبر تكبيرة افتتاح وكبر أربعا أولاً وكذلك قال حاتم بن منصور إلا أن أدخل شيئاً قال وادع الله بين كل تكبيرتين واسأله فيما بينك وبين نفسك ويكون مع تكبيرة الأولى أربع تكبيرات ثم تقرأ وتكبر وتركع وتسجد ثم تقوم فتقرأ فإذا فرغت من قراءتك فكبر ثلاث تكبيرات وتدع الله بين كل تكبيرتين سرّاً فيما بينك وبين نفسك ثم تكبر وتركع وتسجد قال حاتم بن منصور قال حذيفة وأبو موسى مثل قول ابن مسعود .

سألت أبا المؤرج هل يصلى يوم الفطر والأضحى قبل خروج الإمام إلى المصلى قال حدثني أبو عبيدة قال أما صلاة الفطر فاركع قبلها وبعدها ما شئت وأما صلاة الأضحى فاركع قبلها فإذا فرغ الإمام من صلاته فانصرف ولا تشتغل بشيء غير ضحكك حتى تفرغ من شأنها قال وقال

عبد الله بن عبد العزيز بلغنا عن عبد الله بن مسعود أنه سأل رجل فقال يا
أبا عبد الرحمن كم أصلى يوم الفطر والأضحى فقال له عن السنة تسألني
فقال له الرجل نعم فقال له أقعد فإذا صلى الإمام اركع أربع ركعات قال
وقال حاتم بن منصور حدثني من سأل أبا تميم عن ذلك فقال لا صلاة
يوم الفطر والأضحى قبل خروج الإمام في بيتك ولا إذا برزت إلى
المصلى ولكن إذا فرغ الإمام وفرغ أركع أربع ركعات قال أبو المؤرج
وكان رأى أبي عبيدة ما أعلمتك في أول المسئلة من الصلاة في الفطر
قبل وبعد وفي الأضحى قبل وأما بعد فلا تشتغل بشيء غير ضحكيتك
حتى تفرغ من شأنها .

باب الغسل فى العيدين والأكل فيها

قلت لأبي المؤرج أخبرني عن الغسل في يوم الفطر والأضحى
والأكل فيهما قال نعم يستحب الأكل فيهما وليس بواجب لكن الغسل
لها عند طلوع الشمس أو قبل ذلك فإن قدم الغسل أو أخره قبل طلوع
الشمس أو بعده فحسن جميل قلت فإن اغتسل الرجل لها بليل أو بسحر
أو عند طلوع الفجر إلا أنه لم يطلع الفجر قال لا أرى ذلك يجزى عنه
قلت فإن اغتسل كما وصفت لك قال بعيد غسلا آخر قلت فإن اغتسل
قبل طلوع الفجر وكان اغتساله ذلك من الجنابة أيجزيه ذلك عنه قال
لا أراه يجزى ذلك عنه إلا أن يخص العيد بأغتسال غير اغتساله في
الجنابة قال والأكل في العيدين فإن أكلت فحسن جميل وإن لم تأكل
فلا يضررك وكان أحب ذلك إلى أبي عبيدة أن يأكل الرجل يوم الفطر
قبل خروجه إلى المصلى وأن يبعث بزكاة الفطر قبل أن يخرج إلى المصلى

قال وكذلك أخبرني أبو عبيدة في الغسل يوم الفطر والأضحى وفي الغسل من الجنابة وفي الأكل والشرب والاعتسال قبل طلوع الفجر ذلك كله كما وصفنا لك قال وقال عبد الله بن عبد العزيز إن اغتسلت يوم الفطر والأضحى أو لم تغتسل وإن أكلت أو لم تأكل فلا يضرك أى ذلك فقلت وأحب إلى الاعتسال فيها وليس بواجب على الناس وكذلك قال حاتم بن منصور .

باب صلاة الخوف

سألت أبا المؤرج عن صلاة الخوف قال سألت عن ذلك أبا عبيدة فقال يقوم الإمام وتقوم خلفه طائفة فيصلى بهم ركعة وطائفة أخرى قيام في خور العدو فإذا فرغ الإمام من هذه الركعة انصرفوا وقام مقامهم أصحابهم لا يتكلمون والإمام قائم لا ينصرف مكانه حتى تأتى الطائفة الأخرى التى لم تكن صلت معه فيصلون خلفه الثانية ثم يسلم الإمام فتكون له ركعتان لهؤلاء ركعة ركعة قال وقال حاتم بن منصور يقوم الإمام فتقوم خلفه طائفة فيصلى بهم ركعة والطائفة الأخرى قائمة في خور العدو وإذا فرغ الإمام من هذه الركعة انصرفوا وقاموا مقام أصحابهم ولا يتكلمون والإمام قائم فلا ينصرف حتى تأتى الطائفة الأخرى التى لم تكن صلت معه فيصلون خلفه الثانية ثم يسلم الإمام فينصرف الذين خلفه حتى يقوموا مقام الأولين ولا يتكلمون ويرجع الذين كانوا ركعوا

الأولى مع الإمام إلى مصلاهم فيصلى كل واحد منهم لنفسه الركعة الثانية فإذا كل واحد من الفريقين صلى مع الإمام ركعة وصلى لنفسه ركعة .

قال وقال عبد الله بن عبد العزيز القول في هذا كله قول أبي المؤرج .

باب صلاة الكسوف

سألت أبا المؤرج عن صلاة الكسوف قال سألت عن ذلك أبا عبيدة
قال ليس عندنا في ذلك أمر موقت إلا طول القراءة والركوع والسجود
حتى ينجلى الكسوف .

قال وكذلك إذا كانت رجفة وصيحة فيصلى حتى
ينجلى قال وقال حاتم بن منصور حدثني من أثق به أن ابن النبي عليه
السلام توفي يوم انكسفت الشمس فلما دفنوه قال أناس من الناس إنما
انكسفت الشمس لموت ابن النبي عليه السلام وتحدثوا في ذلك وبلغ
ذلك النبي عليه السلام فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أيها
الناس إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت بشر وإذا
رأيتم ذلك فاذكروا الله وادعوه ثم هبط وصلى بالناس ركعتين رفع فيهما

صوته بالقراءة قال وقال عبد الله بن عبد العزيز إذا انكسفت الشمس أو القمر فصليت في جماعة أو وحدك قليلاً صليت أو كثيراً فحسن جميل ليس عندنا في ذلك وقت مؤقت .

باب غسل الميت

مما سألت عنه وأخبرني من سأل عنه سألت أبا المؤرج عن غسل الميت قال سألت عن ذلك أبا عبيدة قال ليس في ذلك عندنا أمر ينتهي إليه ولا وقت في ذلك وقته دون حسن الغسل وأتقائه غير أن غسله وتر والتدخن عليه وتر قلت أيتبع الميت هجرة إلى قبره قال كره ذلك أبو عبيدة قال ولا يكون آخر ما تزودن به ميتكم ناراً تتبعون بها إلى قبره يعني بذلك المجره وسألته أيدفن الرجل في حلة سوداء قال لا بأس بذلك ما لم تكن حريراً قلت أولاً توقفت في غسل الميت وقتاً أسمعك منك وأعتمد عليه ونأخذ به ولا توقفت في غسل الميت ونثره للناس قال لا أوقت في ذلك وقتاً دون حسن الغسل والانقاء .

قال وكذلك قال ابن عبد العزيز إلا أنه قال وإن أردت فوقت الذي

وقته بعض الفقهاء وأحببت أن أوصف لك فتعمل به فحسن جميل
قلت إني أحب أن تصفه لي لأعمل به وأعلم به الناس قال تبدأ فتغسل
وجهه ويديه وتمسح رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وتغسل رجله وتطهره
كما تطهر للصلاة بماء قراح ثم تستقبله فتغسل ما لم تكن غسلت من رأسه
وظهره وسائر جسده إلى قدميه ثم يجلسه فتسندنه إلى صدرك فتلقي الخرقة
على عورته وتمسح بطنه مسحاً رقيقاً ثم تغسله غسلًا آخر بماء وسدر كما
غسلته بماء القراح ثم تغسله الثالثة بماء قراح ثم تجعله في ثوب نظيف ثم
تكفنه في ثلاثة أثواب لفافتين وقيص أو في خمسة أثواب أو في سبعة فإن
كفنته في ثلاثة لفافتين وقيص فتبسط اللفافتين إحداهما على الأخرى ثم
تجعل عليهما الميت ثم تحنطه بما أحببت أقلل إن شئت أو أكثر غير أنه
لا تجعل في حنوطه الزعفران ولا خلوف ثم اجعل قيصه في عنقه ثم
ابسطه عليه ثم لف عليه لفافتين فإذا فعلت ذلك فقد فرغت من جهازه
وإن أنت كفنته في خمسة أثواب أو في سبعة فاجعل كل أكفانه لفائف
غير قيص واحد قال وإن كفنته في لفافة واحدة جاز ذلك وكذلك إن
كفنته في ثلاثة لفائف بل قيص وكذلك في خمسة لفائف أو قيص كل
ذلك جائز .

قال وقال حاتم بن منصور في غسل الميت فتجعل على عورته شيئاً ثم
تلف اليسرى في خرقة ثم تبدأ فتغسل فرجه بيسارك حتى تنقي عورته ثم

تحل الخرقه من يدك فتوضيه وضوءه للصلاة من غير أن تستنشق بالماء ولا تجعله في فيه ثم تبدأ بشقه الأيمن ثم تفرغ عليه الماء ثم تغسله بثلاثة غسلات الأولى بماء كان من صدر أو غيره والثانية بماء غير مسخن ثم تعصره عصرًا رقيقًا ولا تجلسه إلا أن لا تجد من ذلك بد أو لا تكبه على وجهه ولا تنظر إلى عورته واستره يجهدك ولا يغسله إلا أمين مسلم أو وليد فاجعل في غسله الثاني شيئًا من الكافور وإن أحدث في الثانية أو في الثالثة فاردد عليه الغسل حتى يكون غسله وترا قال والمرأة أيضًا كذلك تغسل وتحنط وإذا حنط حنطًا مكان مساجده وهي كل عضو يسجد عليه وهي سبعة كفاه وأطرف قدميه وركبته وجهته وأنفه ويكره الزعفران والخلوف في الحنوط ولا بأس بما سواهما من الطيب ويحفر قبره مستقبلًا للقبلة وكذلك يوضع عندما يكفن .

قال أبو المهاجر غسل الميت ثلاث مرات وأكفانه ثلاثة أثواب وتدخين لفايفه وتر . قال أبو المهاجر وغسل المرأة وأكفانها مثل غير أن المرأة تشدها سفليتها قلت لعبد الله بن عبد العزيز أفى ذلك أحب إليك تكفن به المرأة قال أحب إلى تكفن في ثلاثة أثواب أو خمسة أثواب درع وازار وخمار ولفافتين وليس كل واحد يقدر على خمسة أثواب قلت أفأبلغك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن في لحد ولم يجعل له ضريح قال قد بلغنا ذلك فما الذى كفن فيه النبي عليه السلام فيما بلغك

قال إنه كفن في ثوب خبر وريضتين من بياض مصر وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس الخبر والريضتين ولم يجهل لباسهما .

قال وقد قال بعضهم أنه دفن صلى الله عليه وسلم في حلة واحدة .

باب الصلاة على الجنازة

سألت أبا المؤرج عن الصلاة على الجنازة قال سألت عن ذلك أبا عبيدة
قال تبدأ فتكبر ثم تقرأ بأم القرآن فيما بينك وبين نفسك ثم تحمد الله
وتمجده وتهلله وتعظمه وتثنى عليه بما هو أهل له ثم تكبر الثانية وتعمل
فيها كما عملت في الأولى ثم تصلى على النبي عليه السلام وتستغفر لنفسك
والمؤمنين والمؤمنات ثم تكبر الثالثة وتستقبل رأس الميت وتدعو له إن
كان وليك ثم تكبر وتسمع من خلفك السلام وتحمده قلت أتكبر التكبيره
الأولى ثم يقرأ قبل أن يدعو الله سرًّا في نفسه ويحمده قال نعم وهل يكون
إلا كذلك . قال إن أناسا يقولون يكبر ثم يحمد الله ثم يقرأ قال الباب
الأول أحب إلى وهو رأى أبي عبيدة وكان يقول ألا يفتر بين التكبير
والقراءة .

قال أبو المؤرج وإن فعل ما ذكرت لك كان جائزاً غير أن أحب
الأمرين ما ذكرت لك قال وقال حاتم بن منصور حدثني الثقة من
أصحابنا أن أناساً من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يصلون على الجنائز
في حياة النبي عليه السلام بسبع تكبيرات وبسته وبأربعة كلهم يزعمون
أنهم حفظوا ذلك عن النبي عليه السلام حتى مضى لسبيله وهم على ذلك
في الحال ثم فعلوا ذلك في خلافة أبي بكر رضى الله عنه حتى مضى
لسبيله فلما كان خلافة عمر ابن الخطاب رحمة الله عليه جمع أصحابه
فقال لهم ما هذا الذي تفعلون في الصلاة على الجنائز يا أصحاب محمد أنه
سيكون بعدكم أناس إن اجتمعتم اجتمعوا وإن اختلفتم اختلفوا فقالوا له
ما قولك قال لهم أنا كأحدكم ولست بأفضلكم راثياً فأشيروا على وأشير
عليكم فاجتمع رأيهم على أربع تكبيرات ليلاً صلوا عليه أو نهراً .

قلت لأبي المؤرج أن هؤلاء يقولون ويروون عن إبراهيم أنه قال ليس
في الصلاة على الميت قراءة ولكن يكبر الله ويحمده ويصلى على النبي عليه
السلام ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ويستقبل لشأن الميت له بما شاء من
الدعاء ولا تصل على من خالفك . قال وقد بلغنا ذلك عن عمر بن
الخطاب رضى الله عنه كما ذكرت وقد رفعوا ذلك .

سألت أبا المؤرج عن الصلاة على الرجل والمرأة إذا ماتا جميعاً أيصلى

عليها صلاة واحدة قال حدثني أبي عبيده أن الرجل يكون أمام المرأة والمرأة فإيلي الإمام ثم يصلى عليها صلاة واحدة .

قلت فإن كانوا أكثر من ذلك أيضاً الرجل مما يلي القبلة والنساء خلف الرجال صفاً مما يلي الإمام ثم يصلى عليهم صلاة واحدة وكذلك روى محبوب عن الربيع قال وسالت أبا غسان مخلد العمرى فقال مثل ذلك أيضاً قال وقال ابن عبد العزيز وحاتم بن منصور إذا قام الرجل على ميتى الرجل والمرأة جعل الرجل مما يلي الإمام ثم يصلى عليها صلاة واحدة قالوا وإن كانوا أكثر من ذلك قعد الرجل مما يلي الإمام صفاً رأس كل سرير منهم عند رجلى الآخر ويجعل النساء أمام ذلك مما يلي القبلة صفاً مثل ذلك ثم يصلى عليهم صلاة واحدة .

سألت أبا المؤرج عن القيام على الجنائز إذا مرت بنا ونحن جلوس أو ركوب قال سألت عن ذلك أبا عبيده فقال ليس هذا بشئ وسألته أيضاً عن المشى أمام الجنائز قال لا تبال أقدامها مشيت أو خلفها أو عن يمينها أو من شألهما بعد أن يكون منها غير منقطع عنها ولكن إذا ركبت فلا تمشى إلا خلف الجنائز ولا تباعد عنها قال وكذلك قال عبد الله بن عبد العزيز سألت أبا المؤرج إذا أدركت الصلاة على الجنائز ولست متوضئاً وأشفقت أن تفوتنى الصلاة عليها قبل أن أتطهر قال فتيمة بالصعيد

الطيب وامسح وجهك ويديك وصل معهم . وسألته أيغسل الذى غسل الميت إذا فرغ من غسله قال لا وقد سمعت أبا عبيده يقول ليس عليه من غسل الميت المسلم غسل إلا أن يكون مس منه قدرًا فليتوضأ وضوءه للصلاة .

قال وقال أبو عبيده لسنا بأنجاس أحياء ولا أمواتًا قال وقال عبد الله بن عبد العزيز بلغنا عن ابن مسعود أنه قال إن علم بصاحبه نجسًا فليغتسل منه قال وكان على بن أبي طالب يقول الغسل أحب إلى قال وقال حاتم بن منصور أى ذلك فعلت فحسن جميل إن توضأت أو اغتسلت .

سألت أبا المؤرج هل نقول للرجل عند وضع الميت فى قبره شئ قال سمعت أنه يقول بسم الله وعلى ملة رسول الله . سألت عبد الله بن عبد العزيز عن رجل يموت وقد طال شعره وأظافره يأخذ من شعره وأظافره ويتتف أبطيه وتحلق عانته قال لا يمس منه شئ ولكن يغسل ويكفن قال وكذلك قال أبو غسان مخلد قال وقال حاتم بن منصور بلغنا أن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها دخلت على أناس وهم يغسلون ميتهم فإذا هم يمشطون رأسه فقالت ماذا يقيضون ميتهم وإنه لسائر إلى الأرض لا يبقى له شعر ولا بشر .

سألت أبا المؤرج عن رجل توفى وهو محرم أيغسل قال نعم ويحنط أو المرأة كذلك أيضاً تغسل وتحنط. سألت أيغسل الشهيد ويدفن في ثيابه التي قتل فيها أو غيرها قال سألت عن ذلك أبا عبيده فقال إن رفع من المعركة قتيلاً فلا يغسلوه ولكن يحنطوه إن أحبوا ولينظروا في ثيابه التي قتل فيها إن كانت وترّاً فليدفنوه فيها وإن كانت شفعاً فلينقصوه ثوباً أو يزيدوه ثوباً حتى تكون وترّاً ثم يدفنوه فيها .

سألت أبا المؤرج عن امرأة توفيت مع قوم في سفر ليس معهم نساء ومعهم أبوها وأخوها وابنها. قال المؤرج فليغسلها زوجها فإن لم يكن الزوج حاضراً وكان الأب أول قرابتها غيرها قال فليغسلونها من وراء الثياب فإن الموت كرهه قال أبو المؤرج وكذلك قال أبو عبيده وابن عبد العزيز وأخبرني وإيل ومحبوب عن الربيع كما قال أبو المؤرج أن هؤلاء يقولون ويروون عن فقهاءهم أنه إذا كان الأمر كما وصفت لك فلا يغسلها أحد من قرابتها قال فكيف إذا يصنعون بها قلت يقولون يتيممون لها بالصعيد ويمسحون وجهها ويديها بالصعيد ثم يدفنونها قلت ويقولون إن كانت معهم امرأة من أهل الذمة أمروها أن تغسل صاحبتهم ويعلمونها الغسل وكذلك يقولون في الرجل إذا هو مات وليس بحضرته إلا النساء من أخواته أو أقاربه أو بناته أو أمه فلا يغسلنه ولكن يمسحن وجهه ويديه بالصعيد وإن وجدن رجلاً من أهل الذمة غسله .

قال ليس فيما يقولون شيء والقول عندنا ما أعلمتك به من قول أبي عبيده وأما ما ذكرته من موت الرجل إذا هو مات وليس بحضرته إلا النساء فأخوته أو قرابته أو بناته أو أمه وإن كانت معهن امرأة غسلته وإن لم تكن امرأة حاضرة ولم يكن إلا هؤلاء اللاتي سميت لك من قرابته فليغسلنه من وراء الثياب لأن الموت كريهة حدثني أبو عبيده في الأمرين كليهما كما وصفت لك .

قلت لأبي المؤرج أفصلين عليه هؤلاء النسوة إذا لم يحضرنه من الرجال قال نعم وهل يكون إلا كذلك قلت فكيف يصلين عليه قال حدثني أبو عبيده أنهم يقمن جميعاً إلى جنبها وتقوم التي تلى بتكبيرها وسطاً ثم تكبر فيكبرن جميعاً . قال وقال عبد الله بن عبد العزيز قيام المرأة التي على الجنازة أو تصلى بالنساء في رمضان تطوعاً تقوم فيقفن عن يسارها وتكون هي عن يمينهن فيقفن على يسارها من وراءها ولا يكون ذلك منها ومنهن إلا في التطوع وأما في الفريضة فلا تصلى امرأة بامرأة .

قلت لأبي المؤرج إن رجالاً يقولون إذا كنت مع جنازة فلا تجلس حتى يوضع الميت في لحده قال إذا وضعت الجنازة من أعناق الرجال فأجلس إن شئت . قلت فكيف يقول في الدعاء للصبي قال يقول اللهم اجعله لنا سلفاً وفرطاً وأجرًا .

قال أبو المؤرج حدثني أبو عبيده أن الشهيد
يدفن في وتر من الثياب ثم يترع عنه ما كان من خف ومنطقة ونحو ذلك
ويصلى عليه ولا يغسله إلا أن يقدر عليه وهو حي ثم مات بعد ذلك فإنه
يصنع كما يصنع بغيره .

قال أبو المؤرج قال أبو عبيده الصلاة على الميت في
الحضر والسفر واحدة وعلى الصغير والكبير سواء قلت أبلغك أنه يقال في
التكبيرات الأربع على الميت كما يقول هؤلاء ويروونه عن فقهاءهم قال
وما هو قلت يقولون ليس فيهن قراءة إلا دعاء معروف يقولون اللهم أغفر
لحينا وميتنا وذكورنا وإناثنا وشاهدنا وغايينا اللهم من توفيته منا فتوفه على
الإسلام ومن أبقيته منا فابقه على الإيمان يقولون ذلك في ثلاث تكبيرات
اللاتي يلين التكبيره الأولى ويقرأون في التكبير الأولى وحدها .

قال الأمر المأخوذه أعلمتك به قبل هذا من قبل أبي عبيده فاقصر
عليه .

قلت لاني المؤرج وإن جاء الى الجنازة وقد فاته بعض التكبير قال
يصلى ما أدرك معهم ولا قضاء عليه عندنا .

قال أبو المؤرج حدثني أبو عبيده أنه يكره أن يتبع الجنازة بمجمرة إلى قبره أو تتبعه صارخه تؤذى الناس ويكره أن يخصص القبر أو يبنى عليه أو يغطاس أو يوقا اللحد بالأجر قال وقال أبو عبيده ولى الجنازة أحق بالصلاة عليها إذا كان يحسن الصلاة أمين أو ليس بأمين .

قال أبو المؤرج قال أبو الناس ويكره أن يخصص القبر أو يبنى عليه أو يغطاس أو يوقا اللحد بالأجر قال وقال أبو عبيده ولى الجنازة أحق بالصلاة عليها إذا كان يحسن الصلاة أمين أو ليس بأمين .

قال أبو المؤرج قال أبو عبيده ولا يصلى على الجنازة من لم يحتلم قال وإن أوتى بالجنازة عند غروب الشمس أو بعد غروبها بدأ بالمغرب أنها فرض ولا صلاة قبل المغرب وإن أوتى بها فى وقت صلاة أخرى فلا بأس بأيهما يبدأ .

قال وقال أبو عبيدة يقوم الإمام عند رأس المرأة وعند نحر الرجل .

باب صدقة الفطر

ومما سألت عنه وأخبرني من سأل عند سألت أبا المؤرج عن صدقة
الفطر تؤدى عن كل صغير وكبير من عيالك وعن نفسك نصف صاع منبر
أو مثله من شعير أو تمر عن كل رأس والصاع فيما نوا الحجاج قلت لابي
المؤرج أرأيت إن كان عندى عبد يعمل لنفسه ولا أعوله ولا أخذ له
ضريبة قال إن كنت أمرته أن يعطى عن نفسه فلا يضرك ذلك وإن لم
تكن أمرته فاعط عنه قال أبو المؤرج وكذلك قال لى أبو عبيده فى جميع
ما ذكرت لك .

سألت ابن عبد العزيز عن صدقة الفطر قال لى مكوك من برأو وقفيز
من شعير أو تمر عن كل رأس قال لى صاع كل قوم بصاعهم . سألت
أيطعم الرجل يوم الفطر قبل أن يخرج إلى المصلى قال لا إن أطعم فحسن

جميل وإن لم يطعم فلا بأس غير أن الشيخ سلم كان يستحب أن يطعم
الرجل قبل أن يخرج إلى المصلى وكذلك أبو أيوب وإيل ومحجوب عن
الربيع عن أبي عبيده .

باب الذبائح والأضاحى وما يحل منهما

وسأله عنه وأخبرني من سأل عنه سألت أبا المؤرج أيذبح الرجل ضحيته قبل أن يخرج الإمام إلى المصلى قال لا وروى لي عن أبي عبيده عن جابر بن زيد رفع الحديث إلى النبي ﷺ إلى المصلى فلما انصرف النبي عليه السلام وعاب ذلك عليه أصحابه ولم يلتفت الأنصارى إلى قومهم فأتى النبي عليه السلام فسأله عن ذلك فقال له ما كنت جديراً أن تفعل قبل أن تفرغ من نسكك شاتك شاة اللحم فقال الأنصارى يارسول الله عبد عفاف جذعة سمينه أفأذبحها قال نعم ولا أرخص لأحد من بعدك في الجذع .

قلت لأبي المؤرج ولا تجزئني الجذع في المعز في الأضحى قال لا تجزئ وقال أبو عبيده مسلم أنها لا تجزئ في الأضحى قال وقال أبو عبيده أن

الجدع من الضأن تجزى إذا كانت سمينه قال وأخبرني وإيل ومحبوب عن الربيع ابن حبيب أنهما حدثهما بهذا الحديث عن أبي عبيده في الجذع من الضأن يجزى إذا كانت سمينة في الضحية ولا تجزى الجذعة .

سألت أبا المؤرج وأبا سعيد عبد الله بن عبد العزيز أيذبح عن الصبي قبل أن يخرج الإمام قال لا يذبح عن صغير ولا كبير حتى يخرج الإمام ويفرغ من صلاته . وسألتهما عن أهاب الأضاحى أتمسك فوق ثلاثة أيام قال لا قلت أن هؤلاء يقولون ويروون عن فقهاءهم أن النبي ﷺ كان ينهى عنها أن تمسك فوق ثلاثة أيام قال وقال عبد الله بن عبد العزيز قد كان رسول الله ﷺ ينهى عنها فيما بلغنا ثم رخص فيها بعد ذلك .

قلت أياكل الرجل من ضحيته قال أى ذلك شاء فليفعل وأخبرني أبو المؤرج عن أبي عبيدة عن جابر عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه خطب الناس يوم النحر بعد الصلاة فقال ومن ذبح قبل الإمام فليعد ذبحا آخر .

قال وأخبرني أبو المؤرج عن أبي عبيده عن جابر بن زيد عن ابن عباس أنه يكره في الأضاحى العجفاء والجرا والجذما والهدما قال وأخبرني أبو غسان مخلد بن العمردانه قال إن ولدت ضحيتك أو بدنك

فاذبح ولدها معها وإن إشتريت ضحيتك واحببت أن تستبدلها بخير منها فافعل وأخبرني محبوب عن الربيع أنه قال لا بأس بالضحية أن تكون مجزورة أو خصية أو مقطوعة القرن قال الربيع سمعت ذلك من أبي عبيده البقرة تذبح وتجزى عن سبعة والبعير كذلك يشتركون فيه قال الربيع لا بأس بالصكه والجما والبتراء ما لم يبدوا أحيائها ويكره بيع مسوكها .

قلت لأبي المؤرج أخبرني عن قول الله تعالى فاذكروا إسم الله عليها صواف قال حدثني أبو عبيده عن جابر بن زيد عن ابن عباس إنه سئل عن ذلك فقال أن قول الله صواف يعنى قياماً معقولات قلت لأبي عبيده ، كيف يقول إذا أراد نحرها قال يقول بسم الله الله أكبر لا إله إلا الله اللهم منك ولك فتقبلها من فلان قلت فكيف يقول الرجل إذا أراد ذبح ضحيته قال يقول بسم الله تقبلها من فلان .

باب الوضوء من ماء البحر والاغتسال منه

سألت أبا المؤرج عن الوضوء من ماء البحر والاعتسال منه قال
حدثني أبو عبيده عن جابر ابن زيد عن ابن عباس أنه سئل عن ماء
البحر أيتوضأ منه ويغتسل به من الجنابة قال نعم وتلا هذه الآية هذا
عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج قال ابن عباس هما بحران فإن
توضأ في ماء البحر واغتسل به فإنه جائز حسن جميل .

قلت لأبي المؤرج أن هؤلاء ويروون عن عبد الله بن عمر أنه كان
يقول هذا بحر وتحتة سبعة أبحر وتحتها النيران وكان ينهى عن الوضوء
والاعتسال بماء البحر وكان يقول لأن أتيهم أحب الى من أن أغتسل من
ماء البحر قال أبو المؤرج لسنا نأخذ بهذا من حديث ابن عمر وكان أبوه
أمير المؤمنين رحمة الله عليه بخلاف هذا القول ويجيز الوضوء بماء البحر

والاغتسال به من الجنابة .

حدثني بذلك أبو عبيده رفع الحديث إلى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه مر بقوم صيادين وهم فى البحر فاصطادوا شيئاً من السمك نشوده وقربوه له فأكل ثم قال هذا الحلال من الكسب ثم قيل له الماء نسقيك أم اللبن يا أمير المؤمنين قال اللبن عندنا أجود قال فسقوه لبناً قال قائل منهم يا أمير المؤمنين إن أناساً يأتوننا ويزعمون أن البحر لا يتوضأ بمائه ولا يغتسل به من الجنابة قال كذبوا أولئك أيتونى بماء البحر نتوضأ به ونتطهر به فهو الطهور ماؤه والحلال ميتته .

باب التيمم

سألت أبا المؤرج فقلت أ رأيتا المسافر الذى لا يجد الماء متى يتيمم وكيف يتيمم .

قال أبو المؤرج حدثنى أبو عبيدة وسألته عن ذلك فقال ينتظر إلى آخر الوقت وقت الصلاة التى حضرته إن رجا أن يجد الماء قبل أن يذهب وقت الصلاة فإن وجد الماء توضأ وصلى فإن لم يجد الماء تيمم صعيداً طيباً كما قال الله تعالى يضع يديه على الأرض ثم يرفعهما ويبقى عليهما شيئاً من الصعيد ثم يمسح بهما وجهه وكفيه ويديه إلى موضع الرسغين فذلك يحزیه فإن فعل ذلك مرتين أو ثلاث فلا بأس عليه بأى ذلك أخذ أجزاه فإن وضعها ثانية ومرهما على الصعيد فينفضهما ثم يرفعهما فينفضهما ثانية ثم يمسح بهما وجهه وذراعيه إلى المرفقين لم يضره ذلك

وكان حسنًا جميلًا إن شاء الله .

غير أن أبا عبيده حدثني أن المسح إنما هو على الوجه والكفين إلى الرسغين وكذلك قال عبد الله بن عبد العزيز أرأيت كل شيء يتيمم به من التراب أو الطين أو شيئًا مما يكون من الأرض أيجزى التيمم به قال نعم .

سألت عبد الله بن عبد العزيز فقلت أرأيت من يتيمم بشيء غير الصعيد ليس من الأرض قال لا يجزيه ذلك لأن الله تعالى يقول فتيمموا صعيدًا طيبًا فإكان من الأرض فهو الصعيد وما لم يكن من الأرض فليس بصعيد ولا يجزى من يتيمم به .

قلت لابن عبد العزيز أرأيت من يتيمم أول الوقت فصلى ثم وجد الماء بعد أن فرغ من صلاته وبعد ما سلم قال صلاته تامة . قلت أرأيت إن وجد الماء قبل أن يسلم بعد ما قعد قدر التشهد ولم يتشهد وقبل ذلك قال صلاته فاسده ويتوضأ ويستقبل الصلاة .

سألت أبا المؤرج أرأيت المتيمم أيصلى بالقوم المتوضئين قال نعم وكذلك قال عبد الله بن عبد العزيز سألت أبا عنان فقلت أرأيت الجنب وغير الجنب أهما في التيمم سواء كما وصفت لك التيمم إلى الكفين

والوجه قال نعم وكذلك قال عبد الله بن عبد العزيز غير أنه قال وإن مسح الذراعين إلى المرفقين لم يكن به بأساً أن الباب الأول أحب إلى وبه نأخذ .

قلت وكذلك المرأة إذا ظهرت من الحيض قال ابن عبد العزيز نعم تمسح وجهها وكفيها إلى موضع وضع يديها فذلك يجزيها وهو تيمم الحائض وطهورها إن شاء الله .

قلت لعبد الله بن عبد العزيز رأيت المريض يقيم بمصر لا يستطيع الوضوء بما به من المرض أيتيمم ويخزيه ذلك قال نعم قال أبا المؤرج وقد رأيت أبا عبيده مرض مرضاً ادنف فيه وكان عنده تراب في شئ موضوع وكان إذا حضرت الصلاة وهو مقيم بالمصر تيمم بذلك الصعيد .

قلت فإن كان جنباً من الإحتلام ولا يستطيع الغسل بالماء أيتيمم أيضاً كما وصفت لك ويخزيه ذلك قال نعم وقال عبد الله بن عبد العزيز لا أحب للمريض أن يتيمم للجنابة ولا لغيرها إلا أن يخاف على نفسه الهلاك من علة هي به إن هو توضأ بالماء أو تطهر به فإذا خشى على نفسه الموت أو أمرته بالتيمم .

قلت أرأيت المتيمم هل يصلى بتيممه ذلك ما لم يحدث قال ابن عبد العزيز نعم قلت أن هؤلاء يروون ويقولون أنه يتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث قال أبو المؤرج وابن عبد العزيز لسنا نأخذ بذلك في قولهم ولا ينقض التيمم عندنا إلا ما ينقض الوضوء من حدث أو نوم أو غيره ذلك أو يقدر على الماء وإذا وجد المسافر الماء ولم يتوضأ ثم جاوز الماء فحضرته الصلاة الأخرى ولم يجد الماء أيجزیه ذلك التيمم الأول أم لا قال لا يجزیه ذلك التيمم ثانية .

قلت فالحدث وهذا سواء قال نعم وكذلك روى لى وإيل ومحبوب عن الربيع قلت لأبي المؤرج أرأيت من تيمم بإصبع واحد أو اثنين أيجزیه ذلك قال قلت لابن عبد العزيز أرأيت الرجل يتيمم وهو جنب مسافر لا يجد الماء فصلى بتيممه ذلك فلما صلى وجد الماء بقدر ما يتوضأ به ولا يكفي ما يغتسل به كيف يصنع قال يستنجى بذلك الماء ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يتيمم ويصلى قلت لم آيس وهو جنب فلا ينبغي له أن يتوضأ حتى يجد الماء ما يكتفيه فيغسل غسلًا تامًا قال كذلك جاء الأثر عن أبي عبيدة عن جابر ابن زيد عن ابن عباس كما أعلمتك لأن هذا لم يجد الماء فيغتسل به غسلًا تامًا ولكن يغسل فرجه ثم يتوضأ ويتيمم .

قلت أرأيت إن كان الماء منه قريبًا وهو لا يعلم فتيمم وصلى ثم علم

بالماء قال صلاته تامة إذا لم يعلم بالماء فهو ممن لم يجد الماء قلت لابن عبد العزيز أرايت المسافر معه يكفيه للوضوء ولكن يخاف العطش وهو في مغاره أيتوضأ أم يتيمم قال بل يتيمم .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن المسافر وليس معه ماء ولكن معه رفيق له ماء فطلب منه ماء يتوضأ به فأبى أن يعطيه ولا يستطيع أن يأخذه فقال له رفيقه أبيعك لوضوء بعشرة دراهم قال يتيمم ولا يشتري إن شاء ثم قال ابن عبد العزيز أرايت لو قال صاحب الماء أبيعك ما يكفيك بألف درهم أكان يوجب عليه أن يشتري منه ولكنه يتيمم ويصلي قلت لهما إذا وجد الماء بثمان رخيص كما يجد الناس قال أبو المؤرج وابن عبد العزيز يشتري ويتوضأ ولا يتيمم .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن المسافر يكون في طين ودراغ ولا يجده يتوضأ به ولا صعيد يتيمم به كيف يصنع قال إن كان معه لبد يعلم به قدرًا ينفضه ويتيمم بغباره أو سرج نفضه وليتيمم بغباره وإن لم يكن معه في ذلك وكان في ثوبه غبار نفضه ويتيمم بغباره .

قلت فإن لم يكن في ثوبه غبار وأصابه المطر حتى ابتلت ثيابه ولم يكن على دابته لبد ولا سرج قال ابن عبد العزيز يأخذ شيئًا من الطين فينضح

به ثيابه حتى إذا جف تيمم قلت فإن لم يكن الطين جف ولا يجد الماء ولا صعيد أنتظر حتى إذا يحف الماء قال وايل وإن علم الطين لا يحف حتى يذهب آخر الوقت صلى بغير تيمم إذا لم يجد الماء أو جف الطين أعاد الصلاة إذا توضأ أو تيمم أخذت له في ذلك بالثقة .

قال أبو المؤرج سألت أبا عبيدة عن رجل كان في ثلج ولا يستطيع أن يتوضأ منه ولا يجد صعيداً يتيمم به أم كيف يصنع قال يضرب بيديه إلى الثلج ثم يمسح بهما وجهه ويديه كما يصنع بالصعيد .

سألت وايل ومحبوباً عن الرجل يجد سور الحمار يتوضأ به أم يتيمم قال لا يتوضأ ويتيمم ثم يصلى فإن كان لا يجزيه سور الحمار على تلك الحال فلا يضره التيمم وإن لم يكن يجزيه ذلك كان قد تيمم بأمره بذلك بالثقة .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن المتيمم يصيبه البول والقدر في بعض جسده ولا يجد الماء هل ينقض ذلك تيممه قال نعم لأننا نقول يتوضأ وضوءه للصلاة بعد غسله الذي أصابه لأننا نرى ذلك حدثاً قلت أرأيت الرجل يتيمم للصلاة ثم يرتد عن الإسلام ثم يسلم ويتوب أيكون ذلك على تيممه ما لم يجد الماء ولم يكن أحدث .

قال أبو المؤرج نعم أراه على تيممه والله أعلم قلت وكذلك لو كان
توضأ قال نعم قلت لم وقد حبط عمله قال أما الذى يجب له إعادة
الوضوء أو التيمم لأنه نخب أن يتوضأ الرجل من القرية على الله والله
أعلم .

أوجب ذلك عليه أم لا وسألت ابن عبد العزيز عن النصراني
يتوضأ أو يغتسل ثم يسلم أيكون عليه الوضوء أو الغسل قال بل يتوضأ
بعد ما أسلم أو يتيمم وإن كان جنب اغتسل وتوضأ .

سألت ابن عبد العزيز عن المسافر تكون معه امرأته أو جاريته أن
يطأها وهو يعلم أن لا يجد الماء .

قال ابن عبد العزيز نعم يطأها إن أحب فإنه لا بأس عليه بذلك .

وسأله عن رجل قال لرجل علمنى التيمم
فيتيمم بيديه يريد بذلك تعلم الرجل قال لا إلا على نية قلت فلم أجار فى
الوضوء إذا علمه ولا يجوز فى التيمم قال ليستا عندى سواء والله أعلم
ألا ترى لو أن رجلاً وقع فى نهر وهو جنب وهو لا يريد الغسل من
الجنباة ولا يذكرها فاغتسل كما يغتسل من الجنباة أجزاء ذلك فى غسله

ولو أصاب وجهه وذراعيه غبار ما يكفيه من التيمم لم يجزه ذلك إذا أراد الصلاة ولو أصابه مطر حتى ابتل وجهه وذراعاؤه ومسح برأسه وغسل رجليه وهو لا يذكر الوضوء ثم جاز وقت الصلاة أرايت الذى صنع من ذلك يجزيه من الوضوء لأنه قد توضعاً كما يتوضعاً للصلاة والوضوء لا يشبه التيمم .

قلت لأبي المؤرج أرايت الرجل فيشك فى شىء من تيممه أهو عندك والذى يشك الوضوء سواء قال نعم قلت وكل شىء ما ينقض الوضوء قال نعم .

تم كتاب الصلاة بحمد الله وحسن عونه ويتلوه كتاب الزكاة من قول أبى غانم رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

باب زكاة الحلى

مما سألتهم عنه وأخبرني من سألمهم عنه سألت أبا المؤرج عن زكاة
الحلى فقال سألت عن ذلك أبا عبيدة رحمه الله فقال فى الذهب ما بلغ
عشرين مثقالاً ونصف مثقال وفى الفضة ما بلغ مائتى درهم قال
وأخبرني وإيل عن الشيخ أبى عبيدة مثل هذا الحديث وأخبرني أبو غسان
مخلد العمرد عن هذه المسئلة فى الزكاة هكذا غير أنى لم أسمعنه رفع
الحديث إلى أبى عبيده مثل هذا الحديث وأخبرني أبو غسان مخلد العمرد
عن هذه المسألة فى الزكاة غير أنى لم أسمعنه رفع الحديث إلى أبى عبيده
الأفتيا بغير اسناد إلى غيره .

سألت أبا المؤرج وعبد الله بن عبد العزيز عن الجوهر أفيه الزكاة قال
لا ليس فى الجوهر زكاة إلا أن عبد الله بن عبد العزيز قال إلا أن يكون

للتجارة فإن عليه زكاة التجارة قال أبو المؤرج قال أبو عبيده إن الزكاة في الذهب والفضة إذا بلغ المال مائتي درهم فقد وجب فيه الزكاة وإن زاد فليس في الزيادة شيء حتى يبلغ المال أربعين درهماً .

باب زكاة الخيل والبغال
والحمير والابل والبقر والشاء

سألت أبا المؤرج عن زكاة الخيل الراعية قال لا زكاة عليها قلت
فزكاة الحمير قال ليس في الحمير زكاة ولا في البغال الراعية زكاة قلت
أخبرني عن قول هؤلاء فيما روه ورفعه إلى أبي سعيد الخدرى أنه قال
ليس فيما دون المائتين من الورق شيء ولا فيما دون عشرين مثقالاً من
الذهب شيء ولا فيما دون الأربعين من الشياه شيء ولا فيما دون الثلاثين
من البقر شيء ولا فيما دون خمسة من الابل ولا فيما دون خمسة من وساق
من الحنطة شيء والشعير والزبيب والتمر شيء والوسق ستون صاعاً قال
كل حديثهم الذى ذكرت مستقيماً عن قولهم ليس فيما دون ثلاثين من
البقر مثى وزكاة البقر عندنا كزكاة الابل يؤخذ منها ما يؤخذ من الابل
ويعمل فيها ما يعمل في الابل وسائر ما ذكرت من السنة في الذهب
والورق والغنم والحنطة والابل والشعير والزبيب والتمر كما ذكرت .

قال أبو المؤرج أخبرني أبو عبيدة إن السنة مضت في الشياه أن يؤخذ من كل الأربعين من الشياه شاة إلا عشرين ومائة ليس فيها إلا واحدة فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى المائتين ثم ليس فيها إلا شاتان فإن زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة فإذا بلغت الغنم ثلاثمائة كان في كل مائة شاه ولا يؤخذ من تسعة وتسعين شىء بعد أن تزيد على ثلاثمائة .

قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة ليس فيما دون الأربعين من الشياه شىء إلا أن تكون للتجارة فإن كانت للتجارة قومت فإن بلغت مائتي درهم ففيها الزكاة خمسة دراهم قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة والابل والبقر كذلك إذا كانت الابل دون خمسة فليس فيها فريضة إلا أن تكون للتجارة فإذا كانت للتجارة قومت فإن بلغت مائتي درهم ففيها الزكاة .

حدثني أبو المؤرج عن أبي عبيدة أنه قال في خمسة من الابل شاة وفي عشره شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمسة وعشرين ابنة مخاض فإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر إلى خمسة وثلاثين فإن زادت واحدة ففيها حقه إلى الستين فإن زادت واحدة ففيها جذع إلى خمسة وسبعين فإن زادت واحدة ففيها بنتا لبون إلى التسعين فإن زادت واحدة ففيها حقتان إلى عشر ومائة استطانفها في

أول الشيء فإذا بلغت خمسين ومائة ففي كل خمسين حق أو حقه .

قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة إذا أخذ المصدق سنا دون سن ردوا عليه عشرة دراهم أو شاتان ولا يؤخذ في الأسنان ذكر مكان الأنثى إلا في ابنتي مخاض فإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة وليس في الاشناف شيء ولم أسأل أبا المؤرج عن الاشناف غير أني سألت أبا سعيد عن الأشناف قال الأشناف ما بين الخمسة إلى العشرة وما بين الفريضة إلى الأخرى قال لي وليس على العوامل من الابل شيء .

سألت أبا المؤرج عما روى الناس عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أن يؤخذ من كل ثلاثين من البقر تبع أو تبيعه ومن كل أربعين مسنه وامرأن لا يؤخذ من الأوقاص شيء وأما تفسير هذه الأوقاص أنها ما بين الثلاثين إلى الأربعين والأربعين إلى الستين ونحو ذلك وأنه ليس في تسع وخمسين من البقر عندهم إلا مسنة فإذا كانت ستين ففيها تبيعتان إلى السبعين فإذا بلغت السبعين ففيها مسنة وتبيعه إلى الثمانين فإذا بلغت ثمانين ففيها مستنان إلى التسعين وفي التسعين ثلاث متابع إلى المائة وفي المائة مسنه وتبيعتان إلى العشرة ومائة ففي العشرة والمائة مستنان وتبيعه إلى عشرين ومائة ففي العشرين والمائة ثلاث مسنات

وتبيعه فعلى هذا العدد وعلى هذا الحساب قال الأثر عند فقهاءنا الذين
نأخذ منهم ونعتمد عليهم أن السنة فى زكاة البقر كالسنة فى زكاة الابل
يؤخذ منها ما يؤخذ من الابل ويعمل فيها ما يعمل فى الابل وليس بينهم
اختلاف وقد فرغت لك من هذا فى المسئلة قبل هذه وفسرته لك فأما
حديث معاذ بن جبل عن النبى صلى الله عليه وسلم الله أعلم به ولو نعلم
أنه ذلك حق لأخذنا به واعتمدنا عليه غير أن أصحابنا أبا عبيدة وجابر
بن زيد لا يأخذون بما ذكرت وقد بلغهم قول من وصفت .

تم كتاب الزكاة بحمد الله تعالى وحسن عونه ...

بسم الله الرحمن الرحيم
هذا كتاب الصيام ومن الله
نستمد العون والتوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل .

باب الصيام

سألت عبد الله والربيع عمن أخذ في قضاء ما عليه من شهر رمضان فأفطر من عذر وقالوا يستأنف ما قد كان عليه من القضاء ، وإن ما ولم يصم ما عليه من شهر رمضان قال الربيع يصوم عنه وليه وإن لم يصم عنه وليه أطعم عن كل يوم لم يصمه مسكيناً .

حدثني محبوب عن الربيع أنه سأل أيصوم الرجل رمضان وهو مسافر قال صيامه أفضل قال محبوب عن الربيع أخبرني أبو عبيدة قال إن صمت وأنت مسافر فحسن جميل والصيام لمن أطاقه أفضل . قال أبو المؤرج أخبرني أبو عبيدة بمثل ذلك فقال أبو المؤرج قال أبو عبيدة بلغنا عن النبي عليه السلام أنه افتتح مكة وهو صائم .

سألت أبا المؤرج وأبا سعيد عبد الله بن عبد العزيز وأخبرني محبوب عن الربيع عن قول الناس أفطر الحاجم والمحجوم قالوا جميعاً إنما يكره ذلك للصائم مخافة أن يضعف فإن لم يخف ضعفاً فليحتجم إن شاء سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن رجل تصيبه الجنابة في رمضان أو يطأ أهله ثم يقوم يتسحر فيأخذ في غسله وهو دائب ينتصف إلى انشقاق الفجر وكان فراغه من غسله بعد انشقاق الفجر قال لا بأس بذلك إذا أدركه الصبح وقد فرغ من غسله قلت لهما فما تقولان فيما مضى من جنابة قبل ذلك من الأيام قال لا ليس عليه بائس إن شاء الله .

قلت لهما كيف تقولان في قضاء ذلك اليوم الذي أدركه الصبح فيه وهو يغسل قال لا قضاء عليه ثم قال عبد الله بن عبد العزيز فما وجه قول الله تعالى فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر قلت فما وجد ذلك قال أحل الله الطعام والشراب والجماع الليل كله إلى أن يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر .

قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة رفع الحديث إلى ابن عباس أنه كان يتسحر وغلامان واقفان على رأسه أو يأكلان معه قال فلم يزل يأكل حتى خشي أن يكون قد طلع الفجر فقال لهما انظرا هل طلع الفجر أم لا فقاما

ثم رجعا إليه فقال أحدهما قد طلع الفجر وقال الآخر لم يطلع فكب ابن عباس على طعامه مليا ثم قال لهما في الثانية مثل قوله في الأولى فخرجا ثم رجعا إليه فقال أحدهما قد طلع الفجر وقال الآخر لم يطلع فكب ابن عباس على طعامه مليا ثم قال لهما في الثالثة مثل قوله في الأولى والثانية فخرجا ثم رجعا إليه فقالا له جميعاً قد طلع الفجر فرفع يده عن الطعام ومضمض فاه وتلى هذه الآية وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر .

قال أبو المؤرج والجماع مثل الأكل والشرب سألت أبا المؤرج عن عمود الصبح الذى يستطيل فى السماء ولا يذهب عرضاً قال سألت عن ذلك أبا عبيدة فقال إن ذلك يطلع بليل فتسحر فإنه من الليل ولكن إذا اعترض فدع الطعام والشراب فإنه قد أصبح وكذلك أخبرنى محبوب عن الربيع عن أبى عبيدة .

سألت أبا المؤرج استاك الصائم قال نعم حدثنى أبو عبيدة إن الصائم يستاك فى أول النهار إن شاء يرطب السواك أو يبابسه سألتهما جميعاً أبا المؤرج وأبا سعيد عما روى هؤلاء عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من الجنابة ثم يخرج من عندى إلى صلاة الصبح ورأسه يقطر بالماء ثم يصبح صائماً قال الله ورسوله أعلم .

روو ذلك عمن ذكرت ولو نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لأخذنا به غير أن أصحابنا الذين نأخذ عنهم ونعتمد عليهم لا يرون ذلك ولا يأخذون به والله أعلم بهذا الحديث .

قال أبو المؤرج حدثني أبو عبيدة أن الصيام من الليل إلى الليل فمن أصبح صائماً لم يفطروا ومن أصبح مفطراً لم يصم إلا من عذر يخاف على نفسه فيه الهلاك قال والذي ينوى الصيام من الليل ثم لم ينقض نيته بالصيام قبل الصبح ثم ترك الغسل ولم يأخذ فيه حتى أصبح ثم اغتسل بعدما أصبح وصام ذلك اليوم فلا يحزى عنه صيامه وعليه قضاؤه .

قلت فإن كان هذا الفعل منه في رمضان بعد ما مضت منه أيام فضيع الغسل إلى طلوع الفجر ثم اغتسل بعد طلوع الفجر قال هذا مضيع وقد هدمت الأيام التي صامها قبل ذلك فانظر في الكفارة والله أعلم قال ابن عبد العزيز ليس عليه في كفارة وليس هو عندى لمنزله من أكل أو شرب وجامع نهاراً في رمضان وانظر فيها فإنما قلت برأى والله أعلم .

سألت أبا المؤرج أياش الرجل امرأته في ملحفة واحده وهو صائم حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة رضي الله عنها انه سأها عن ذلك فقال لا فقال لها جابر ألم يكن نبي الله عليه السلام يفعل ذلك

فقلت إن النبي عليه السلام كان أملك لا إبه منكم قال أبو عبيدة عن جابر كانها انما كرهت ذلك رهبة أن يفسد صومه لأنه غير أمين لنفسه قال أبو المؤرج قلت لأبي عبيدة فإن كان أميناً لنفسه فلا بأس بذلك .

سألت أبا المؤرج وأبا سعيد وأخبرني وإيل ومحبوب عن الربيع في قضائه رمضان أممتابع هو قالوا جميعاً يقضى أيام رمضان متتابعة أن هؤلاء يقولون ويروون عن فقهاءهم غير واحد أنه مخير في ذلك إن شاء قضاؤه متتابعاً وإن شاء قضاؤه متفرقاً ليس فيما يقولون شيء وقضاء رمضان عندنا بمنزلة رمضان لا يجوز قطعه ولا تفريقه إلا بما يجوز فيه قطع رمضان وتفريقه من الأمور التي يعذر الله بها العباد . قلت لأبي المؤرج فالرجل يقول إني صائم غداً ولم يستثن .

قال فليستغفر الله وليصم يوماً مكانه قال إذا ذكر الصيام غداً أو لم يقل إن شاء الله فقد وجب عليه صيام وإن نوى ثم أصبح مفطراً بعد قوله إني صائم غداً ولم يستثن فليستغفر الله وليصم يوماً مكانه قلت إن هؤلاء يقولون ويروون عن فقهاءهم إن الرجل إذا أصبح ولم يحدث نفسه بالصيام فهو بالخيار إلى ارتفاع النهار فإن بداله الصيام وأتم كتب له ما مضى في يومه وما بقا صياماً تاماً وإن بداله الصيام ولم يذق شيئاً حتى ينتصف النهار أو حتى تصفر الشمس فإنما يكتب له من صيامه قدر

ما بقي من يومه قال لسنا نأخذ بذلك من قولهم ولا نأمر به أحداً غير أن أصحابنا الذين نأخذ عنهم ونعتمد عليهم قالوا إن الصيام من الليل إلى الليل فمن أصبح صائماً لم يفطر ومن أصبح مفطراً لم يصم وكذلك الصوم عندنا والله أعلم بقول من ذكرت .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن رجل تقياً وهو صائم قال إن أدركه القيء من غير أن يكون استيقاً نفسه عمدًا للشكوى أو غير ذلك فعليه قضاؤه سألتها عن صيام يوم الجمعة ويوم عرفة قال حسن جميل قلت إن رجالاً يكرهونها من أجل أنها عيدان قال أبو المؤرج سألت عن ذلك أبا عبيدة فقال إن أفضل ما صمت فيه يوم الجمعة ويوم عرفة إلا أن تكون الأعياد التي يكره هو معها قلت وما هي يا أبا عبيدة قال يوم الفطر والأضحى وأيام التشريق ويوم الشك .

سئل الربيع بن حبيب عن الصيام قبل رؤية الهلال قال سألت عن ذلك أبا عبيدة وروى لي حديثاً عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أنه قال الآهلة مواقيت فصوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فإن حال السحاب دونه فأكملوا العدة ثلاثين يوماً ثم افطروا سألت أبا المؤرج وعبد الله بن عبد العزيز يقبل الرجل امرأته أو جاريتها في رمضان وهو صائم قالوا حدثنا أبو عبيدة رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أصحابه

عن الوصال . سألتها عن الرجل يذوق العسل والسمن ونحو ذلك وهو صائم قالوا إن كان إنما يضعه على لسانه ثم يلفظ به ولا يجاوز ذلك فلا بأس بذلك روى لى محبوب عن الربيع غير أن الربيع قال يكره للصائم أن يتعرض لشيء من هذا أو نحوه سألته أيمضغ الرجل العلك وهو صائم قال لا نحب ذلك قلت فإن هو فعل ذلك قال عبد الله بن عبد العزيز لا ينتقض صيامه غير أنا نكره ذلك كله سألتها عن الحصى يقلبن الرجل في فيه والحاتم ويلكه بلسانه قال لا بأس بذلك .

سألتها عن الشيخ الكبير الذى لا يستطيع الصيام قالوا يطعم عن كل يوم مسكينا نصف صاع من برد ودقيق والصاع فيما نرى الحجاجي سألتها عن رجل حلف ليصوم كل يوم الاثنين فترك يوماً واحداً قال أبو المؤرج فليكفر يمينه وليصم يوماً آخر مكانه قال وقال عبد الله بن عبد العزيز عليه قضاء ذلك اليوم ولم يقل في الكفارة شيئاً والله أعلم .

قلت لأبي المؤرج وإن ترك يوماً آخر قال فليصم يوماً مكانه ولا يكفر يمينه لأنه قد جنت في المرة الأولى وكفر يمينه ولكن كلما ترك يوم الاثنين فليصم يوماً آخر مكانه .

سألت الربيع بن حبيب عن رجل مرض في رمضان فتناول به

مرضه أشهراً فلم يستطع قضاءه حتى مات أيطعم عنه المساكين قال إن كان أوصى بذلك عند موته أطمع عنه المساكين وإن لم يوص بذلك لم يطعم عنه قال ابن عبد العزيز لا يكفر أحد عن أحد ولا يصم أحد عن أحد قال أبو المؤرج مثل قول الربيع قلت فرجل تصيبه الجنابة ليلاً أو نهاراً ولا يشعر بها حتى استيقظ لصلاة الصبح أو لصلاة النهار فيقوم من مكانه ليغتسل قالاً جميعاً لا بأس فليتم صومه ولا قضاء عليه قال أبو المؤرج خصلتان من حفظهما تم له صومه إن شاء الله وهى الغيبة والكذب .

قلت إن ثلاثة من سنن المسلمين تعجيل الافطار وتأخير السحور والأخذ باليمين عن الشمال فى الصلاة قال بلغنا ذلك ولا نستنكر فى ذلك شيئاً ولا نعيبه غير إنا نكره للرجل يتعمد بيده اليمنى على اليسرى فى الصلاة وإن بدليهما أحب إلينا وإن فعل واعتمد باليمنى على اليسرى فالصلاة تامة إن شاء الله وتركه أحب إلينا .

قلت لهما فرجل عليه أيام من رمضان فأحب أن يقضيها وهو مسافر قالاً فليفعل ذلك إن أحب قلت فما تقولان فى صيام الذى يشك فيه من رمضان قالاً لا يصلح صيامه .

قال أبو المؤرج حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس وابن عمر أنهما يكرهان أن يصام اليوم الذي يشك فيه في رمضان وأن يصلان رمضان بالصوم قلت في رجل مرض في رمضان حتى أظله رمضان آخر قال فليصم القادم الذي أظله الذي هو فيه وليقض الأول بعد ذلك قال وأخبرني محبوب عن الربيع أنه حدثه عن أبي عبيدة إنه قال يصوم الذي أظله ويطعم عن الأول قال أبو المؤرج قد كان ذلك رأى أبي عبيدة في أول زمانه إلا أنه رجع عنه وكان رأيه الذي فارقنا عليه ما وصفت لك أنه يصوم هذا الداخل عليه ثم يقضى الأول بعده .

قال أبو المؤرج وأشياء كثيرة مما حفظناه عنه رجع عن أقاويله الأولى فيها قلت لها فالصائم إذا أدركه القيء لم يفطره ذلك إلا أن يكون متعمداً قالوا نعم قلت لها ويكره للصائم أن يمضغ العلك وأن يستعط قالوا نعم قلت لها فإن أكره الصائم على الإفطار فصبوا الشراب في فيه وهو كاره قالوا فليتم ذلك اليوم ثم يقضيه بعد ذلك ولا يفطرن بعد ذلك فتجب عليه الكفارة قلت ولم لا تجعل عليه الكفارة قال لأنه لم يتعمد ذلك ولم يتعرض له وإنما أكره عليه إكراهاً .

قلت فإن أخذ في فيه حتى سكرأ تجد أنه قال لا حد عليه في ذلك . قلت وكذلك إن أكره على الطعام فإنما عليه قضاء ذلك اليوم ولا كفارة

عليه قالوا نعم قلت وكذلك إن أكره على جماع امرأته قالوا لا يعذر بالجماع لأنه لا يشبه ما ذكرت لك في الطعام والشراب لأن الأكل والشارب يأكلان ويشربان وهما كارهان وغير كارهين وأما الجماع فإنه لا ينتشر إلا بالشهوة منه ورغبة فيه وحرص عليه وإما أن ينتشر غلبه الجماع وهو كاره فهذا لا يجوز ولا يمكن غير أنا نرخص له في جماع امرأته أو جاريته إن أكره عليهما فإذا فعل ذلك بامرأته أو جاريته أو حنبا عليه الكفارة وابطلنا عليه ذلك اليوم وعليه قضاؤه ثم الكفارة من بعد القضاء لأن ذلك لا يكون إلا بالشهوة منه وإن وطئ امرأة غير امرأته أو جارية غير جاريته بعدما أكره عليهما فهو زان ولا عذر له فيما ركب من ذلك .

قلت فرجل مرض في رمضان فلم يزل مريضاً حتى حضره رمضان آخراً عليه الكفارة ما صام قال ليس عليه كفارة . إن مات قل أن يبرأ فليس عليه شيء . قلت ولا قضاء عليه إلا أن يكون قد برئ من مرضه ولم يصم حتى مات قال أبو المؤرج فليوصى عند موته أن يصام عنه أو يتصدق عنه قال ابن عبد العزيز لا يصوم أحد عن أحد ولا يتصدق أحد عن أحد .

قلت فإن قدم رجل من سفره في رمضان استحب له أن لا يأتي النساء ولا يأكل ولا يشرب يومه ذلك وكذلك المرأة تطهر نهاراً في

حيضها فقالا يستجب لها ذلك وإن فعل فأكل وشرب وجامع امرأته بعد أن لا تكون صائمه وكانت حائضاً واغتسلت في حيضتها وحلت للصلاة فلا أرى بذلك بأساً وتركها أحب إلى .

قال أبو المؤرج قد فعل ذلك أبو عبيدة مرة وكأني رأيت كره ذلك بعد قال وأخبرني وائل ومحبوب عن الربيع أنه قال الحى يصوم عن الميت قال أبو غسان هذا حديث مجمع عليه يأثره أصحابنا وغيرهم من الفقهاء ويرفعونه إلى النبي عليه السلام .

قلت وأى ساعة يستاك فيها الصائم قال أول النهار أحب إلى قلت أخبرني عن الرجل يسافر في رمضان فيمرض ثم يقدم قال فإذا قدم فأقام في أهله فليصم ما عليه وهو صحيح قلت وإن مات في مرضه قال أبو المؤرج فليبوس أن يصام عنه أو يتصدق عنه قلت فإن قدم ولم يزل مريضاً حتى مات قالاً جميعاً ليس عليه شيء .

قلت فإن صح بين الرمضانين ولا صام ولا قضى ما عليه من الأول قالاً يصوم القادم الذى أظله الذى هو فيه ويتقضى الاول بعد ذلك ويطعم عن كل يوم مسكيناً قال ابن عبد العزيز هذا الذى نقول عليه الاطعام والصيام لأنه هو المقرط المضيع فلذلك يكون عليه صيام هذا

الرمضان وقضاء الأول الذى مرض فيه والكفارة من بعد الصيام وأما الذى دام به المرض وتناول عليه حتى غشيه رمضان فإنما عليه صيام هذا الذى أظله ثم يفطر يوم الفطر ثم يقضى الأول ولا يطعم لأنه ليس مضيعة ولا يجوز أن يصوم هذا الذى قدم عليه ويطعم عن الأول كما قال غيرنا .

تم كتاب الصيام بحمد الله وعونه ويتلوه كتاب
النكاح فى قول أبى غانم رحمة الله عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

النكاح

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن قول الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة قالوا النحلة ها هنا الفريضة قال ابن عبد العزيز يقول الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن فريضة قلت لأبي المؤرج أتدقت في فرائض النساء وقتاً قال لا وهو ما تراضى الناس عليه ليس فيه امر مؤت قال وكذلك قال ابن عبد العزيز هو ما تراضى الناس عليه أقلوا أو أكثروا .

قلت لابن عبد العزيز حينئذ كم أدنى ما يكون من المهر للمرأة قال من الثوب إلى الدرهم أحب أن لا يتزوج الرجل أقل من أربعة دراهم قلت وكم تكون الفريضة قال بلغنا عن ابن عباس أنه سئل عن ذلك فقال لو رضيت المرأة من الرجل بالسواك لكان لها مهر .

سألت أبا المؤرج عن الرجل توهب له المرأة فيقول قد قبلت قال
وجب النكاح فإن سمو أشياء فهو ما سموه والا فلها صداق مثلها إن
تشاجروا قال وكذلك قال ابن عبد العزيز إلا أنه قال إذا كان وليها هو
الذى وهبها برضاء نفسها فهو النكاح وليس للمرأة أن تهب نفسها للرجل
بغير وليها فإن ذلك يصلح إلا للنبي عليه السلام .

قال وليست التى تهب نفسها بغير ولى بمنزلة التى يهبها وليها برضاء
منها . سألت أبا المؤرج عن الولى يهب مهر المرأة لزوجها قال لا يجوز
ذلك إلا أن يكون وليها والدها هو الذى فعل ذلك فإن ذلك جائز عليها
إذا كان أبوها هو الذى فعل ذلك ولا يجوز ذلك لغيره من الأولياء . قال
ابن عبد العزيز إذا رضيت المرأة بما فعل وليها أبا كان أو غيره فهو جائز
وإن لم ترض فبهي أحق بمهرها الذى استحلت به فرجها قال ابن عبد
العزيز وليس لها من الأمور التى يجوز للوالد فعلها .

سألت أبا المؤرج عن الرجل يتزوج المرأة ويسمى لها صداقها هل
يدخل بها قبل أن يعطيها صداقها قال أبو المؤرج حدثني أبو عبيدة عن
جابر بن زيد عن ابن عباس أنه سئل عن ذلك فقال نعم إذا رضيت
المرأة أن يدخل بها قبل أن يعطيها صداقها فليدخل فلا بأس عليه بذلك
قال وقال عبد الله بن عبد العزيز لا بأس عليه بالدخول إذا سمى الحق

وأشهد عليه الشهود وإن دخل عليها بغير إذنها ولم تطلب شيئاً من صداقها ولم تسأله إياه فليطأها إن أحب وليكثر بالدخول عليها فلا بأس عليه بذلك .

سألت أبا المؤرج عن رجل تزوج امرأة فدخل عليها فقالت لم تعطني صداقي وقال الزوج قد أعطيتك قال عليه البيّنة وعليها اليمين قال وقال عبد الله بن عبد العزيز إذا دخل الزوج بامرأته فقد سقط عنه الصداق العاجل إلا أن تقيم البيّنة إنه أقر أنها لم تأخذه قال وقال حاتم بن منصور وإذا زعم أنه قد دفع إليها الصداق العاجل فقد قامت البيّنة على أهل الحق فعليه البراءة قال وقال أبو غسان في المسئلة مثل قول ابن عبد العزيز وكذلك حدثني أهل مصر عن ابن عباد مثل قول ابن عبد العزيز .

سألت أبا المؤرج على الرجل يتزوج المرأة على صداق معلوم عاجل وآجل متى يخل الآجل قال سمعت أبا عبيدة يقول وقت الآجل إذا تزوج عليها أو تسرى أو طلقها أو مات عنها فقد حل ما كان عليه قال ابن عبد العزيز الأنصاف في هذه اعدل إن سمى الرجل المتزوج في الآجل فله إلى ذلك الآجل الذى سمى وإن لم يسمى آجلاً وكان الزوج واجداً أخذته المرأة بصداقها إن شاءت وإما أن يكون ترويجه عليها أو تسريه أو طلاقه أو موته هو الذى أوجب صداقها عليه فليس هذا بشيء لأن لم يجب

حقها عليه قبل نكاحه أو قبل تسريه أو قبل طلاقه أو قبل موته لا يجب عليه إن هو فعل ما ذكرت طلق أو مات قلت عمن تأثر هذا القول وإلى من تنسبه .

قال الى أهل النظر والفقه والانصاف ولا يكون ناظرًا ولا منصفًا من قال هكذا قال فلان ولست أخالف فلانًا صاحب هذا القول مقلد معى قلت أما التقليد فقد عرفته فما المعنى الذى يقول انا مع فلان ومعى فلان فإن هو عقد النظر ولم ينتبه المسئلة فى رأيه وأعظم عليه فراقه . قلت فالزوج والمرأة إذا اختلفا فى صداق فقال الزوج تزوجتك على مائة دينار وقالت المرأة تزوجتنى على مائتى دينار وليست بينهما .

قال ابن عبد العزيز إذا دخل بها الزوج فالقول ما قال وعليها البينة على ما ادعت وكذلك قال أبو المؤرج وبذلك أخبرنى وإيل ومحبوب عن الربيع وكذلك قال أبو غسان سألت أبا المؤرج عن نحلة الجلوه قال ما درى ما نحلة الجلوه قلت فالقوم يدخلون مع زوج المرأة وهم قرابته من بنى عمه وأخواله وغيرهم من أهل رحمه وينحلون المرأة جميعًا وينحلوها وينظرون منها ومن جسدها وينظرون إلى صدرها وإلى سائر جسدها فينحلوها ويسمى الزوج كل من دخل معه أو أوجب ذلك عليه وعلى قرابته الذين نحلوا أولاً ما نحل الزوج قال فضحك أبو المؤرج وقال

استغفر الله قلت وما استغفارك هاهنا قال سأل أبا عبيدة رجل من أهل المغرب عن هذه المسألة وأنا حاضر عنده فقال لا نحلة لها على هؤلاء الذين أعطوها على النظر إلى الحرام لأنه محرم عليهم النظر إلى ما ذكرتم في صدرها وثديها وسائر جسدها .

قال أبو عبيدة إنما وجبت النحلة على زوجها وحده لأنه أعطاها ذلك على ما نظر إليها من الحلال قال أبو المؤرج ثم التفت أبو عبيدة إلى جلسائه فقال ما أجفا أهل المغرب أسمعتم بهذا قط فقال رجل منهم وهذا قبيح يرحمك الله قال فنظر إلينا فتبسم وتبسمنا معه ثم أجاب ذلك الرجل فقال له وما أقبح من هذا أبقى أحد يفعل مثل هذا ويرضى به يدعو الرجل إلى امرأته فيعرضها عليهم ويريهما منها ما حرم الله عليهم من النظر . قال أبو المؤرج هذا الذي أضحكني حيث ذكرت قول أبي عبيدة وإعجابه من جفاء أهل المغرب .

سألت أبا المؤرج عن رجل يعجز عن نفقه امرأته ولا يقدر على ما ينفق عليها لافتقاره على ذلك قال إما ينفق عليها أو يطلقها قال وكذلك حدثني محبوب عن الربيع قال وقال عبد الله بن عبد العزيز لا يجبر على طلاقها بينه وبينها لأنه لم تدخل عليه هذه الآفة وليست العلة من قبله فالزومه الإساءة من فعله ذلك وإنما هذا من قبل الله عز وجل هو

الذى ابتلاه وأدخله عليه قال ابن عبد العزيز ولعمري أن ذلك في كتاب الله آية محكمة تدل على التحرج على التفريق بين هذا وامراته .

قلت الوجود وحلول العشر في آية الرضاع في المستأجرة قال الله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها ولا نكلف نحن نفساً ما لم يؤتها الله وإنما قال الله مما آتاه الله فإذا لم يؤته الله شيئاً فمن أين ينفق من لم يؤته الله شيئاً فاجر من يفرق بين هذا وامراته وهو في الوجوه لا يقدر على شيء هذا ما لا يجوز فيه التفريق للحاكم .

سألت أبا المؤرج عن المرأة تولى أمرها رجلاً من المسلمين فيزوجها وثم أولياؤها قال لا يجوز ذلك النكاح ويعاقب الناكح والمنكح لما ركبوا قال ابن عبد العزيز إن كان أولياؤها حضور فليس لها ذلك ولا نعمه عين له ولا كرامة وإن كانوا غيباً يزوجه برضاء منها بعد استخلاصها إياه فلا ينقض ذلك النكاح إذا جاء الأولياء وأحب إلى أن يرضوا قلت أرأيت إن ناءت دارهم في ذلك أو قرية أسواء ذلك عندك قالوا إذا كانوا في الضرب على يومين وانكحها على ما ذكرت لك لم ينقض ذلك النكاح قلت هو انكحها وهم حضور افسخ ذلك النكاح ولا تجيزه ونعزر الناكح والمنكح لما ركبوا قال نعم افسخ النكاح ولا أجزيه وأما

الضرب والتعزير فلا أفعل شيئاً من ذلك قلت لم قال لأنه يقول لم آت هاهنا أمر انتهكته بغير رضى من المرأة إنما استخلفنى على نكاحها هذا الرجل وأمرتنى أن أخذلها بحقها وألحقها فهو لها فادنى لأنى فعلت ما أمرتنى به من انكاحها هذا الرجل ولم آت فى ذلك حراماً وهل يزيد الولى على مثل فعلى هذا يزوجه من أحببت وإن يتابعها زوجها السلطان من أحببت .

قلت وما أراك إلا وقد جعلت غير الأولياء ينكحون نساء الناس ولا يعاقبون إذا هم فعلوا ذلك قال أو ليس قد أعلمتك أنى لا أجزى ذلك وأنا أفسخه ولا أرضى به .

قلت فما بالك لا تعاقب من فعل ذلك قال ما أراك إلا حريصاً على جلد الناس قلت وما لهم لا يجلدون قال قد أعلمتك لعله التى أراحت عنهم الجلد ولا تضرب ظهور المسلمين إلا على أمر واضح لا بشبهة فيه ولا شك فإياك والمجوم على ظهور المسلمين والعقوبة لهم فيما لم يجتروحو .

سألت أبا المؤرج عن المرأة إذا كان أولياؤها غياباً فأرادت أن تتزوج قال أبو المؤرج تكتب إلى أولياؤها وتعلمهم بخطابها وتقدر به إليهم فى أمرها فإن قدموا كانوا أحق بتزويجها وإن لم يقدموا بعد أعذار القاضى

إليهم في كتابه زوجها القاضي من أرادت إذا كان كفؤا لها قال ابن عبد العزيز إذا شكت المرأة بحاجة أو فاقة وصلت إليها وكان وليها قد ناءت داره زوجها القاضي ولم تكتب إليه ولم تطلع داراً ولا تترك تموت هؤلاء قال وكذلك قال حاتم بن منصور وروى لي ذلك أهل مصر عن ابن عباد قلت لابن عبد العزيز فامرأة دار أولياؤها بعيدة ولها ولي دون حاجة ولكن الغائب أقرب إليها قال يزوجها هذا الولي الحاضر وإن كان أبعد من الغائب وتكتب إلى الولي وتعذر إليه قال ابن عبد العزيز إذا زوجها الولي الحاضر فهو جائز لأنه أولى الناس بها بعد هذا القريب الغائب . فإذا لم يكن القريب حاضر أو كان غائباً فهذا القريب الحاضر الذي هو أبعد منه يزوجها جائز أمره فيها .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز وأخبرني من سأل الربيع ابن حبيب عن امرأة زوجها وليا باذنها فلم يختلفوا فيها جميعاً إنها للأول منها إلا أن ابن عبد العزيز زاد في المسئلة شيئاً قال فإن أنكحها هذان الوليان بغير إذنها فهي بالخيار أيهما شئت اختارته وإن لم تشاء واحداً منها فذلك لها وإن كانت أذنت لها جميعاً فالأول منها أحق ولا خيار لها قال ابن عبد العزيز وكذلك لو زوجها وليان باذنها ودخل بها الآخر منها فرق بينه وبينها ولها الصداق كاملاً بما استحل به من فرجها فإذا انقضت عدتها فهي امرأة الأول فإن شاء طلق وإن شاء أمسك ولا يقر بها حتى تنقضي

عدتها من الآخر قال وإن طلقها الأول ثم تزوجها الذى فرق بينه وبينها بعد الأول فهى عنده على ثلاث تطليقات ولا تعد بتلك الفرقة لأنه لم يكن له نكاح .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن العبد يتزوج بغير إذن سيده قالوا جميعاً ذلك إلى سيده إذا علم فإن شاء بعد ما علم أن يحيز النكاح أجازة وإن شاء أن ينقضه نقضه .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز وأخبرنى من سأل الربيع بن حبيب عن الرجل يزوج عبده أمته بغير صداق قالوا جميعاً لا يجوز النكاح للأحرار والعبيد والاماء إلا بالصداق إلا أن ابن عبد العزيز قال يشهد له بالنكاح ويسمى صداقها ما شاء أقل أو أكثر ثم يقول لغلامه أعطها صداقها الذى فرضت عليك يأمره بذلك سألت أبا المؤرج عن رجل يشترط عليه فى نكاح امرأته ألا يتزوج عليها ولا يتسرا ولا يخرجها من مدينتها إلا برضاها أو باذنها قال كان أبو عبيدة يقول كل شرط كان فى عقد النكاح لا يلزمه وكذلك قال ابن عبد العزيز . وقال حاتم بن منصور مثل قولهما وروا لى حديثاً عن النبى عليه السلام إنه قال المسلم بشرط ما وافق الحق . قلت لابن عبد العزيز المرأة تتزوج الرجل وتشرط أن الصداق عليها والطلاق والجماع بيدها . قال بلغنا عن ابن عباس أنه

كان لا يرى شرطها عليه شيئاً ويقول إن فعل ذلك وأعطائها شرطها
فالصداق عليه واجب والطلاق والجماع بيده .

باب العيوب

سألت أبا المؤرج يتزوج الرجل المرأة فيجدها عوراء أيردها إلى أوليائها وكيف لها أيضاً إن وطئها قبل أن يعلم إنها عوراء ولم يخبروه أهلها بشيء من ذلك وما العيوب التي ترد بها المرأة قال سئل أبو عبيدة عن ذلك فحدث عن جابر بن زيد عن ابن عباس إنه قال أربعة لا يجزن في بيع ولا نكاح المجنونة والمجنومة والبرصاء والعفلاء قال أبو المؤرج عن أبي عبيدة ذلك ما لم يقع بها صاحبها فإنه يردها قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة وإن وقع بها فلها صداقتها منه وهو له على الولي الذي أنكحها قال أبو المؤرج هذه العيوب الأربعة سمعت أبا عبيدة يحدث أنه يردها بها ما لم يدخل بها وأما العور وغيره من العيوب فلم اسمعه يذكر أنه يردها بغير ما سمعت لك قال ابن عبد العزيز في هذه المسئلة اختلاف من الفقهاء واختلاف من الصحابة واختيارهم لقوله من يرون قوله عدلاً ولم يعدو

اختلافهم اختلاف من أخذوا عنه من الصحابة .

قال ابن عبد العزيز قال ابن عباس وعمر بن الخطاب رضى الله عنه فيها قولاً واحداً مثل ما روى لك أبو المؤرج عن ابى عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس وكان على ابن أبى طالب يجامع ابن عباس وعمر ابن الخطاب فى ردها ما لم يدخل بها صاحبها ويخالفهما فى التى يدخل بها من أهل هذه العيوب الأربعة ويقول إذا دخل بها فإنما أياً تمن قوماً فخانوه فإن شاء طلق وإن شاء أمسك وقول على هو أعدل عندى وعليه وقع اختيارى لأنه ليس على الناس أن يخبروا بمثل هذا من عيوب بناتهم وأخواتهم وعلى الخاطب بالبحث والسؤال وليس عليهم أن يخبروهم بعيوب بناتهم وأخواتهم قال ابن عبد العزيز وقد كان بعض الفقهاء ممن يأخذ بقول ابن عباس وعمر ابن الخطاب يقول إذا كان بها جنون أو جذام أو برص أو عفل فإن كان رآه قبل أن يدخل بها فهو بالخيار وإن رآه بعد ما دخل بها ثم كف عنها استحلف وليها بالله لقد علم وما يعلم بها داء فإن حلف فهى امرأة وإن لم يحلف فهو ضامن للصداق وإن كان رآه ثم غشيها فهو جازى عليه ولو كنت انهما بشىء من هذه الأقاويل لأخذت بهذا القول لأنه أعدل عندى ولكن أبعد من مضاربة الخطأ فى الاختيار قول على فاقصر عليه لأنه أعدلها كلها قال وروى لى محبوب عن الربيع أنه قال فى العوراء أنها ترد أيضاً .

سألت أبا المؤرج عن الرجل المتزوج وبه جنون أو برص قال إذا لم تعلم به المرأة فهي بالخيار فإن اختارت نفسها فلا شيء لها قال ابن عبد العزيز لها الخيار ما لم يدخل بها وإن دخل بها وأحبت فراقه فقالت له اعطني مالى وفارقنى فذلك وإن قال أفارقك وتذهبى بمالى ولم اغرك من نفسى وقد كان أمينك يرانى وينظر إلى فإن كرهتني فارددى على مالى واذهبى فلا أراه أنصف من نفسى وإنما ائتمنت وليها فخاها .

قلت لابن عبد العزيز فرجل له جنة تأخذه عند رأس الهلال أو فى ايان من الهلال وتغيب فيها بعد ذلك ويكون صحيح العقل وليس يستنكر منه شيء إلا فى الحال التى يخنق فيها وبعد فيفوق ساعة يذهب ذلك عنه ويتزوج المرأة وهو بهذا الحال معروف وكيف به إذا حدث وأحدث به ما يكره ذكرت بعد النكاح فقالت امرأته لا أقيم عنده ولا أَرْضى أن يكون هذا زوجى قال ليس لها ذلك فى الأمرين جميعاً علمت أو لم تعلم قديماً كان به أو حديثاً لأن هذا ليس من العيوب التى جاء فيها الأثر فى الجنون الذى لا يبرىء ولا يفوق وهو دايم الدهر فى جنونه وذهاب عقله فأما الذى يكون أكثر حالاً أنه صحيح إلا فى الاوان التى يخنق فيها ولا يكون بمنزلة من ذكره من المجانين الذين لا يفوقون ولا تأتى لهم حالة يصحون فيها لاني أمضى طلاق هذا أو عتقه واجلده الحد إذا قذف رجلاً فى الحال التى لا تأخذه فيه جنة وأزيل ذلك عنه فى

حال أخذها إياه ولا أفعل هذا بمن ذكرت من المجانين الذين لا يفقهون ولا تأتى عليهم حالة يصحون فيها قلت وإن كان جنون هذا المتزوج على ما وصفت من ذهاب عقله وإنه لا يصح ولا يعقل دهره أجمع فأرادت المرأة الخلع منه كيف تصنع . قال يخلعها منه أولياؤه ويحوز فعلهم عليه قلت فالذى تكون به الجنة ويفيق ويتغير عقله أحياناً وأحياناً يصح أيجوز لأوليائه خلع امرأته قال لا يجوز ذلك لهم ولا يمضى عليه فعلهم لأنه ليس بمنزلة المجنون الذى لا يعقل شيئاً قلت فإن هم فعلوا وخلعوها قال لا يجوز خلعهم وهى امرأة الرجل على حالها لا يجوز نكاحها ولا خلعها إلا أن يخلعها هو أو يطلقها فى حال صحته التى يعقل فيها ويفهم عن نفسه الحر .

باب نكاح الاماء على الحرية

سألت أبا المؤرج عن نكاح الأمة هل يجوز للرجل أن ينكح الأمة قال حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أنه قال لا يحل نكاح الأمة إلا لمن جشئ العنت منكم ولا يتزوج الرجل الحر إلا أمة واحدة قلت فإذا نكح الحر أمة على الأمة قال حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أنه قال إذا تزوج الحر أمة فهو طلاق الأمة قال وقال عبد الله ابن عبد العزيز قول علي في هذه المسئلة أحب إلى من قول ابن عباس وبه نأخذ قلت وقد قال علي فيها قولاً قال نعم قلت وما هو قال ينكح الحر أمة على الأمة فيكون للحر أمة يوم قال ابن عبد العزيز لا أفرق بينهما ولا أوجب عليه فراقها لأنها تقدمت على علم وذلك برضاء منها .

سألت ابن عبد العزيز عن نكاح المحرم أيتزوج الرجل وهو محرم قال نعم لا بأس بذلك قلت إن هؤلاء يقولون ويروون عن فقهاءهم أنه لا يتزوج الرجل وهو محرم قال ليس فيما يقولون شيء وقد حدثني أبو عبيدة عن جابر ابن زيد عن ابن عباس أنه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة الحلالية وهو محرم قال وكذلك حدثنا أبو المؤرج عن أبي عبيدة عن جابر ابن زيد عن ابن عباس في تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم سألت أبا المؤرج عن رجل زنى بأخت امرأته سئل أبو عبيدة عن ذلك فقال كان جابر يقول قد حرمت عليه امرأته قال ابن عبد العزيز بلغنا في ذلك عن جابر كما قال أبو المؤرج ولسنا نأخذ في ذلك بقول جابر ولا نعتمد عليه وقد جاء في ذلك اختلاف من الفقهاء غير أنه لا تحرم عليه امرأته عندنا ولكن يعتزل امرأته حتى تنقضى عدة التي زنا بها ثم تحبس لا بأس عليه بحبسها .

قلت له ما سمعت بهذا القول زنا بأخت امرأته ثم يحبس امرأته قال وما يحرمها عليه أيحرم الحرام الحلال قلت يحرمها عليه وطئها ومن هنا يحرمها عليه من يحرمها من فقهاءنا لأنه حين وطئها فقد حرمت عليه أختها لأنه قد جمع بينهما بوطنه إياها قال وإنما العلة هاهنا الحرام من قبل الوطئ وهو الذي أوجب عليه فراقها قلت نعم قال ما يقول وما يبلغك عن فقهاءك الذين وصفته في رجل تزوج امرأة وقام معها زمناً ثم تزوج

أخرى فوطئها وقد كان وطئ الأولى ثم وجدها أخت امرأته الأولى قلت أقول بقول فقهاى يفارق الأخرى التى دخل بها بالحرام قال أفتحرم عليه امرأته الأولى قلت لا قالوا يحبس الأولى قال ولم يحبسها وقد جمع بينهما بالوطئ فقد زعمت أن وطئه الآخره هو الذى حرم عليه الأولى قلت عسى فقهائنا يقولون إنما وطئ هذه الآخره بالنكاح وإنما وطئ هذه بالزنا فليستا سواء إنما وطئ هذه بالزنا وإنما وطئ الأولى بالنكاح فليستا سواء .

قال لنت فى هذا الموضع ساكت فالصمت أجمل لك من سوء الحكاية عن فقهائك الذين تريد أن تبلغ الشرف وتبقي قول السوء عنهم قلت أو ليس قد احتججت بحجة . قال إنك لن تقول شيئاً قلت ومن أين ذلك قال إن وطئه اياها بالنكاح وبالزنا حرام أيصح لك وطئ الآخره بعد الأولى وقد بلغنا عن ذلك قول جابر بن زيد أنه كان يفارقهما جميعاً وله فيما سواهما سعة ومندوحه وهو أقود لقوله هذا لعله ولو كنت أخذت بشيء من هذه الأقاويل لأخذت بقوله ولكن قوله الذى أعتمد عليه أنه لا تحرم عليه امرأته ولا يفرق بينه وبينها .

باب الرضاع

سألت ابن عبد العزيز عما يحرم على الرجل من النساء قال حدثني غير واحد من أهل العلم أنه يحرم على الرجل ثمانى عشر امرأة سبعة من قبل النسب وسبعة من قبل الرضاع وأربعة من قبل الصهر.

قال ابن عبد العزيز فأما اللاقى يحرم عليه من قبل النسب فأمه وابنته وأخته وعمته وخالته وابنة أخيه وابنة أخته فهؤلاء سبعة من قبل النسب ومن قبل الرضاع فأمه من الرضاع وابنته من الرضاع وأخته من الرضاع وعمته من الرضاع وابنة أخيه من الرضاع وابنة أخته من الرضاع وخالته من الرضاع فهؤلاء سبعة بمنزلة النسب والأربعة التى من قبل الصهر فامرأة أبيه وامرأة ابنه وأم امرأته وابنة امرأته إن كان دخل بها فهؤلاء ثمانية عشر امرأة يحرم على الرجل من النسب والرضاع والصهر

قال ابن عبد العزيز ويحرم على المرأة تسعة عشر رجلاً سبعة من قبل النسب وسبعة من قبل الرضا لله أربعة من قبل الصهر وعندها قال فأما الذين من قبل النسب فإنه يحرم عليه أبوها وابنها وأخوها وعمها وخالتها وابن أخيها وابن أختها فهؤلاء سبعة من قبل النسب وأما من قبل الرضاع فأبوها من الرضاع وابنها من الرضاع وأخوها من الرضاع وابن أخيها من الرضاع وابن أختها من الرضاع فهؤلاء سبعة من قبل الرضاع بمنزلة النسب وأما الأربعة الذين من قبل الصهر فأبو بعلاها وابن بعلاها وبعل أمها وبعل ابنتها وعندها فهؤلاء تسعة عشر رجلاً .

قال ابن عبد العزيز لا يجمع الرجل المسلم بين الأختين وإن تزوج امرأة فماتت عند تزوج أختها إن شاء من يومه أو متى شاء وإن طلق امرأته من الأربع لم يتزوج الرابعة حتى تنقضي عدة التي طلق .

قال ابن عبد العزيز وقد خالفنا في قولنا أن لا يتزوج الرجل امرأته إذا طلقها وأبت طلاقها بعض الفقهاء قالوا يتزوج الأخت ويتزوج الرابعة من النساء قبل أن تنقضي عدتها إذا أبت طلاقها وإنه عندي لنفس القياس ولكنني استحسنت هذا القول وتركت القياس ورأيت إن أخذت بهذا القول اعتدت من الرجل الواحد نساء كثيرة قال ابن عبد العزيز لا يجمع الرجل بين المملوكتين وبينهما رحم من قبل الأختين وغيرهما

يطأهما جميعاً مما يحرم نكاحه في الحراير فإن كانت عنده أختان فوطئ
إحداهما فلا يطأ الأخرى حتى يخرج الأولى التي وطئ من ملكه إما ببيع
أو هبة أو صدقة فإن فعل ثم وطئ الأخرى فاشترى الأولى فلا يقربن
واحدة منهما حتى يفرق بينهما .

باب الواهلة

قال ابن عبد العزيز وأما رجل تزوج امرأة في عدتها ثم علم بها فرق بينهما فإن كان ذلك وهلا منها اسقطت فيه حساب اليوم أو اليومين أو الثلاثة اعتزلها النكاح حتى يكمل ذلك اليوم أو اليومين أو الثلاثة ثم ترد إليه فإن كان وهلا أكثر من ذلك الأيام والشهور والحيض فرق بينهما فإن كان دخل بها فلها مهرها كاملاً وتبدأ بعدة الأولى إن لم تكن حاملاً وإن كانت حاملاً من الأول بدت بعدة الآخر ولا ميراث بينها وبين الآخر وميراثها من الأول ما كانت في عدته وإن كانت حين تزوجت في عدتها بقيت عليها حيضة حين تزوجت ففُضت تلك الحيضة عند الآخر فإنها تبين بها من الأول ولا يكون له عليها رجعة وليس بينهما وبين الذي تزوجها ميراث ولا تعتد منه إن كان دخل بها الاعدة المطلقة لأن فرقه إياها بمنزلة الطلاق وإن لم يكن دخل بها لم تعتد ولم يكن لها عليه مهر

قال وقال عبد الله بن عبد العزيز وقد خالفنا في هذه المسئلة بعض قومنا في التي توهل باليومين والثلاثة وأما التي توهل بالحيض وبالشهور من النساء المطلقات والمتوفى عنهن أزواجهن إذا جهلن وقلن كنا نرى عدة المتوفى عنها زوجها بمنزلة عدة المطلقة ثلاث حيض فلذلك ينكحهن فجامعناهن أنا لا نعذر بشيء من هذا إذا فحش وإن أفحش منه النكاح وكذلك إذا بقيت الحيضة من العدة وخالفناهم في التي توهل باليومين أو بالثلاثة وقلنا ليس للتي توهل في عدة الأيام إذا قاربت فأسقطت اليومين أو الثلاثة بمنزلة من ذكرت ممن ترك الحيضة كلها والامه شهر وقالوا تحرم من ذلك النكاح ويفرق بين التي توهل في عدتها باليومين أو بالثلاثة وبين زوجها فإذا دخل بها أخذت صداقها منه ولا يجتمعان أبداً لأنه وطئها في عدتها وزعموا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فرق بينهما وعاقبها وقال هذا الجرام من النكاح ولا يحل هذا النكاح عندهم فيما زعموا وهو بمنزلة ما ذكرنا من الأمر الأول وسألنا أهل هذه المقالة وكلمنا فقهاءهم وأهل النظر منهم وقلنا أخبرونا عما ذكرتم من تحريم هذا النكاح الذى فرقتم فيما بين هذه المرأة وزوجها بالعدة فيه قالوا هو ما أخبرناكم به فى الذى ركبا حرام من النكاح وهو الوطئ الذى هو محرم عليها فى العدة لا غير ذلك قلنا إذا أكملت العدة التى بقيت عليها بعد اعتزال صابها الذى نكحها فيه نكاح الحرام أيرجع إليها قالوا لا يرجع إليها أبداً لما أصاب منها فوطئ الحرام قلنا بأى الأمرين أعظم

عندكم نكاح امرأة في عدتها قد وهلت فيها وهى تدين بتحريم النكاح قبل انقضاء العدة وهى لا تعلم أنها بقي عليها من عدتها شىء وانما تزوجت بعد كمال الحساب فى عدتها أو امرأة زنت وهى تعلم أن الزنا حرام أو لا تدعى فى تحريم الزنا والمهجوم عليه وهلا ولا غلطا ولا يجوز لها إن هى ادعت ذلك عندهم ولا يمكن أن يجوز فيه الوهل والغلط قالوا أعظم الأمرين عندنا فيما ذكرتم واحد أن لا يعذر أهله فيه وانها ليست لها فيه علة ولا تأويل شبهة قلت فما تقولون فى الواطىء الذى زنا بهذه المرأة اذا جاء ثابها وقال استغفر الله مما أصبت من حرام وطىء هذه المرأة خطبها فتزوجها أيفرق بينه وبينها قالوا لا يفرق بينه وبينها لأن فقهاءنا قد جوزوا له نكاحها قلنا سبحانه الله العظيم ما بين غلطكم فى هذا أيفرق بين المرأة نكحت فى عدتها وهى واهلة غلطا وقد أقررتم أنها يمكنها الوهل والغلط ولا ترون بعد فراق اياها مراجعتها ولا مجامعتها أبدا لما ركب منها من حرام الوطىء ولا يفرق بين هذا الزانى وهذه الزانية التى وطئها بلا نكاح رشده ولا تأويل شبهة يمكنه فيه العذر فيما ركب منها عندهم وهو أعظم ذنبا فى الذى ركب واشد انتهاك حرمة من النكاح فى العدة قالوا إن الذى وصفت لحق وأن الاثر أحق أن يتبع ولا يحمل عليه القياس وأن الذى قلت ليقع فى القلوب ويستنفع فى الانفس أن الزانى والزانية قد ركبا ما ركبا من حرام الوطىء ما لم تركب المرأة الواهلة فى عدتها ولكن هكذا جاء الاثر فنحن نتبعه قلنا لأسرع مادحضت حججكم واتفاق قولكم اذ

رضيتم بروايات الرجال وأتباعهم وأتباع آرائهم فيما وهموا فيه وقادوهم وتركوا كتاب الله الذى جاء فيه تحريم نكاح الزانى والزانية ولم نرقوما أتبع لرواية وأنقض لكتاب الله منكم وذلك أن كتاب الله فرق بين نكاح الزانى والزانية واثبتموه أنتم وفرقتم برأى الرجال بين الواهله باليومين والثلاثة فى عدتها وبين زوجها وحرمتموه أنتم وزعمتم أنه لا تحل له أبدا أولا يجتمعان فى قولكم أبدا بلا كتاب من الله نتلوه فى ذلك ويكون لكم منه البرهان والحجة الواضحة ولا سنة من النبى عليه السلام تعرف فحرمتم برأيكم غير ما حرمه الكتاب فجعلتموها فرقة لا اجتماع لها بعدها أبدا بغير شهادة من كتاب الله ولا من السنة أنهما لا يجتمعان بعد فراقهما وجمعتم يجهلکم وسوء نظرکم فى النكاح بين من فرق نكاحه القرآن وجاءت السنة بحكم الشهادة فيه وهو الزانى الذى أتيتم نكاحه وقد حرمه القرآن وذلك أن الله تعالى قال فى كتابه وقوله الحق فى آيات اللعان الذى اجتمعنا نحن وأنتم على تلاوته والحكم بما أمر الله فيه وجاءت به السنة من النبى عليه السلام فيه قال والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين أتقرون أن التلاوة هكذا قالوا نعم لا شك فيه قلنا فما حكم الله ها هنا فى آيات اللعان وما العلة ها هنا التى يخوز بها اللعان الذى ذكره

الله بين الرجل وامراته قالوا حكم الله فيها باللعان اذا هو قذفها وزعم أنه
رأها تزنى وهو العلة التى جوز الله فيها شهادته وحده أن يفعل ما قال الله
الشهادات الاربع أنه لمن الكاذبين قلنا فاذا تم على شهاداته الاربع
دعت هى على شهادتها بتكذيبها اياه لاربع شهادات فما الحكم فيها امر
الله به النبى عليه السلام وجاءت به السنة عندكم قالوا يفرق بينهما ثم
لا يجتمعان ابدا قيل لهم لأى شىء فرق بينهما ولأى شىء لا يجتمعان
قالوا لما رماها به من الزنا قلنا فليست العلة التى أمر الله بها باللعان فيها
والشهادات عليها وجاءت السنة بالتفريق بينهما والحكم أن لا يجتمعان
ابدا الا من قبل أنه رماها بالزنا الذى لا يحل إن كان صادقا امساكها
ولا الاقامة عليها إن كانت زانية . قلت فما العلة اذا قالوا هكذا جاءت
السنة ونطق به القرآن قلنا نطق القرآن وجاءت السنة بهذا الحكم بغير
رمى الزوج امراته بالزنا قالوا لا إلا برميها إياها وقد قذفها بالزنا . قلنا
ليست العلة الا ما ذكرنا لكم أنه لا يجوز له امساكها ولا الاقامة عليها
بعد أن رآها تزنى وهو الذى جوز فيه الشهادة وجاءت السنة بفرقتها فأى
الأمرين أعظم عندكم رمى المرأة أنها قد زنت بغيره وقد رآها وهى تزنى
فأمر الله بالشهادة فيه على النحو الذى جامعناكم فيه وجاءت السنة
بفراقهما ولا يجتمعان ابدا والزانى بالمرأة الفاعل ذلك بها قالوا إذا كان
الامر هكذا كما وصفهم ففاعل الزنا الراكب ذلك منها أعظم من زنا بها
بغيره قلنا هذا لتعلموا أن الله حرم على الأزواج نكاح أزواجهن اذ بغين

وزنين بغيركم وحكم بتفريقهن القرآن باللعان الذى جعل بينهما بالرمى الذى معناه الزنا فراكب الحرام من الزنا ووطئه اياها أشد حراما وأحرى أن لا ينكحها أبدا وهو أعظم فعلا وأركب فحرام الوطئ فنكاح الواهلة فى عدتها فلم يحوروا ولم يحدوا جوابا وتقطعت بهم الأسباب .

سألتهما جميعا ابا المؤرج و ابا سعيد يتزوج الرجل الأمه على الحره فقالا لا يصلح سألت عن الرجل يتزوج الأمه فيشترسها منها أو يوهب له قال اذا صار للرجل منها نصيب بشراء أو بغير ذلك فقد بطل نكاحه قلت فإن اعتق نصيبه قال تقوم عليه قيمة عدل فان كان موسرا أدى لشركائه أنصبائهم وكانت مولاته دونهم وإن كان معسرا استسعت الوليدة فى أنصبائهم فاذا أدت كانت مولاتهم جميعا قلت أرأيت المرأة يخطبها كفؤها فترضى به وتريد أولياؤها غير الذى تريد هى فقال أبو المؤرج لا ينبغى لها أن تخالف وليها ولا ينبغى لوليها أن يكرهها على ما لا تريد ولا يعطلها ولا يمتنعها من الزواج قال ابن عبد العزيز أكان الامر كما وصفت رفعت أمرها إلى السلطان ويزوجها من أحببت ويلحقها بهواها .

قلت فرجل تكون له ابنة فيخرج إلى بعض القرى باقرب من المصر فيعتمد أخوها فيزوجها برضاها من أحببت ثم يقدم الاب فينكر ذلك ويغيره قالوا جميعا ليس للاخ أن يزوجها ولا لها أن تتزوج بغير رضى أبيها

أو باذن الا أن يكون سفره الذى خرج إليه ناءيا بعيدا وأما اذا كان فى القرب فى المصر على ما وصفت لك فلا يجوز ذلك افينقض النكاح نعم ينقضه الاب فلو أن وليها غير الاب ممن بعده ولاء مثل العم والاخ وابن العم وابن الأخ وزوجها على مثل هذا الحال وثم هو بعد ذلك اذا جاء الولى الذى هو أقرب ولم لا يكون الولى القريب فى هذا بمنزلة الاب ولم لا ينقض النكاح كما ينقض الاب قال لاحد من الاولياء فى مثل ما للأب .

قال أبو المؤرج كان بعض الفقهاء يقولون أن الأب يزوج ابنته وإن لم يستأذنها ولم يستأمرها فى نفسها فيجوز ذلك ويرويه عدلا لحرمة وعظم قدره منها . افترى هذا عدلا أن يزوجه من غير أن يستأذنها قال يستأمرها أحب إلى وقد جاء فى ذلك اختلاف من الفقهاء قال ابن عبد العزيز إن زوجها ولم يستأمرها فصممت على ذلك ولم تغير ما صنع أبوها فحسن جميل وقد رأينا أخيار من أصحابنا يملكون بناتهم ولا يستأمرونهن ولم نر تغيير أمر بناتهم وقرباتهم ولم نسمع به بأسا غير أنه إن غيرت واحدة منهن ولم ترضى بما صنع وليها أو قرباتها فسخ النكاح اذا لم ترض المرأة بما صنع وليها وكذلك قال ابو غسان مثل قول ابن عبد العزيز فالرجل تكون له قريبه هو وليها وابن عمها وليس لها ولى غيره فيريد نكاحها كيف يصنع فى ذلك .

قال أبو المؤرج وأبو غسان وروى لى محبوب عن الربيع انما تولى امرها رجلا من المسلمين فيزوجها اياه برضاء منها قال وقال عبد الله بن عبد العزيز إن زوجها من نفسه بشهادة عدلين فردت ذلك إليه فهذا نكاح جائز .

قال أبو المؤرج اكره له أن يزوجه من نفسه والأمر الأول أحب إلى اذن زوجها من نفسه أتقض ذلك النكاح وتردها إلى ما وصفت قال أحب إلى أن لا يفعل فان قد فعل اتقضه فراجع إلى رجل فتوليه ذلك فينكحها نكاحا جديدا فلم يجبنى ذلك بشيء وكأني رأيت لا ينقض النكاح من غير أن يصرح لى بذلك .

جميعا عن المرأة تباعد عنها أولياؤها يخطبها رجل من المسلمين ممن هو كفؤها كيف نصنع في أمرها ابو المؤرج تكتب إلى اولياؤها وتعلمهم بخطابها والذي بذل من حقها ثم ينظرون ما يأتي منهم إما أن يقدموا وإما أن يستخلفوا من يملكها ولا يملكها أحد دون أولياؤها قال تكتب إليهم وتعذر إليهم أحب إلى . قلت فانها قد استخلفت رجلا من المسلمين فملكها وأخذ لها بحقها قال أحب إلى أن لا تفعل حتى تكتب إلى أولياؤها وتعذر إليهم قلت فان هو لم يفعلوا وأنكحوها بعد استخلافها من أحببت .

قال فقد انكحوها مما عسيت أن تقول قلت تقول لى أن النكاح إن لم يكن جائزا فانه ينقض قال ومن ينقضه قلت الاولياء اذا جاءوا قال وما علمهم التى يعتلون بها قلت يقولون ليس بكفوئها قال أفهو كما ذكروا قلت قال فليست نرى هذه علة ولا أرى هاهنا ما ينقض النكاح .

قلت فان كان أولياؤها فى القرب منها على رأس يومين أو ثلاثه ثم أتوا فأرادوا أن ينقضوا النكاح أ يكون ذلك لهم قال ينظر فى قولهم ودعواهم التى يدعون فان طعنوا فى وجهه نظر فيه القاضى فان ذهبوا مذهباً نظر القاضى فى ذلك قلت فان لم يذهبوا فى طعن على الرجل فى حسن أو فى الا أن يكون كفؤها قال فما الذى يذهبون إليه ويقولون لا نجيز هذا النكاح لأنه كان بغير أمرنا ورأينا قال ليس لهم مذهب غير ما وصفت قلت لا قال كان أحب إلى أن يرضو ويطلبوا رضاهم ولم تكن علة ولا مذهب يذهبون إليه غير ما وصفت فلا ينقض النكاح ولا يفسخه القاضى بهذه المتزلة .

قلت وكل نكاح بغير أمر الولى وكان الولى حاضرا فانكحها غير الولى انتقض ذلك النكاح قال نعم ويعاقب من فعل ذلك عقوبة شديده موجهه ولو كان ذلك جائزا لولى نكاح النساء غير أوليائهن وهذا ممالا يجوز ولا يستقيم فى السنة قلت فإن كان فى القرب من المصير على اليه من

أو ثلاثه فأنكحها رجل من المسلمين برضاها واستخلافها إياه ثم قدم
الولى الغائب لم تر ذلك ينتقض .

قال قد فسرت لك فى المسئلة التى قبل هذه قال ابن عبد العزيز
لا ينتقض شىء مما ذكرت الا أن يكون الولى حاضرا فأرى ذلك لا يجوز
قلت لها أستاذن الرجل ابنته وأخته وقرييته اذا أراد أن يملكها من رجل
قالا جميعا يستأذنها فان كانت بكرا فصمتت على ذلك فصمتها رضاها
واذا كانت ثيب سمعتم الرضا أو أسخطت فان ملكها الولى وهى بكرا
وملكها وهى ثيب ولم يستأذنها ولم تنكر اذا بلغها فذلك جائزه قلت
أخبرنى عن المرأة المسلمة يخطبها رجل من قومنا من المنافقين أيزوجها أبوها
وأخوها قال ابو المؤرج يكره ذلك وأمرها أن لا يزوجها الا مسلما قال
واخبرنى ابو عبيده أنه هجر رجلا من المسلمين زوج ابنته رجلا من
الفساق فأقام أياما لا يكلمه فاستعان عليه بجلسائه واعتذر إليه بمعاذير
وكان فيما اعتذر إليه ان لم يخطبها إلى رجل من المسلمين وخشية عليها
فارضى عني رضى الله عنك فأعرض عنه ثم قال أحببت الغنى والشرف
قال وكان الرجل الذى زوجها إليه كثير المبال جيد المنصف قال أردت أن
أضعها موضعا حسنا لا تحتاج إلى قال أصبت الذى تريد وعرضتها لمن
يفتها عن دينها ويردها عن بصيرتها فتعسا لك .

قال ابو المؤرج ولقد رأيت أبا عبيده غضب عليه غضبا شديدا ما رأيت غضب مثل ذلك الغضب قط ثم لم يزل الجلساء يشفعون له ويطفئون غضبه حتى سكن فدمع الرجل فرق له وكلمه .

قلت أليس الله قد أحل نكاح قومنا قال بلى وأحل الله نكاح المشركات من اليهود والنصارى وهم غير قومنا .

قال أبو عبيده وان كانت جارية لم تبلغ الحيض أو آيست منه فثلاثة أشهر كما قال الله تعالى واللاتى يؤسن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر وان كان له بها حابه راجعها قبل أن تقضى عدتها والانكرها حلت للأزواج قال الله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ثم هى عنده إن نكحها على الاثنتين الباقيين لا يصلح له أن يطلقها اثنتين مرة واحدة وإن فعل ذلك فقد أخطأ السنة وجاز عليه ما فعل قد كان ضيق على نفسه أمرا قد وسعه الله عليه قد جعل الله لكل تطليقه من التطليقتين عدة وجعل صاحبها فيها الرده ومن جمع ثلاثا فى مرة واحدة فى عدة فقد قطع على نفسه فى ذلك الرده قال والرده للرجل على المرأة فى واحد أو اثنتين والميراث بينهما وعليه نفقتها وكسوتها حتى تحل فإن طلقها ثلاثا فلا ردة له عليها ولا ميراث بينه وبينها ولا نفقة لها الا أن تكون حاملا قال أبو المؤرج هذا قول ابى عبيده أولا أنها لا نفقة لها ثم قال من بعد ذلك

لها النفقة لأن الطلاق إنما كان منه وبعضهم يقولون لانفقه لها الا أن تكون حاملا ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره يطأها بنكاح جديد رغبة لا تحليل فيه ولا دلسه قال أبو المؤرج أخبرني أبو عبيده رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعن الله المحلل والمحلل له قال ومن راجع امرأته ثم طلقها بعد الرجعة ولم يمسه فقد هدمت الرجعة ما كان قبلها وهي تستأنف العدة قال ليس للمطلق أن يخرجني ولا لن أن يخرجن كما قال الله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن من المطلقات كلهن غير المتوفى عنها زوجها فانها تعتد إلى آخر الأجلين ومن طلق امرأته واحدا أو اثنين جرت في عدتها فإ تو عنها زوجها قبل أن تحل فإنها تستأنف العدة عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا ولا تعتد بعدة الطلاق لأنها امرأته وكانت الردة بيده والميراث بينه وبينها قال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وهي زوجته فان طلقها ثلاثا ثم توفى عنها زوجها قبل أن تنقضى عدتها فعدتها عدة الطلاق لأنه لم يكن له عليها رده ولم يكن بينه وبينها ميراث وقد برىء من عصمتها وليست له بزوجها وكذلك السنة قال أبو المؤرج قال أبو عبيده أم ما لم يدخل بها من النساء اذا طلقت فلا عدة لأزواجهن عليهن قال الله تعالى يا أيها الذين امنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فتمنعوهن وسرحوهن سراح جميلا وطلاقها واحد فمن جمع اثنتين في مرة أو ثلاثة في مرة كان ذلك بمنزلة واحدة تبين

بثلاثة كما تبين بواحدة قلت أفتحل له اذا طلق ثلاثا معا قال نعم تحل له
وينخطبها مع الخطاب ولا يعتد بزيادته التي زاد وكانت الثلاثة بمنزلة
الواحدة اذا طلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثة فهي على ما بقي من طلاقها
قلت وكم بقي من طلاقها اذا طلقها ثلاثا معا فهل تبقى شيء قال قالت
عائشة رضى الله عنها تبقى سنة وهي بمنزلة اثنتين لانما الثلاثة انما تعد
واحدا قال أبو المؤرج قال أبو عبيده ولكل مطلقة متاع بالمعروف الا التي
لها نصف الصداق قال الله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على
المتقين حقا على المحسنين وقال وعلى الموسع قدره وعلى المقتر قدره قال
أبو المؤرج قال أبو عبيده بلغنا أن عبد الرحمن بن عوف متع امرأته ثم
جمع بجارته سودا قال وكان يدعى التحميم وقد كان بعضهم يتمتع
بالخادم وبعضهم يتمتع بالكسوة وبعضهم بالطعام وليس في ذلك أمر
موقت . قال ولم ينزل ذلك بمنزلة المفروض الواجب في النفقة والكسوة
وليس تعتدى ما الأمه كما تعتدى في الحقوق والمختلعة كالمطلقة الا أنه
لا ميراث بينهما ولا رجعة له عليها الا بنكاح جديد وصداق جديد
وشهود .

قال أبو المؤرج قال أبو عبيده وما سمى بأمر الطلاق بعد الخلع فلا
يلحقها منه شيء وهو بمنزلة من طلق مالا يملك وانما الخلع واحد باين
وهي أمالك بنفسها وما جاء من قبل المرأة من النشور والبغض اذا كرهت

محبتة وتاقت بنفسها إلى غيره فبدلت حقها فهو لزوجها حلال وما كان من قبل زوجها من اسائة إليها أو تضيقه عليها أو ضار بها ليأخذ بذلك مالها فهو حرام عليه إن أقامت البينة على ذلك رد إليها مالها وجاز عليها طلاقه والمختلعة ينكحها زوجها في عدتها ويصدقها جميع ما أخذ منها أو زيادة عليه أو نقصان منه إن رضيت منه بذلك .

وقد حدثني أبو عبيده مسلم أن حذيفة بن اليمان تزوج بالمدينة نصرانية فبلغ ذلك أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فكتب إليه يأمره بطلاقها فكتب إليه حذيفة انها قد وافقتني وانى لم آت فى ذلك حراما فكتب إليه عمر بن الخطاب انى قد أرى انك لم تأت حراما ولكن أكره لك أن يقول الناس أنك صاحب رسول الله ﷺ فيقتدون ويتبعون رخص نساء أهل الكتاب وجهلهم ويدعون المسلمات فكفى بذلك ريبة فاعزم عليك الا تضع كتابى هذا من يدك حتى تطلقها ففعل ذلك .

قول أبو الخريج وكره أبو عبيده نكاح المنافق المسلمة وهو من أحل الله نكاحه للمسلمات كما كره عمر رحمه الله نكاح من أحل الله نكاحه من المتركات وكره الأخذ بالرخصة فى ذلك مخافة الفتنة لمن والردة عن بصيرته من غير أن يكون ذلك حراما . قلت فلو أن إماما من أئمة

المسلمين زوج ابنته أو اخته رجلا من الملوك يريد بذلك القوة به والاستعظام في أمره بمصاهرته إياه قال لا يجوز ذلك وليس هذا بامام يقتدى به ولا نعمت عين له ولو كان ذلك جازيا للناس لكان غير جازيا للامام قلت لم يتسع ذلك للرعية دون الامام ويضيق على الامام قال لأن الامام هو القائم لدين الله والراعى إليه والرغبة فيه والمخلع لاعداء الله والناذر إليهم على سوء فلا يتسع بعد اظهار دعوته والمنازمة لأمره أن يظهر أحدا خلاف دينه اذا كان يخطب بالاسلام على منبره الا ضرب عنقه وخلعه وبرىء منه فكيف حتى يكون هو المقوى للمنافقين والمزوج لهم حتى يقتدى به الرعية ويكون رغبتهم في المنافقين أفضل من رغبتهم في المسلمين وقد أعاب من فعل ذلك وقال حاش لله أن يكون مثل هذا إماما يقتدى به .

قلت أبلغك في الحديث أنه قال عليهم السلام لا يساوم أحدكم على سوم أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها فإن رزقها على الله . قال لا أنكر هذا ولا أحسبه الا كذلك .

سألت أبا المؤرج عن رجل يعزل عن امرأته أو جاريته قال لا أرى بذلك بأسا . قال وقال أبو عبيده أن النطفة التي أخذ الله ميثاقها إن استودعت صخرة صما خلقها الله بشرا قلت أبلغك عن عبد الله بن

مسعود أنه قال لشيخ أتاها قد ذكر له أنه تزوج جارية شابة فأشفق أن تبغضه فأتى عبد الله بن مسعود فقال انى شيخ كبير فتزوجت فتاة وأخاف العزل فقال له عبد الله بن مسعود ان الالفه من الله والفرك من الشيطان فاذا دخلت بامرأتك فتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم تطهر وتقوم إلى المسجد وامر امرأتك أن تقوم خلفك ثم تصلى ركعتين ولتصليهما معا فاذا صليت ركعتين فاجلس وتشهد ثم تحمد الله تعالى وتصلى على سيدنا محمد عليه السلام وتثنى على ربك ثم تقول اللهم بارك لى فى أهلى وبارك لها فى وارزقها منى وارزقنى منها واجمع بيننا ما جمعتنا على خير واذا فرقت بيننا فاجعل فرقتنا على خير قال ففعل الرجل ما أمره به ابن مسعود فعطفت عليه امرأته ورزق ودها ولم ير شيئا مما كان يتخوف منه .

قال أبو المنذر ج ثم بلغنى منه هذه الرواية ولم نسمعها قبل يومى هذا ولست استذكر من هذا الحديث شيئا والله أعلم .

تم كتاب النكاح بحمد الله وحسن عونه

ويتلوه كتاب الطلاق والله التوفيق .

وهو حسينا ونعم الوكيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

باب فى الطلاق

قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة الطلاق للمرأة إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته فلا ينبغي له أن يطلقها حتى تحيض ثم تطهر ثم يطلقها من قبل أن يمسه وإن كانت حاملاً فطلقها وقد تبين حملها فذلك الطلاق للعدة وإن طلق الرجل امرأته وهي حايض فإن السنة أن يراجعها ثم يتركها حتى تطهر من حيضتها تلك ثم تحيض ثم تطهر ثم يطلقها في طهرها الآخر وإذا أراد تطليقها وقد جازت عليه التطليقة الأولى والسنة في الطلاق أن يطلق الرجل امرأته واحداً ثم يتركها تجرى في عدتها فإن كانت تحيض فنلاث

حيض فإذا طهرت من الدم الثالث فقد حلت للأزواج قلت لأبي المؤرج إن أناساً يقولون إذا دخلت في الدم الثالث فقد حلت للأزواج قال ليس فيما يقولون شيء قال أبو المؤرج فإن الذي ملكها آخر لم يدخل بها يكون الأول أحق بها ما لم يدخل بها الآخر قال لا وقد مضى نكاحه .

قلت إن هؤلاء يقولون ويروون عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إنه إذا جاءتها الرجعة وقد انقضت عدتها وتزوجت ولم يدخل بها الآخر فإن الأول أحق بها من الآخر فليس للأول منها شيء قال ليس فيهما يقولون شيء وأعاب ذلك القول وسب قايله وقال كذبوا على عمر .

باب المفقود

قلت أخبرني عن المفقود الذي قيل له مفقود قال الذي لا يدري هو
أخبرني أبو عبيدة رفع الحديث إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه
قضى في امرأة المفقود أنها تقعد أربع سنين ثم تعتد عدة المتوفى عنها
زوجها بعد طلاق الأولياء فتكمل أربعة أشهر وعشرا ثم تتزوج قلت فإن
تزوجت وقد جاء زوجها الأول قال يعتزلها الآخر ثم يخير زوجها الأول
بين امرأته وبين الصداق فإن اختار الصداق فله ذلك وإن كان صداق
الآخر مثل صداق الذي أصدقها أو أقل فإن كان أكثر فليس له ذلك
فإن اختار امرأته اعتدت من الآخر ثم كانت للأول وأخذت صداقها من
الآخر قال وقال عبد الله ابن عبد العزيز إذا زوجها وقد تزوجت ودخل
بها الآخر بعدما أمره السلطان بنكاحها وزوجها له فلا سبيل له إليها قال
وكذلك قال حاتم بن منصور إلا أنه أدخل شيئا وهو إذا جاء زوجها وقد

زوجه ولم يدخل بها زوجها الآخر فاختار امرأته فهي امرأته ويفرق بينها وبين ما سر وقتها. عيلة أمه بن عبد العزيز لا أراه أدخل شيئاً إن جاز له أن يدخلها قبل أن يدخل بها جاز له أن يدركها بعد ما دخل بها وجاز لمن تزوج فمسن حتى بعد ما أخرج إلى السفر وأشهد على رجعتها فلم تبلغها تزوجته إلا بعد ما تزوجته أن يفسخ نكاحها وترد إلى الأول لأنه لم يدخل بها وقد ضعن هذا القول وأعابه وقال إن أبعد من مقاربة التعمد قول علي بن طالب إنها مبتلية وإنها لا تنكح حتى يبلغها خبر موته أو طلاقه .

سألت أبو مؤرج عن التي طفت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم ارتفعت عنها حيضتها قال . سألت عن ذلك أبا عبيدة رفع الحديث عن عشرين من الحفاظ وخصي الله عنه أنها تترخص تسعة أشهر قدر ما تحمل المرأة وتضع فإن حاضت الثالثة فقد حلت للأزواج وإن مضت تسعة أشهر ولم تحض ولم يبين بها حمل اعتدت ثلاثة أشهر عدة التي أيسر من الحيض .

سألت أبو مؤرج قال أبو عبيدة وليس هذا إلا لمن ارتيب فيه من النساء فإن لم يرتب فيهن من الحيض وأكل شهية فإنما تترخص حتى يأتها الحيض أو حتى يعتد بها إذا اعتدت التي لم تبلغ

المحيض بالأشه ثم حاضت قبل أن تنقضى ثلاثة أشهر ولو بيوم واحد فإن السنة أن تعتد بالحيض وتدع ما مضى من الأشهر قال والمتوفى عنها زوجها عليها الاحداد حتى تنقضى عدتها وتلبس الثياب المصبوغة ولا تمشط رأسها ولا تطيب بشيء ولا تكنحل بالاثمد ولا تلبس الحلى ولا تخطب إلا بما رخص الله به من التعريض مثل قوله لها إنك لتعجبنى وإني فيك لراغب وما أشبه هذا أو نحوه قلت لأبى المؤرج فالرجل يطلق امرأته فى يمين كانت عليه فحنت فيها ونسيها فقام معها زمانا ثم انتبه فذكر يمينه وحنثه .

قال أبو المؤرج سئل أبو عبيدة عن ذلك فقال نعم يعتزلها ويحسب فراقها من يوم وقع عليه الحنث وهى تجرى فى عدتها وكان يصيبها لأنه إذا ذكر يمينه وحنثه وعرف من يوم حلف فقد انقضت عدتها من يوم وقع عليها الحنث ولا رجعة له عليها .

قال أبو المؤرج سئل أبو عبيدة كيف تصنع بمسيسه إياها قال تستبرى من مسيسه الذى كان بالجهل والنسيان ثم يخطبها مع الخطاب قلت فما تقول فيمن طلق امرأته إلى أجل معلوم قال جازى وهى طالق إلى ذلك الأجل الذى وقت وتحل له فيما دون ذلك قلت فرجل قال لامرأته أيما يوم كلمت فلانا أو دخلت بيت فلان فإنت طالق يوم تكلميه . قال

لا طلاق عنه حتى تكلم فلانا أو تدخل بيت فلان كما قال ولا يقع عليها الحنث ولا الطلاق حتى تفعل ما حلف عليه قلت فإن طلقها طلاقاً فاعتدت ثم طلقها قبل أن تنقضى عدتها قال قد أردفها طلاقاً آخر وقد حنث قلت فرجل قال لامرأته أنت طالق إن فعلت كذا وكذا قال هو برىء ما لم تفعل ما حلف عليه ألا تفعله فإذا فعلت ما حلف عليه ألا تفعله فهي طالق قلت أيدخل ما هنا الإيلاء بعد ما مضت الأربعة أشهر قال لا أرى ما هنا الإيلاء داخلاً عليه لأنه إنما حلف بطلاق امرأته إن فعلت كذا وكذا فما لم تفعله فلا طلاق بذلك فهي عنده على ما بقي من طلاقها .

قال أبو المؤرج لأن الحر يطلق امرأته الحرة ثلاثاً والأمة اثنتين والعبد يطلق امرأته الحرة ثلاثة والأمة اثنتين قال أبو المؤرج لأن الطلاق بالنساء وعليهن العدة وكذلك روى لي جابر بن زيد عن ابن عباس قلت إن هؤلاء يقولون ويروون عن فقهاءهم إن الطلاق بالرجال والعدة بالنساء قال ليس فيما يقولون شيء إن الحر يطلق امرأته الحرة والأمة ثلاثة والعبد يطلق امرأته الحرة والأمة تطليقتين .

قلت وما تنكر من هذا القول وما تعيب منه قال أنكر منه وأعيب خلاف السلف من أئمتنا كلها قلت فالقول ما قلت لي في أول المسئلة قال

نعم ذلك قولنا قلت وكيف عدة الحرة إذا اعتدت من الحر وكيف عدتها أيضاً من العبد قال عدتها من الحر ثلاث حيضات وطلاقها ثلاث تطليقات والأمة طلاقها من العبد تطليقتين وعدتها حيضتين .

قال وعدة الأمة إذا لم تبلغ المحيض أو آيست منه شهران قال أبو المؤرج هذا قول أبي عبيدة أولاً إنها تعتد شهرين ثم قال من بعد ذلك عدتها خمسة وأربعون ليلة قال وإذا اعتقت الأمة وهي تحت عبداً أو حر خبرت فإن أقرت فهي امرأته وإن فارقت فهي أملك بنفسها ولا رجعة له عليها إلا أن شاعت ذلك .

قلت لأبي المؤرج إن هو وطئها قبل أن نعلم إن لها الخيار وقامت تطلب ذلك وقالت قد كنت جهلت ذلك ولم أعلم إن لى من الحق .

قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة إذا وطئها فلا خيار لها قال وقال عبد الله بن عبد العزيز إذا وطئها وقد جهلت أن لها الخيار على زوجها إذا اعتقت وادعت الجهل استحلقت بالله الذى لا إله إلا هو لقد جهلت ذلك وما علمت به حتى أخبرت فإذا حانت سئلت أترضين بالمقام عند زوجك فإن هى لم ترض بالمقام فرق بينها وبينه وكانت أملك بنفسها قلت أخبرنى عن هذه الفرقة أتعد طلاقاً قال ابن عبد العزيز وهكذا

جاءت السنة ولا نجد طلاقاً إلا لمن قصد قصده وتفوه به وهذه فرقة وقعت من غير ذكر الطلاق قلت لأبي المؤرج وابن عبد العزيز أخبراني عن المختلعة وعن الخلع أهي تطليقه بائنة لا يملك صاحبها فيها الرجعة .

قال حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أنه كان لا يرى الخلع طلاقاً غير أن أبا المؤرج قال رأيت أبا عبيدة في آخر زمانه كان يستحب قول ابن مسعود إن الخلع تطليقة بائنة وهي أملك لنفسها قلت فإن فداها ثلاث مرات ما تقول في ذلك قال أما من أخذ بهذا القول الذي أعلمتك به من قول ابن مسعود الذي رواه أبو عبيدة واستحبه في آخر زمانه جعلها ثلاث تطليقات ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

قال وقال عبد الله بن عبد العزيز القول عندنا في ذلك قول ابن عباس الفدا ليس بطلاق ولو فداها عشر مرات قال وأخبرني وإيل ومحبوب عن الربيع بن حبيب كان يقول إن الفدا طلاق فإذا فداها ثلاث مرات فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره قال وقال أبو المهاجر عن أبي عبيدة أنه أخبره أن الفدا طلاق قلت لأبي المؤرج فإذا أرادت المرأة المختلعة أن تراجع زوجها في العدة أتراجعه بغير ولى قال لا تراجع إلا بولى لأنها قد بانت منه وكانت أملك بنفسها والمباينة والتي تملك نفسها

لا يتراجعان في العدة ولا بعد انقضاء العدة إلا بولي وذلك ما جرت به عادة
وكذلك قال عبد الله بن عبد العزيز قال وأخبرني وأبلى ومحبوب عن
الربيع أنها يتراجعان في العدة بغير ولي إذا أراد ذلك فإذا مضت العدة
فلا يصلح ذلك إلا بولي ونكاح جديده قلت لأبي المؤرخ المروزي يفتي
امراته وهو غايب والتي توفي عنها زوجها وهو غايب ثم يبلغها الخبر فتفي
يعتدان قال حدثني أبو عبيدة أنها يعتدان من يوم طلق ومن يوم مات
قلت إن هؤلاء يقولون ويروون عن فقهاءهم إنه من يوم يبلغهن الخبر قال
قد غلطوا في ذلك وأسأوا الرواية أخبرني أبو عبيدة أن التي تعتد من يوم
يبلغها الخبر إذا لم يعلم متى طلق المطلق ومتى مات الميت فإذا لم يعلم ذلك
قال أبو عبيدة عدتها في يوم يأتيها الخبر قلت فربما طلق امرأتها ثم خرج
إلى السفر فراجعها وأشهد شاهدين على مراجعتها فلم تلحقها الرجعة حتى
انقضت العدة وتزوجت قال قد مضى الطلاق ولا رجعة له عنها قلت
عليه ولا إيلاء داخل عليه وإن مضت أربعة أشهر ولا يكون الإيلاء إلا
في قوله إن لم تفعل فإن لم تفعل ومضت أربعة أشهر بآية الله تعالى
فليس قوله إن فعلت وإن لم تفعل عندي واحد وانظر في ذلك

سألت أبا المؤرخ عن الرجل يدخل بامرأته وترحمي السر ثم يذكر أنه
قد مسها قال إن كذبه فالقول قولها وإن صدقته فيها فليس له الرجعة
قال الله وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة

فنصف ما فرضتم قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة وعليها قلت فإن هي خرجت حبلى فقالت من زوجي اتصدق في ذلك قال نعم ولا حد عليها في ذلك وكذلك قال ابن عبد العزيز في ذلك كله إلا في العدة أنه قال ليس عليها عدة سألت أبا المؤرج عن قول الله تعالى إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقده النكاح ما تفسير ذلك قال سألت عن ذلك أبا عبيدة فقال إن قول الله تعالى إلا أن يعفون أى النساء فيتركهن النصف الذى وجب لهن على أزواجهن أو يعفوا الذى بيده عقده النكاح بمعنى الزوج ويسلم لها الصداق كله الذى فرض لها قلت إن هؤلاء يقولون وبروون عن فقهاءهم أن الذى بيده عقدة النكاح هو الأب وكذلك أنهم قالوا إن له ما ليس له من الأولياء هو ينكحها بغير إذنها وينكحها بغير صداق إلا ما استحلت فرجها وهو يأخذ فيه الكرامة لنفسه ويجوز له ذلك ولا يجوز لغيره من الأولياء إلا من أذنت له به وطابت نفسها عليه قلت ويقولون إن قول الله تعالى أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح ليس لها وجهاً عندهم غير الأب قالوا لأن الله تعالى قال إلا أن يعفون يعنى النساء فيضعن زعموا أن ذلك النصف تخفيفاً على الزوج لأنه لم يمس ولم يجعل الله لها إلا كذلك لكى ثم حضنها على وضع النصف ورغبها فيه تخفيفاً على زوجها وعفواً عنه فكيف يرى أحد أنه إنما أراد أن يتم لها الزوج الصداق كله وهو يحضنها على وضع النصف وليس لها بصفة العفو والتخفيف قال ابن عبد العزيز وقد كانت لك في هذه الحكاية كفاية تدل على أن القوم إنما

يخبرونك بقول الله إلا أن يعفون فيضعن زعموا أن ذلك النصف تخفيف على الزوج لأنه لم يمس ولم يجعل الله لها إلا ذلك وقد أعلموك أن الله قد حضها على وضعها ورغبتها فيه فلا أرى ها هنا وجهاً للأب إذا كان هي التي تعفوا رغبت وحضت في موضع ذلك من زوجها هذه قصة امرأة فما وجه قوله تعالى أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح . قلت يقولون هو الأب قال لى آية في الأمرين جميعاً إذا الأب أن يعفون يعنى المرأة أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح يعنى الأب وقد أعلموك أن الله تعالى إنما رغب فى هذا وحض عليه المرأة التى وجب لها النصف فهل يكون عفوها عفواً من الأب وهل يكون عفو لأب عفواً منها وقد صار القول لا محالة أنه إنما يعنى بالأب أن يعفون المرأة ويعفوا الذى بيده عقدة النكاح الذى بيده ملك النكاح إن شاء حبسها وإن شاء طلقها وهو الزوج فيترك نصفه ويوفىها جميع حقها الذى فرض لها قال وقال عبد الله بن عبد العزيز بلغنا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه طلق امرأته قبل أن يمسه فأوفاهما الصداق كله وتلى هذه الآية وقال أنا الذى بيده عقدة النكاح قلت لأبى المؤرج الرجل يطلق إحدى نسائه وكن أربعاً ثلاث البتة أيحل له النكاح قبل أن تنقضى عدة التى طلق قال لا يحل له النكاح حتى تنقضى عدة التى طلق لأنه لا تعدد أختان من رجل أو خمسة نسوة من رجل واحد قلت وكذلك لو طلق الرجل امرأته ثلاثاً البتة ثم أراد أن يتزوج أختها فلا يتزوج أختها حتى تنقضى عدة أختها التى طلقت قال نعم وكذلك قال

ابن عبد العزيز لا تعتد أختان من رجل واحد ولا خمس نسوة من رجل واحد قال وقال حاتم بن منصور إذا طلقها وأبت طلاقها فله أن ينكح من يومه ذلك لأنه لم تكن له عليها رده ولم يكن بينه وبينها ميراث .

قال أبو المؤرج قلت فرجل جعل طلاق امرأته بيدها قال فما قالت فهو جازر عليه قال وقد حفظت في ذلك أقاويل وسمعت اختلافًا كثيرًا وقد كان أبو عبيدة يقول إن واحدًا كثلاثة وثلاثة كواحد ثم قال القضاء ما قضت ثم قال لا ترو عني فيها شيئًا فإنه باب لبس قال وكان ضمام يقول في أمرك بيدك إن شاء الله إذا اختارت نفسها وقالت اخترت نفسي مرسله فقد حرمت حتى تنكح زوجًا غيره وكذلك الذي بلغنا عن زيد بن ثابت قال وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول القضاء ما قضت إن قالت واحد فواحد وإن قالت اثنين فاثنتين وإن قالت ثلاثة فثلاثة وإن قالت لا شيء فلا شيء وقول عمر أعدل عندي وعليه وقع اختياري قلت وكذلك قوله أمرك بيدك واختاري نفسك وقد ملكتك أمرك إذا كان يريد به الطلاق فهو عندك واحد قال نعم القضاء في ذلك كله ما قضت قال وإنما يكون ذلك في مجلسها الذي خيرها فيه وجعل أمرها بيدها وملكها فيه نفسها فإن ارتجع أمر امرأته قبل أن تقضى شيئًا أو جامعها فلا أمر لها في شيء في ذلك إلا أن يكون جعل ذلك في حق الرجل عليه أو في شيء يلزمه من الحقوق التي لها فلا أرى له الرجعة .

قلت لأبي المؤرج أبلغك ما يقول هؤلاء ويروون عن فقهاءهم إن امرأة دخلت على عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فقالت إن زوجى توفى وأنا حبلى فوضعت بعد موته بأيام أفاتزوج قال لا حتى ينقضى آخر الأجلين يعنى أربعة أشهر وعشرا فخرجت المرأة فلقيت أبا المنذر أبى بن كعب فتأملت له أن زوجى توفى وأنا حبلى فوضعت بعد موته بأيام فاستأذنت عمر فى أمر التزويج فقال لى حتى ينقضى آخر الأجلين فقال أبى أن عمر لم يقتل فى هذا شيئا أيتها المرأة اذهبي فتزوجى فرجعت إلى عمر فأخبرته وبعث إلى أبى فسأله عن ذلك فقال قد قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنت تتبع الحبط ببيع الفرق فخطب عمر الناس فقال أيها الناس إن المهاجرين كانوا بجهد شديد وكانوا يشتغلون وإن الأنصار كانت لهم ميسرة فلزموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعوا منه ما لم نسمع وحدثوا عنه قال أبو المؤرج لسنا نأخذ بحديثهم ولو نعلم أن النبى عليه السلام فعل ذلك لأخذنا به ولاعتمدنا عليه غير أن الأمر عندنا الذى جاء به ابن عباس وابن مسعود أنها تعتد آخر الأجلين وهو قول أبى عبيدة والله أعلم بهذا الحديث وما معناه وما قال رسول الله فهو حق

سألت أبا المؤرج عن المتوفى عنها زوجها وهى حامل أينفق عليها من مال الصبي قال لا ينفق عليه إلا من نصيب ذى بطنها . سألت أبا المؤرج عن أم الولد يموت عنها سيدها وقد كان أعتقها فى حياته قال عدتها أربعة

أشهر وعشرا قال وكذلك حدثني وإيل ومحبوب عن الربيع قال وقال عبد الله بن عبد العزيز هذه ليست بزوجه وإنما قال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ليست هذه من الأزواج اللاتي يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا قلت فما عليها من العدة قال عليها ثلاث حيض ليس عليها أكثر من ذلك في حياته ولا بعد مماته قلت فكيف تعتد في حياته قال إن اعتزلها وأراد أن يزوجها غيره وقد جعل له أياها عدة لها منه فعدتها من فرقته أياها لغير طلاق ثلاث حيض وكذلك عدتها منه بعد وفاته لأنها ليست له بزوجة فإن وجب عليها في العدة مثل ما يجب على الحرير منو ولنا فأين الثالث قلت قول ابن عمر والحسن الذي يأخذ به أهل المدينة قال وما هو قلت يقولون ليس عليها في العدة الا حيضة واحدة قال إن كان لا يعد الناس من هذا القول لهؤلاء الذين يجعلونها حرة إذا ولدت منه ويجعلون عدتها عدة الأمة بل الأمة أفضل منها لأن بعض الفقهاء يرون عليها من ميسر الرجل حيضتان ثم قال لي اعننا هذا القول كما اعننا الأول فإذا لم يكن أن تكون من الأزواج اللاتي يعتدون أربعة أشهر وعشرا بعد وفاة أزواجهن ولا من الا ماء التي يستبرئن بالحيضة والحيضتين لأنه قد أحدث لها عتقا في حياته فلم يبق إلا قولنا أنها حرمت بعته أياها وهي فرقة وقعت من غير ذكر الطلاق والعدة عليها ثلاثة أشهر بل حيضتان بعد وفاته فإن لم يمت وأراد أن ينكحها غيره مثل ذلك أيضًا ليس عليها في الحياة ولا بعد المات

إلا ثلاث حيضات لأنها فرقة وقعت من غير ذكر الطلاق .

باب طلاق السنة

سألت ابن عبد العزيز عن طلاق السنة في جميع النساء ففسره لي قال قد فسرته لكي في مسألة غير هذه في أول الطلاق فكم ترددنا فيه قلت أرددت فيه حتى أفهم عنك وتفسر لي ما لم أجد فهمه .

وتلخصه لي تلخيصا بينا واضحا قال لي يا هذا طلاق السنة الذي أمر الله به النساء ينزلن على أربعة منازل إمراة تحيض وإمراة كبرت عن الحيض وآيسه منه وإمراة حبلى وإمراة بكر لم تبلغ الحيض فإذا أراد الرجل أن يطلق إمراة التي تحيض فإنه ينتظر لها حتى تحيض ثم تطهر فيقول لها عند طهرها اعتدى من غير جماع ولا يزيد لها أكثر من ذلك فعدها عند ذلك ثلاث حيضات طالت حيضتها أو قصرت وله عليها الرجعة حتى تنقضى ثلاث حيضات وهو أملك بها إذا أراد مراجعتها

أشهد شاهدين على مراجعتها من غير أن يزيدا في مهرها وهو أفضل الطلاق فما نعلم إلا أنه إن مضت العدة ثم هواها بعد ذلك كان خاطباً مع الخطاب فإن خطبها وتزوجها بمهر جديد إن شأت ثم كانت عنده على تطليقتين ومضت طلقاً ولها عليه النفقة والكسوة وإن مات أحدهما ولم تحض ثلاث حيضات ورثه الآخر وإن مات الرجل وهي في العدة رجعت إلى عدة المتوفى أربعة شهور وعشراً ورثته قال ابن عبد العزيز لا يطلق الرجل إمرأته وهي حايض وأما الحبل فإنه يطلقها متى ما شاء فيقول لها اعتدى فعدتها عند ذلك متى تضع حملها وإن مات أو ماتت ورثها ما لم تضع حملها وإن أراد مراجعتها راجعها ولها نفقتها وكسوتها ما كانت في العدة ولا تخرج من بيتها حتى تنقض عدتها وأما إن مات زوجها فوضعت يعد موته بأيام فلا تتزوج حتى تنقض أربعة أشهر وعشراً بعد الأجلين وأما البكر التي لم تبلغ المحيض فإنه إذا أراد طلاقها اعتبر لها شهراً ثم يقول لها عند غرة الشهر اعتدى فعدتها عند ذلك ثلاثة أشهر وله الرجعة عليها في الثلاثة أشهر فإن أراد مراجعتها أشهد شاهدين عدلين ولم يزيدا في مهرها شيئاً وهو أملك بها فإن حاضت قبل أن تنقضي ثلاثة أشهر اعتدت بالحيض وتركت الأشهر وكانت هذه حيضه واعتدت أيضاً حيضتين ورثته ويرثها وإن مات ورثته ورجعت إلى عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر ونفقة في الموت إلا أن تكون حاملاً فإذا وضعت أنفق عليها من مال ولدها إن أرضعته وإن مات زوجها وهي

حبلى فعدتها أبعد الأجلين ولها في الطلاق النفقة والكسوة والسكنى ولا تخرج المطلقة فرميت زوجها حتى تنقضى عدتها وإن كان الرجل يملك رجعة امرأة فلها عليه النفقة والكسوة هذا ما لا يختلف فيه الفقهاء وإنما الاختلاف في النفقة والسكنى للمطلقة ثلاثاً فلها النفقة والسكنى في قومنا لان الإساءة من قبل زوجها وأما التي يئست من المحيض فإن أراد طلاقها تركها شهر ثم يقول لها عند غرة الشهر اعتدى فعدتها عند ذلك ثلاثة أشهر فإن أراد مراجعتها فهو أملك بها في العدة إن شاء لم يزدها في مهرها شيئاً وإن مات أحدهما قبل أن تنقضى العدة ثلاثة أشهر أو ثلاث حيض وراث كل منهما صاحبه وإن مات الرجل في العدة ورثته ورجعت إلى عدة المتوفى عنها زوجها في يوم مات وإن مضت العدة ولم يراجعها زوجها كانت أملك بنفسها وكان زوجها خاطباً مع الخطاب فإن خطبها ورجعت إليه بمهر جديد ثم كانت معه على تطليقتين ومضت التطليقة وإن كانت حبلى فعدتها حتى تضع حملها وإن حاضت وهى في عدتها من الطلاق رجعت إلى الحيض وتركت الأشهر وكانت هذه حيضة واعتدت أيضاً حيضتين ولا تخرج من بيتها حتى تنقضى عدتها فافهم يا هذا طلاق المنة فإنك قد ألجيتنا في ذلك إلى حملتنا فيه طول التفسير في النساء الأربع وإستيعاب أمرهن وقد سمعت منها جملة فيه كفاية قلت يرحمك الله ويمن علينا بطول بقاءك لقد صبرت لنا على طول الاكثار في المسئلة وطول التفسير فيه والوضوح في طلبه قال قد حدثني بعض أهل

العلم من أهل التحريم لم يندم من طلق للسنة .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن رجل يشتري الأمة وهي حايض تعتد بتلك الحيضة وتحسبها قالت لا قلت لأبي المؤرج افيستمتع فيها فيما دون الفرج ويعبث قال أحب إلى أن لا يفعل قلت فإن هو فعل قال ترك أحب إلى حتى يستبرئها قال وقد رخص في ذلك غيري وروى لي وابل ومحبوب عن الربيع أنه قال لا يقربها ولا يمسها ولو فيها دون فرجها ولا يقبلها ولا يغمزها حتى تستبرئ رحمها بحيضة أخرى غير الحيضة التي حاضت عند البايع قلت أفيصلها فيما دون الفرج قال سألتك ألا أمسكت عني وقد سمعت من أبي المؤرج فيها قولاً فاعتمد عليه قلت عزمتم عليك ألا أخبرتنى برأيك فيها قال تعزم على أنني أحب له أن لا يفعل ذلك حتى تطهر فهو أبعد من الشك وأعدل في القول قلت لا شك فيه أنه كذلك غير أني أسألك إن هو فعل ووطئها فيما دون فرجها قال له ذلك وتركها أحب إلى ثم قال أعزم عليك إلا أمسكت عني فيها لا تطالبنني بأكثر مما سمعت فاني أبغض هذه المسئلة واحق أنها من المسائل قلت له حينئذ وقد حدثنا بعض أصحابنا عن شعيب أبي المعروف أنه كان يقول لا يطأها فيما دون فرجها حتى يستبرئها قال وكذلك قلنا لكى نحن نحسبك ستروى عني فيما لم أقل لك قلت ألم تقل لي إن هو وطئها فيما دون الفرج فذلك له قال بلى قال أفقال لك شعيب إن هو فعل ذلك فحرام عليه

قلت لا قال كذلك قلنا لك نحن لا يطأها ولا يقربها حتى يستبرئها وذلك أحب إلى فإن فعل لم أقل أنه وطئ حراماً لأنه قد أجازته غيرنا من الفقهاء ولهذا المسئلة من المسائل أخوات يقول فيها صاحب هذا القول قوله غير أنى كرهت ادخالها ووضعها للناس فقد كنت أعزم عليك فى الإمساك فلم تفعل ولولا أنك ذكرت قول أبى المعروف وتخوفنا بأن ينزل ذلك منا خلاف له ما راجعتك فيها بكلام بعد قولى لك فيها ما قالت وقال غيره لا يؤخذ بهذا القول ابن عبد العزيز .

تم كتاب الطلاق الصغير ويتلوه كتاب
الطلاق الكبير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
ومن الله نستمد العون والتوفيق

باب مسائل الطلاق

الرجل يطلق إمرأته بعد أن يدخل بها ثم يغشاها وهو يرى أن له الرجعة حدثني أبو المؤرج وابن عبد العزيز عن أبي عبيدة مسلم بن أبي الكريمة أنه قال إذا غشيها قبل أن يشهد شاهدين على مراجعتها فقد حرمت عليه أبداً ولو نكحت أزواجاً كثيرة غيره فطلقوها أو ماتوا عنها لم تحل له أبداً لما ركب منها أو وطئ الحرام قلت إن هؤلاء يقولون غشيانه إياها مراجعتها قال ليس فيما يقولون شيء والأمر عند فقهاءنا الذين نأخذ عنهم ونعتمد عليهم أنها لا تحل له أبداً لما ركب منها من وطئ الحرام قلت فكيف بالصدّاق قال لها الصدّاق كاملاً وعليها العدة الرجل يغلق باباً ويرخي ستراً ثم ينكر أنه غشى المرأة حدث حاتم بن منصور عن أبي عبيدة أنه قال لها الصدّاق كاملاً وعليها العدة حدث عبد الله بن عبد العزيز عن أبي عبيدة عمن حدثه عن

عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال تخلون بهن فيأتى العجز من قبلكم
ثم تريدون أن تمتعوهن من مهورهن الا هن الصداق كاملاً وعليهن العدة
قلت لعبد الله بن عبد العزيز فالرجل يغلق باباً ويرخى سترًا ثم يطلق امرأته
فأقرت المرأة أنه لم يمسهـا قال كان أبو عبيدة يقول لها نصف الصداق
وعليها العدة وإما أنا فلا أرى عليها عدة ولها نصف الصداق . قلت لم قال
لأنها مصدقة فى الأمرين كلاهما فإذا صداقها فى أنه لم يمسهـا صدقته فى
أنه لا عدة عليها . قال وكان أبو عبيدة يقول نصدق فيما لها فى المهر
ولا نصدق فى الذى له عليها من العدة .

باب

الرجل يتزوج المرأة الثيب فيرقدها عند أهلها فتقول قد مسنى وينكر الزوج أن يكون قد مسها .

حدث أبو المؤرج وعبد الله بن عبد العزيز عن أبي عبيدة مسلم ابن أبي كريمة أنه قال تصدق عليه والقول في ذلك قولها . قلت فرجل دخلت عليه امرأته فلا يستطيع أن يمسها .

قال عبد الله بن عبد العزيز قال أبو عبيدة يؤجل سنة فإن استطاع وإلا فرق بينهما وإن قدر على غشيانها مرة ثم حبس عنها فهي إمرأته . قلت فرجل دخلت عليه امرأته فكشف عنها ولم يغشاها قال حدثني حيان

الأعرج عن أبي الشعثاء جابر بن زيد إذا نظر إلى فرجها ثم طلقها فلها
الصداق كاملاً وعليها العدة قال ابن عبد العزيز سئل أبو عبيدة عن
العقن دخلت عليه إمرأته فكشف عنها ولم يغشاها . قال لها الصداق
وعليها العدة .

باب

الرجل يجعل إمراته عليه حراماً حدث أبو المؤرج وعبد الله بن عبد العزيز عن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة رفع الحديث إلى عمر ابن الخطاب وعبد الله ابن مسعود أنهما قالوا إذا حرم الرجل إمراته فكفارته كفارة يمين قال ابن عبد العزيز هو كفارة يمين إلا أن ينوى لها طلاقاً فإن نوى طلاقاً فهو واحد أحق بها .

قلت فرجل يجعل جاريته عليه حراماً حدث أبو المؤرج وابن عبد العزيز عن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ حرم جاريته فأنزل الله عليه يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك الآية قال ابن عبد العزيز حدثني

بعض أهل العلم أن رسول الله ﷺ إنما أمر في جاريته بالكفاره لأنه حلف والله لا أقربها وحرمها على نفسه ولو أنه لم يحلف لم يكفر وقال ابن عبد العزيز في قول الله لنبيه قال قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم دليل على أنه حلف ولم يحلف لم تجب عليه الكفارة ولم يفرض عليه تحله يمينه قال ابن عبد العزيز بلغنا عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال الحرام كفارة يمين يكفرها ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر .

باب

الرجل يقول الحلال عليه حرام حدث أبو المؤرج وعبد الله بن عبد العزيز عن أبي عبيده مسلم بن أبي كريمة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أنه قال الحرام كفارة يمين قال ابن عبد العزيز هو كفارة يمين إلا أن يكون نوى طلاقاً فإن نوى طلاقاً فهو واحد وهو أحق بها قلت فرجل قال لامرأته أنتى على كالميتة والدم ولحم الخنزير قال قد حرمت عليه قلت فإن قال أنتى على الليلة حرام يعنى حيضتها قال فهى كما قال لأن الحيض حرام على زوجها حتى تطهر قلت فإن قال لها وجهى من وجهك حرام قال ليس شئ إنما هى كلمة من كلام العرب قال وكان بعض الفقهاء يقولون حرمت عليه قلت فرجل حرم على امرأته عضواً من أعضائه قال كان يقال من حرم على امرأته عضواً من أعضائه فقد حرمت عليه .

باب الخيار

قلت فرجل جعل أمر امرأته بيدها فطلقت نفسها ثلاثا حدث
عبد الله ابن عبد العزيز رفع الحديث إلى ابن عباس أنه كان يقول في
أمرك بيدك واحداً قال فإن جعل أمر امرأته بيدها فطلقت نفسها ثلاثاً فإن
قال الزوج أنى لم أخيرها في ثلاثة فالتقول في ذلك قوله ويحلف بالله أنى
لا على ما ادعت من التخيير ثم ترد إليه بعد أن يحلف على واحداً أو اثنين
فإن نكل عن البين فثلاثة قال أبو المؤرج وكان أبو عبيده يقول القضاء
ما قضت إن قالت واحد فواحد وإن قالت اثنين فاثنتين وإن قالت ثلاثة
فثلاثة وإن قالت لا شئ فلا شئ قال أبى عبد العزيز هذا إذا لم ينكر
الزوج أنه خيرها في ثلاثة ما إذا أنكر الزوج وقال ما جعلت الأمر لها
إلا في واحد قال فذلك إليه بعد ما يحلف بالله الذى لا إله إلا هو ماخيرتها
إلا واحد قال ابن عبد العزيز وكان ضمام يقول في أمرك بيدك إذا قالت

إخترت نفسى مرسله فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره وكان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه وابن مسعود وابن عباس يقولون إذا اختارت نفسها مرسله فواحد والزوج أملك بها وقول ضمام الذى حكىته لك عنه قول مروى عن زيد بن ثابت وقول عمر وابن مسعود أحب إلى أصحابنا وعليه يعتمدون قلت فرجل جعل أمر امرأته بيدها فقامت قبل أن تقضى شيئاً قال وكان أبو عبيده فقامت تتحول من مجلسها فإن تحولت من مجلسها فلا أمر لها قال وقال حدثنى أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أنه كان يقول إذا قامت من مجلسها قبل أن تقضى شيئاً فلا أمر لها قال بلغنا عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه قال أيما رجل جعل أمر امرأته بيدها فقامت قبل أن تقضى بشئ فهو أملك بها .

قلت فرجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت أنت طالق حدث أبو المؤرج وعبد الله بن عبد العزيز عن أبي عبيده مسلم بن أبي كريمة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أنه سئل عن رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت أنت طالق فقال أخطأت نواها قال ابن عبد العزيز لا يجوز لامرأة أن تطلق الرجل قال ابن عبد العزيز وبلغنا عن ابن عباس أنه قال لو قالت طلقت نفسى لجاز ذلك لها قال ابن عبد العزيز لأنها وكيلة فى ذلك فإذا طلقت نفسها فهو جاز عليها لأنه قد جعل لها الأمر بيدها فإذا طلقته فلا يجوز طلاقها لأن المرأة لا تطلق الرجل فإذا طلقت نفسها فذلك جاز

لها لأنه قد جعل الأمر بيدها قلت فرجل جعل أمر امرأته بيدها فمات أحدهما قبل أن تقضى شئ قال هي امرأته يجب لها من الميراث قلت إن هؤلاء بعضهم يقولون إذا مات أحدهم قبل أن تقضى بشئ فهي منه باين قال ليس فيما يقولون شئ وهي امرأته ما لم تقض والميراث بينهما واجب قلت فرجل قال لامرأته إن لم ينجئ فلان إلى كذا وكذا فأمرك بيدك قال إن لم ينجئ فلان إلى ذلك الوقت فأمرها بيدها قلت فرجل جعل أمر امرأته بيد رجل فقضى ذلك الرجل فيها بشئ قال فالتقضاء ما قضى وإن رد للأمر فلا شئ قلت إن هؤلاء يقولون إن رد للأمر فواحد وهو أحق بها قال ليس فيما يقولون شئ إن رد الأمر فلا شئ قلت وكذلك إن جعل الأمر بيدها فردت الأمر اليه قال نعم ان ردت امرأته الأمر أو الرجل الذى جعل أمر امرأته بيده فهو سواء ولا طلاق ولا شئ فى ردهما الأمر قلت أن هؤلاء بعضهم يقولون أن ما وصفت لك فى الأمرين جميعاً أن الأمر إذا ردت الأمر والرجل فهو واحد والزوج أملك بها قال كذبوا بثموا بل المرأة امرأته فى الأمرين جميعاً ولا طلاق فيها جميعاً قلت فرجل جعل أمر امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما .

قال أبو المؤرخ وعبد الله بن عبد العزيز كان أبو عبيده يقول لا يجوز الطلاق لأحدهما دون الآخر حتى يطلقاها جميعاً قال ابن عبد العزيز لانه لم يجعل ذلك لأحدهما دون صاحبه ألا ترى لو أنه جعل أمرها اليها على

التفريق لجائز الطلاق لأحدهما دون الآخر قلت فرجل جعل أمر امرأته بيد رجلين فمات أحدهما قبل أن يقضيا شيئا قال ابن عبد العزيز لأمر للباقي منها وليس بشيء قلت فرجل جعل أمر امرأته بيد رجل فرد عليه وقد قال طلقها واحدا قال فالقول لها قال فهي طالق واحد والزوج أملك بها قلت من فرجل جعل أمر امرأته بيدها فغشيها قبل أن تقضى بشيء قال أبو المؤرج وابن عبد العزيز والربيع ابن حبيب عن أبي عبيدة انه قال إنا وطينها قبل أن تتكلم فلا أمر لها بعد ذلك وقد ارتجع أمر امرأته ولا أمر للرجل فيها بعد ذلك قلت فرجل جعل أمر امرأته بيدها أو بيد غيرها ثم قذفها فردت الأمر إليه واختارته .

قال ابن عبد العزيز يلا عنها ولا حد عليه فان طلقت نفسها أو طلقها الذى جعل الأمر بيده أو اختارت نفسها أجلد ولا ملاعنة بينهما قلت فرجل قال لامرأته اختارى قال ابن عبد العزيز بلغنا عن عمر بن الخطاب وابن عباس أنهما قالوا إن اختارت نفسها فهو واحد وهو أملك بها والا فلا شيء قال وقد بلغنا ذلك عن عايشة بنت أبي بكر رضى الله عنها أنها قالت خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه ولم يعد ذلك طلاقا .

قال ابن عبد العزيز بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول إن اختارت نفسها فواحد باين وإن اختارته فهو واحد وهو أحق بها قلت

فرجل خير امرأته قبل أن يدخل بها قال فان اختارته فلا طلاق وإن
اختارت نفسها فهي تطليقه وهي أملك بنفسها .

باب الموهوبة

قلت فرجل وهب امرأته لأهلها قال إن نوى طلاقا فقبلوها فهو واحد وهو أحق بها قلت فإن لم ينو الطلاق ولم يقبلوها قال فلا شيء قلت فرجل قال لامرأته أنت طالق البتة .

حديث أبو المؤرج وعبد الله بن عبد العزيز والربيع بن حبيب عن أبي عبيده عن جابر بن زيد عن ابن عباس وعمر بن الخطاب أنها واحد والزوج أملك بها قال عبد الله بن عبد العزيز وكان على بن أبي طالب يقول في النية ثلاثه وقد قال ذلك معه رجال من أصحاب النبي عليه السلام والقول في ذلك عندنا قول ابن عباس وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما وبه يأخذ أصحابنا قلت فالبرية قال ابن عبد العزيز قد اختلف أصحاب النبي عليه السلام فيها وقول ابن عباس وعمر بن الخطاب وجابر

بن زيد انها واحدة وهو أحق بها وقول على وأصحابه ومن وافقه على رأيه أنها ثلاث وقول عمر وابن عباس انها واحد إذ نوى طلاقا وإن لم ينو طلاقا فلا شيء عليه وبه نأخذ قلت فرجل قال لامرأته انت منى باين قال الجواب فى البايين كالجواب فى البتة والبرية وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وابن عباس فيها ان نوى بذلك طلاقا فهو واحد وهو أحق بها وإن لم ينو طلاقا فلا شيء عليه وقول على وابن عمر وزيد بن ثابت انها ثلاث كقولهم فى البرية والبتة قلت وكذلك قولهم فى الخلية قال نعم القول فيها عند الفريقين جميعا كما وصفت لك فى افتراقهم فيما كان قبلها والأمر فى ذلك عندنا قول ابن عباس وعمر ابن الخطاب انها واحدان نوى طلاقا وهو أملك بها قلت وكذلك طلاق الحرج قال الأمر فى هذه المسائل كلها كما وصفت لك من قول الفريقين جميعا قلت فرجل قال لامرأته أنا منك برىء وأنا منك باين وأنا منك بات وأنا عندك حرام . قال القول فى ذلك كله إن أراد به الطلاق فهو واحد وهو أملك بها وإن لم ينو طلاقا فلا شيء .

قلت فرجل قال لامرأته أنت طالق تطليقه باينه أو تطليقه باته أو تطليقه حرام أو تطليقه حرج قال هذا كله سواء كما علمت فيما كان قبلها وهو واحد وهو أحق بها قلت فرجل له أربع نسوة فقال لامرأته طالق ثلاث ولم يسم ولم ينو واحدة منهن بعينها .

حدث أبو المؤرج وابن عبد العزيز عن أبي عبيده مسلم بن أبي كريمة عن أبي الشعثاء جابر بن زيد عن ابن عباس أنه قال يشتركن جميعا في الطلاق كما يشتركن في الميراث قلت فرجل له أربع نسوة فطلق إحداهن ثم تزوج أخرى ثم مات ولم يدر أيتهن طلق أبو المؤرج وعبد الله عن أبي عبيده أنه قال فربع الثمن للتي تزوج آخر وما بقي فبين الأربع قلت فرجل له أربع نسوة فطلق إحداهن فقال أنت طالق ولم يدر أيتهن نوى فأنكرت ولا بينة بينهما قال ابن عبد العزيز. كل واحدة منهن طالق ثلاثا فقد برين منه جميعا قلت فرجل له ثلاث نسوة فخرج إلى أرض فطلق إحداهن ثم تزوج أخرى ثم مات ولم يدر أيتهن طلق .

قال ابن عبد العزيز يوفقا للتي تزوج آخر نصيبها من الميراث وما بقي فبين الثلاث قلت فرجل له أربع نسوة فقال بينكن تطليقه قال ابن عبد العزيز لكل واحدة منهن تطليقة وإن قال تطليقتان أو ثلاث أو أربع فلكل واحدة منهن تطليقتان حتى تبلغ ثمانية فإن قال بينكن تسع تطليقات فلكل واحدة ثلاث تطليقات قلت فرجل له امرأتان فخرجت إحداها في الطريق فقال هذه فلانة التي في البيت وقال يا فلانة أنت طالق قال ابن عبد العزيز وقع عليهن جميعا هذه بالائماء وهذه بالنية قلت فرجل له أربع نسوة فقال لواحدة منهن أنت طالق ونواها ثم نسي أيتهن نوى . قال أبو المؤرج وعبد الله وقع الطلاق عليهن جميعا قلت فرجل له امرأتان

باسم واحد وقال فلانه طالق قال ابن عبد العزيز ذلك إلى نيته قلت
فرجل قال لامرأته اننى قد خليت سبيلك أو فارقتك أو سرحتك
أو لاسبيل لى عليك .

قال ابن عبد العزيز إن نوى شيئا من ذلك طلاقا فهو واحد وهو
أملك بها وإن لم ينو طلاقا فلا شيء قلت فرجل قال لامرأته الحق بأهلك
قال ليس شيء إلا أن ينو طلاقا وإن نوى طلاقا فهو واحد وهو أملك
بها قلت وكذلك اخرجى واذهبى وانطلقى ونحو هذا كله قال نعم ليس إلا
أن ينو به طلاقا فيكون ذلك تطليقة واحده وهو أملك بها قلت فرجل
قال لامرأته ما أنت لى بامرأة قال ابن عبد العزيز ليس هذا بشيء إنما
هذه كذبة قلت إن هؤلاء بعضهم يقولون إذا واجهها به فهى تطليقه وهو
أملك بها قال ليس فيما يقولون شيء وإن واجهها به إلا أن ينو مواجهته
أياحا طلاقا فإن نوى طلاقا فهو طلاق كما نوى وإن لم ينو طلاقا فلا طلاق
قال ابن عبد العزيز وقد سئل أبا عبيده وأنا عنده أنه قال لا مرأته ما أنت
لى بامرأة قال المسئول ليس هذا بشيء إنما الطلاق على من عزم الطلاق
وتفوه به قلت ورجل قال لامرأته تعالى بامطلقة حدث أبو المؤرج
وعبد الله بن عبد العزيز عن أبي عبيده أنه كان يقول إن كانت قد طلقت
مرة أو طلقها هو مرة ونوى ذلك فهى تلك والا فهى واحدة قلت فرجل
كان يتكلم بكلام فأخطأ وقال فلانة طالق قال الطلاق قد وقع على فلانة

في الخطأ إن أقامت بذلك البينة عند القاضي ولا حرج على الزوج إن أقام عليها فيما بينه وبين الله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم وقال عز وجل وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به لكن ما تعمدت قلوبكم قال أبو المؤرج حدثني أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة عن أبي الشعثاء جابر بن زيد عن ابن عباس أنه كان يقول لا غلت ولا غلط على مسلم فيما أخطأ به إذا لم يتعمده ولم يردده قلت فإذا قال الرجل لامرأته وهو يريد أن يكلمها بكلام فأخطأ وغلط فقال أنت طالق فلا طلاق عليه قال نعم لا طلاق عليه فيما بينه وبين الله فيما غلط أو أخطأ وأما في القضاء فإن القاضي يحكم عليه إذا انتهى ذلك إليه قلت فرجل قال لامرأته حبلك على غاربك قال ذلك إلى بينه فانوى طلاقا فهو واحد وهو املك بها وإن لم ينو طلاقا فلا بأس قلت فرجل باع طلاق امرأته هل يكون ذلك طلاقا قال لا يكون ذلك طلاقا قلت لم قال الطلاق على من غرم الطلاق وتفوه به قلت فرجل قال لامرأته قضيت منك وطرا قال لا شيء وهذه كلمه مقوله لكل من قضا منه حاجته قلت إن هؤلاء يقولون إنما هي تطليقه واحدة قال ليس فيما يقولون شيء وإن أراد به الزوج الطلاق قال إن قال أردت بقولي الطلاق فهي تطليقة وهو املك بها قلت فرجل قال لامرأته يا أختاه قال هي أخته في الاسلام وإن أكره أن يقول هذه لامرأته ولا يعجبني أن يقول الرجل لامرأته وله فيما سوى هذه الكلمة سعة من الكلام ومندوحة قلت فرجل قيل له لما

تزوجت قال ما تزوجت قال ليس بشيء وهذه كذبة ولا يطلق الرجل امرأته بكذبه الا أن ينوى بذلك طلاقا فإن نوى طلاقا فهو واحد وهو أملك بها قلت فرجل قال لامرأته أنت طالق ينوى ثلاثا .

قال أبو المؤرج والربيع بن حبيب إن نوى بقوله أنت طالق ثلاثا فهو ثلاث قال ابن عبد العزيز هو واحد ولا يكون ثلاثا أبدا أو إن نوى قلت لم قال لان الواحد لها يكون ثلاثا والثلاث لا تكون واحدا قلت أينوى ثلاثا وتجعلها أنت واحدا قال هو يقول أنت طالق وأخبر بانها طالق واحدا ثم أخبر بذلك ثلاثة أفيكون الواحد ثلاثة هذا مالا يكون أبدا وإن نوى ذلك لان الاخبار في الوجهين جميعا عدد واحد وثلاثة في النية لا يتحول اللفظ الذي كان واحدا إلى أن يصير ثلاثة ثم قال ليفهمنى ألا ترى لو قال لها أنت طالق ثلاثا وهو ينوى واحدا أنه لا يكون واحدا وأنها ثلاثة كما قال قلت فرجل قال لامرأته أنت طالق عدد النجوم قال ابن عبد العزيز بلغنا عن ابن عباس أنه كان يقول بيّتها منك رأس الجوزاء وقد بلغنا عن ابن مسعود أن رجلا سأله فقال يا أبا عبد الرحمن انى طلقت امرأة عدد القوم قال فها يقول الناس عنكم قال يقولون بانك منك قال فهو كما قلت ثم قال من طلق امرأة له لم يندم وقد بين الله لكم الضلاق ومن لبس على نفسه جعلناه كذلك والله لا تلبسوا على أنفسكم ونحمله عنكم كما تقولون .

قلت فرجل قال لامرأته اعتدى قال ابن عبد العزيز بلغنا عن ابن عباس أنه قال اعتدى واحد وهو أحق بها قال ابن عبد العزيز إن نوى به طلاقا فهو واحد وهو أحق بها وإن لم ينو طلاقا فلا شيء قلت وإذا قال لها اعتدى ثلاث مرات وهو ينوى بذلك الطلاق قال هي واحدة إلا أن ينوى به الطلاق في كل مرة قال لها قلت فإن قال لها أنت طالق فاعتدى قال هذا أمر منه لها بأن تعتد من التطليقة التي طلقها قلت فإن قال أنت طالق واعتدى قال إن كان ينوى في قوله واعتدى طلاقا فهما تطليقتان قلت فرجل طلق امرأته فلقية رجل فقال له أطلقت امرأتك قال نعم ثم لقيه آخر فقال له أطلقت امرأتك قال نعم ثم لقيه آخر فقال مثل ذلك قال بلغنا عن عمر ابن الخطاب أنه قال للرجل الذي فعل ذلك هي نيتك .

قال فبقول عمر نأخذ بان نوى طلاقا في كل مرة قالها فهي ثلاث تطليقات وأن تردد قول واحد فهو واحد وهو املك بها قلت وكذلك أن قال لامرأته ان فعلت كذا وكذا ان فعلت كذا وكذا فأنت طالق قال نعم الجواب في هذه المثله كالجواب في الاولى قلت فرجل طلق امرأته تطليقتين ثم قال على اثر ذلك انت طالق انت طالق فرعم أنه يريد بذلك التطليقتين الاولتين التي طلق قلت فرجل قيل له اتطلق لواءك قال نعم قال قد وقع عليه الطلاق قلت وكذلك اذا قيل له حلفت بالطلاق قال

نعم ويقع ذلك عليه قلت فرجل قال لامرأته انت طالق ثم سكت ساعة فقال ان لم تفعل كذا وكذا قالان سكت ولم يصل كلامه بالاستثناء بطل استثناءه وان وصل كلامه بالاستثناء فله استثناءه قلت فرجل قالت امرأته انيئت إنك تزوجت على فقال لا كل امراءه لى طلق يعنى الاخره قال الربيع وابو المؤرج وقع الطلاق عليهن جميعاً .

قال وقال عبد الله بن عبد العزيز لا أحسب قول أبى المؤرج والربيع وقع الطلاق عليهن جميعاً الا فى القضاء وأما فى ما بينه وبين الله فليس عليه شىء وهو بينه قلت فرجل زوجه أبوه وهو غائب وله امرأة غيرها فقال امرأته طالق قال الطلاق وقع على امرأته الأولى ولا تكون امرأته التى زوجه أبوه امرأته الا أن يقبل النكاح فإن قبل النكاح فهى امرأته ولا طلاق له عليها قيل قبوله لا لم تكن امرأته قبل القبول قلت فرجلان أبصرا طيرا فقال أحدهما إن لم يكن غرابا فامرأتى طالق وقال الآخر إن لم تكن حماما فامرأته طالق فطار الطير قبل أن يعلما ما هو قال أبو المؤرج لا يقربن كل واحد منها .

قال ابن عبد العزيز لا ارى قول ابن المؤرج شيئا ولا علم لنا بالذى حثت منها ولم يحث عندنا واحد منها فى ظاهر الحكم لأنه لم يتبين ما حلف فليتنق الله الحاث منها وهذه ريبة ولا أحسب قول ابى المؤرج

الا إلى باب التنزه وأمرهما أن لا يقيما على الريبة لان المسلم لا يقيم على الريبة وأما في القضاء فلا نقضى على واحد منهما بفراق قلت فرجل مر على عشار فاستحلف بالطلاق ما كمتنى شيئا فحلف فوجد في المال ربعا فصل حدث ابو المؤرج وابن عبد العزيز عن ابي عبيده مسلم ابن ابي كريمة عن ابي الشعثاء جابر بن زيد ان قال في هذه المسئلة كان خلف ما كتمه شيئا وزلك علمه ولا يعلم الا ذلك ثم وجد في المال فضلا فانه لا يدخل عليه الطلاق قلت فرجل مر على عشار فاستحلفه بالطلاق ان عدة ماله كذا وكذا وهو عمله فحلف فوجد في المال فضلا حدث ابو المؤرج وعبد الله بن عبد العزيز عن ابي عبيده مسلم ابن ابي كريمة عن جابر ابن زيد انه كان يقول يدخل عليه الطلاق قال ابن عبد العزيز لا ارى طلاقا في الوجهين جميعا وقد فرق جابر بينهما ولا ارى بينهما فرق لانه انما حلف على علمه في الامرين جميعا انه لم يكتمه شيئا واحد بعلمه الذي لا يعلم غيره انه لم يكتمه شيئا وماله وان عدة ماله كذا وكذا وهو علمه الذي لا يعلم غيره فمن اين يدخل عليه الحنث في هذا ولا يدخل في الامر الاول وهو أنه انما حلف على عمله في الأمرين جميعا ما أجدني أجد بين هاتين المسئلتين فرقا تفرقان فيه إن لم يحنث في الامر الاول لم يحنث في الامر الاخر وليس حنث في الامر الاخر ليحنث في الامر الاول وما أدري ما يذهب إليه أبو الشعثاء في فرقة بين هاتين المسئلتين والله أعلم وانظر فيه فاني انما قلت فيها برأى ولم يصح قول أبي الشعثاء والله أعلم .

قلت فرجل قال لامرأته إن لم يكن دفعت إليك كذا وكذا فأنت طالق ثلاثا قال محبوب سئل الربيع بن حبيب عن رجل قال لامرأته إن لم يكن دفعت إليك كذا وكذا فأنت طالق فانكرت المرأة قال إن كان له بيعة والا فيمينها بالله ما دفع إليها شيئا وقد بانث منه قال ابن عبد العزيز لاتبين منه امرأته وذلك انه يزدرى فيما قال قلت فرجل وضع تحت فراشه درهمين فقال ان كان ذهباً فامرأته طالق فوجد أحدهما قال محبوب يحنث قال ابن عبد العزيز سبحانه الله العظيم هذا غلط من محبوب لها تطلق امرأته حتى يذهب جميعا لان الخالف انما حلف بطلاق امرأته على ان كانا جميعا فاذا ذهب أحدهما ولم يذهب جميعا فلا يحنث حتى يذهب جميعا قلت فان وضعت تحت فراشه درهمين فقال إن لم يكونا ذهباً فامرأته طالق فوجد أحدهما قال ابن عبد العزيز هذا الذى يقع عليه الطلاق قلت فما الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الأولى قال فرقهما بين واضح قلت أوضح لى قال انما قال فى المسئلة الاولى إن كانا ذهباً فامرأته طالق فوجد أحدهما لم يذهب لانه لم يكن ذهاب أحدهما ذهباً بهما جميعا ولا يحنث حتى يذهب جميعا وقال فى المسئلة الثانية إن لم يكونا ذهباً فلا يبرى يمينه حتى يذهب جميعا فافهم المسلتين فإنهما الطيفتان وهما متفارتقان فى القياس وفرقتهما بين واضح قلت فرجل لامرأته اذا حبلت فأنت طالق ثلاثة .

قال أبو المؤرج يقع عليها عند كل طهر وقعت فان حبلت منه والا

وقع عليها عند طهر آخر ثم تنتظر مثل ذلك قال ابن عبد العزيز مثل قول أبي المؤرج قال وقد بلغنا عن أبي نوح صالح الدهان أنه قال يقع عليها عند كل طهر وقعت فيه ثم يدعها حتى تحيض ثلاث حيض ثم يقع وقعا آخر ثم ينتظر مثل ذلك قلت فرجل قال لامرأته اذا حضت ثم طهرت من حيضتك فأنت طالق ثلاثا فارتفع عنها الحيض ولم تحض قال لا يدخل عليها الطلاق حتى تحيض ثم تطهر وبينهما الميراث ما لم تحض ثم تطهر لان الحيض شيء لا يدارى أياكون أم لا يكون قلت فرجل قال لامرأته انت طالق ثلاث إن لم اطلقك عند رأس السنة . قال إن لم يطلقها إلى أربعة أشهر بانت منه بواحد باين قال ابن عبد العزيز كيف يكون هذا مؤليا إن لم يطلقها إلى أربعة اشهر ويمينه لم يمنعه من الجماع ألا ترى أنه لم يطلقها إلى سنة وانما يجب عليه الايلاء في كل يمين يمنع الجماع وكل يمين لم يمنع صاحبها من الجماع فلا يكون صاحبه مؤليا قلت وهى امرأته قال نعم إلى سنة ثم يطلقها عند رأس السنة وان لم يطلقها عند رأس السنة إلى أن تمضى أربعة اشهر فقد بانت منه قلت فرجل قال لامرأته إن لم أنقلك من هذا البيت أو لم تنتقل فأنت طالق ثلاثا .

قال ان لم تنتقل إلى أربعة اشهر فقد بانت منه بتطبيقه باينة فان انتقلت فينقلها بمناعتها كله ولا يترك شيئا من متاعها الا نقله معها فاذا فعل ذلك فلترجع ان شاء الا أن نوى في قلبه الا ترجع قلت فرجل قال

لامراته إن دخلت دار فلان فانت طالق ثلاثا أو إن كلمت فلانا فانت طالق ثلاثا قال يطلقها واحد ثم يدعها إلى أن تنقضى عدتها فاذا برئت فلتدخل الدار إن شاءت وتكلم ثم يخطبها بعد ذلك مع الخطاب قلت فرجل تزوج امرأة ولامرأته ام شاءة حدث وللزوج جوارى فقال الرجل زوج اخته على الحنث فقال لامراته قولى لأخيك ان لا يدخل منزلى اذا أنا غائب فانى لم أرض أن يدخل منزلى فى غيبتى فيقاعد جوارى ويخلوا بهن فكلمت المرأة أخاها فقالت ان زوجى ختنه يكره أن تدخل منزله وهو غائب فحلف بطلاق امرأته وبعث رقبه لا يدخلن منزل أخته أبدا فى مغيبه ومحضره الا أن يمنعه ختنه او أو بحجبه هو بنفسه فان منعه ختنه أو بحجبه فامراته طالق وعليه رقبه انه لا يعود إلى دخول بيت أخته ابدا حتى يموت ثم ان الأخت سألت زوجها أن لا يمنعه ولا يحجبه فحلف بمثل يمين الفتى لا يمنعه ولا يحجبه من دخول منزلى بغير محضرى فحجبه ومنعه فقال له يا هذا لا تدخل منزلى بغير اذن الا بمحضرى ثم إن الفتى ندم فى يمينه وشق عليه الحجب عن دخول بيت أخته فطلب المخرج ليمينه كيف يصنع قال يطلق امرأته تطليقه ثم يدعها حتى تنقضى عدتها منه ويهب كل رأس كان يملكه يوم حلف ثم يدخل بيت أخته بمحضر ختنه قلت فان رجعت إليه الرقيق بعد ذلك قال لا يحنث قلت لم قال لان الجنث وقع بدخول البيت فانما ينظر إلى حاله يوم وقع عليه الحنث وإن دخل وفى يده من الرقيق الذى كان يملكها يوم حلف فقد حنث وإن لم

يكن يملك شيئاً من الرقيق الذى كان فى ملكه يوم حلف حتى دخل لم
يحث قلت له فان لم يحلف بعق رأس معلوم من رقيق وانما قال على عتق
رقبه ولم يقل من رقيقى قال سواء عليه قال من رقيقى أو لم يقل ولا يقع
العتق عليه الا فيما كان يملكه من رقيقه يوم حلف فاذا ازال ملك الرقيق
عن نفسه قبل ان يدخل منزل ختنه ثم دخل المنزل ولا ملك له على
الرقيق فلا حث عليه لاني لا انظر إلى يمينه يوم حلف وانما انظر إلى فعله
يوم وقع عليه الحث فان كان فى يده شئ من رقيقه الذى حلف يعتق
رقبه أخرجت الرقبه وإن لم يكن فى يده شئ منها لم يحث قلت فلم
أمرته أن يهب رقيقه ثم يدخل بيت أخته وهو لم يحلف بعق شئ من
رقيقه قال ليس بهذا أمرته بأن يهب رقيقه قلت فلم اذا أمرته يهبها قلت
انما أمرته بذلك لثلاثا يجب عليه فيما يملك عتق رقبة اذا أخرج الرقيق من
يده بهبة أو صدقة ثم دخل بيت أخته وليس فى يده شئ من الرقيق
ما يخرج من عتق رقبه ولا مال يجب عليه فيه عتق رقبه ثم اكتسب بعد
دخول البيت وبعد الحث مالا أو رجعت إليه تلك الرقبه فليس عليه فى
ذلك المال الذى اكتسب ولا فى تلك الرقيق التى ارتفعت حث لانه
قدمه فى حال لا يملك فيه شيئاً ولا يجب عليه فيه عتق رأس لم يكن
يملكه يوم حث قال ولذلك أمرته بعق رقيقه أو بصدقتهم أو باخراجهم
من ملكه لثلاثا يجب عليه بعد ذلك عتق رقبه قلت فرجل قال لامرأته إن
لم يقدم فلان إلى سنة فأنت طالق ثلاثا . قال هى امرأته يطأها إلى سنة

فان قدم فلان والا فقد بانت منه بثلاث تطليقات قلت فرجل قال لامرأته أنت طالق إلى سنة قال هي امرأته يطأها إلى سنة فاذا جاءت السنة فهي طالق كما قال قلت فرجل قال لامرأته إن لم اقض غريمي سنة فأنت طالق قال إن لم يقضى غريمه إلى أربعة أشهر فقد بانت منه امرأته بتطليقه بآينة فان مسها قبل أن يقضى غريمه فقد حرمت عليه ولا تحل له أبدا .

قلت فما تقول أنت في قول الربيع قال لست آخذ بقوله ولكن أقول إن لم يقض غريمه إلى سنة فهي طالق كما قال وله أن يطأها إلى سنة كما وقت فاذا جاء الوقت الذي وقت ولم يقض غريمه فهي طالق كما قال وإن مات الزوج أو ماتت المرأة فيما دون السنة فيها زوجان لكل واحد منهما من صاحبه الميراث قلت فرجل قال لامرأته إن دخلت دار فلان فأنت طالق فدخلت وهو لا يشعر فعلم بعد انتضاء العدة قال إن وطئها بعد ما دخلت الدار وبعد ما بانت منه بالطلاق من غير أن يستشهد شاهدين على مراجعتها فقد حرمت عليه أبدا أو لو نكحت أزواجا غيره فماتوا عنها أو طلقوها لم تحل له أبدا لما ركب منها من وطئ الحرام قلت فرجل قال لامرأته إن دخلت دار فلان فأنت طالق فدخلت رأسها ويديها قال ليس ذلك بدخول حتى برجلها فاذا دخلت برجلها فقد دخلت لأن الجسد تابع للرجلين قلت فرجل قال لامرأته إن دخلت دار فلان فأنت طالق

ثلاثا فباع فلان الدار فدخلت قال ان لم يقل دار فلان هذه فليس بشيء
وان كان قال دار فلان هذه فقد وقع الطلاق .

قلت فرجل قال لامرأته ان خرجت من باب دارى فأنت طالق بنوى
إلى أهلها فخرجت إلى غيرها قال قد وقع عليها الطلاق الا أن يكون نوى
واشترط إن خرجت إلى أهلها وان نوى ذلك ولم يتكلم به فلا طلاق عليه
فيما بينه وبين الله فهي وفي القضاء .

قلت طالق ثلاثا قال إن راجعها في عدتها فقد بانت منه بثلاث
تطليقها ولا يحل له حتى تنكح زوجا غيره وإن راجعها بعد ما انقضت
عدتها منه فان يدخل عليه الطلاق .

قلت لم قال لانها في الباب الاول امرأته ما لم تنقض عدتها فان هو
راجعها وقع عليه الطلاق لانها امرأته ألا ترى أنها يتوارثان في العدة
ويلحقها طلاقه وظهاره وإيلاؤه ما كانت في العدة فاذا انقضت لم يتوارثا
ولم يلحقها طلاقه ولا ظهاره ولا إيلاؤه لانها ليست له بامرأة بعد انقضاء
العدة وهي بمنزلة من طلق مالا يملك قلت فرجل قال لامرأته إن لم أتزوج
عليك فأنت طالق فتزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها قال قد اجزاه
ذلك عند وقدير في يمينه والمرأة امرأته .

قلت فرجل قال لامرأته إن تكلمت بأول من أن تقولى انى أحبك فانت طالق فتالت سبحانه الله العظيم انى أحبك قال قد وقع عليها الطلاق قلت لم قال لا سبقت بسبحان الله العظيم اولا وقد قال لها إن تكلمت بأول من أن تقولى انى احبك فانت طالق فكان كلامها أولا سبحانه الله العظيم فوجب عليه ذلك الطلاق لانها حشته فيما حلف عليه قلت فرجل حلف بطلاق امرأته لا يكلم فلانا فلقيه فسلم عليه قال قد وقع عليه الطلاق قلت لم قال لان السلام كلام قلت فلو أنه حلف لا يكلم فلانه فمر عليه فى قوم فسلم عليهم قال لا لأن هذا ليس كالاول ولا أراه كلمه اذا سلم على القوم جميعا قلت فما الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الأولى قال فرقهما بين قلت بين لى ذلك قال لانه حلف لا يكلم فلانا فلقيه وحده فسلم عليه فقد كلمه اذا قصد له بالسلام فكلمه وأما اذا مر على قوم وهو فيهم فسلم عليهم جميعا ولم يقصد بالسلام إليه ولم يكلمه فلا أراه حينئذ كلمه ولا أراه حائثا فى يمينه .

قلت فرجل قال لامرأته انت طالق أن اكلت لحما فأكلت سمكا قال قد وقع عليها الطلاق قلت لم وانما حلف عنها إن اكلت لحما فأكلت سمكا والسمك غير اللحم قال اللحم لحم والسمك منه وهو لحم سماه الله عز وجل فى كتابه لحما قال الله تعالى وهو الذى سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طريا يعنى بذلك السمك سماه الله لحما قلت إن هؤلاء بعضهم

يقول لا حنث عليه الا أن تأكل امرأته اللحم المجتمع عليه لأن اللحم عندنا لحم والسّمك سمك وهو عندنا غير اللحم .

قال ليس فيما يقولون شيء والسّمك في كتاب الله تعالى لحم كما ذكرت لك وهو في قولنا حانث لأن امرأته أكلت ما سماه الله لحماً . قلت فرجل قال لامرأته أنت طالق إن فعلت كذا وكل مننجن قال الحين ستة أشهر قلت فإن قال لها إن فعلت كذا وكذا منه زمان قال الزمان سنة قلت إن قال لها منذ دهر قال الدهر سنة قلت فرجل قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله قال هي طالق عند عامة أصحابنا واما أنا فلا أرى طلاقاً هاهنا قلت لم قال لأنه استثنى في يمينه بقوله إن شاء الله ولا حنث على رجل في يمين حلف بها إذا رسل كلامه بالاستثناء . قلت أو يجوز الاستثناء عندك في الطلاق قال نعم وفي الإيمان كلها ولا حنث على رجل في يمين إذا استثنى فيها ما كان من الطلاق أو غيره من الإيمان وقد خالفني في ذلك عامة أصحابنا ففرقوا بين الاستثناء في الطلاق وفي غيره من الإيمان وأجازوا الاستثناء في كل يمين غير الطلاق ولم يحيزوه في الطلاق وهو واحد كله إن جاز الاستثناء في الإيمان فهو جاز في الطلاق وإن لم يحز في غير الطلاق فإنه لغير جاز في الطلاق وما بينهما فرقه وكل واحد منهما قياس لصاحبه قلت فرجل قال لامرأته إن شئت طلقتك ولم يشأ شيئاً قال إن شاء طلق وإن شاء أمسك قلت لم كان في يده قلت فإن قال

لها إن شئت طلقتك قالت قد شئت وقال هذه أيضاً الأمر إليه فيها إن شاء
طلقها وإن شاء أمسكها قلت لم قال لأنه قال لها إن شئت طلقتك
فوعدها إن شاءت طلقها ثم أخبرته إنها قد شاءت ذلك فإن شاء هو أوفى
لها بما وعدها وإن شاء أخلفها ما وعدها قلت فرجل قال لامرأته أنت
طالق إن شئت فقالت قد شئت ثلاثاً قال ليس لها إلا واحد قلت لم قال
إنما قال لها أنت طالق إن شئت فجعل المشيئة على واحد فقالت قد شئت
ثلاثاً ولم يجعل لها المشيئة في ثلاث وإنما جعل المشيئة في واحد يقوله لها
أنت طالق إن شئت لا يكون طلاقاً إن شأت إلا واحداً قلت فرجل قال
لإمرأته أنت طالق ثلاثاً إن شئت فقالت قد شئت قال هي طالق ثلاثاً
قلت لِمَ قال لأنها جعلها طلاقاً ثلاثاً إن شاءت أن تكون طالقاً ثلاثاً قلت
فرجل قال لإمرأته أنت طالق أشئت قال إن قالت هي طالق ثلاثه فهي
طالق كما قالت وكما شاءت من الطلاق وإن قالت لا أشاء شيئاً
فلا شيء قلت فرجل قال لإمرأته أنت طالق كم شئت وما شئت وقالت
لا أشاء شيئاً قال هو واحد فإن شاءت واحداً فهي تلك الواحدة وإن
شاءت اثنتين فاثنتين وإن شاءت ثلاثاً فثلاثاً قلت فرجل قال لإمرأته إن
فعلت كذا وكذا فلا تكوني لي بامرأة قال ليس بشيء قلت فإن قال لها لم
تمس لي في حبالى قال قد وقع عليه الطلاق قلت فرجل قال لامرأته إن
فعلت كذا وكذا إلا طلقتك قال فليكفر عن يمينه ويحبس امرأته لأن
ذلك ليس بشيء قلت فرجل قال لإمرأته أذهبي عني فتزوجي قال أمرها

بما لا يجوز لها ولا له وذلك إلى نيته فإن نوى بذلك طلاقا فلا طلاق ولا شيء قلت فأربعة شهدوا على امرأة أنها قد زنت أحدهم زوجها قال حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن بن عباس أنه قال يلاعنها الزوج ويجلد الآخرون وأما أنا فلان أرى ألا أجوزهم شهاده إذا جاءوا جميعاً معا رجعت المرأة وإن جاءوا متفرقين يلاعن الرجل ويجلد الثلاثة قلت فثلاثة شهدوا على الزاني قال بلغنا عن الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه أبو بكر وشبل بن معبل ورجل آخر أثنوا الشهادة وجاء زيد وقال أنى نظرت منظراً قبيحاً ونفساً عاليه فدرء الحد عمر عن الرجل والمرأة وجلد الثلاثة قلت فرجل قذف امرأته وهى صم بكم قال يجلد ولا يلاعن قلت لم قال لأنها بمنزلة الميتة قلت فرجل لاعن امرأته ففرق بينهما السلطان هل لهما أن يتزوجا قال بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال إذا تلاعن الرجل والمرأة فرق بينهما ولا يجتمعان أبدا فيقول عمر نأخذ وعليه ونعتمد لأن السنة فى المتلاعنين تمامدا على اللعان ففرق بينهما ولا يجتمعان أبداً قلت فرجل يقر بولد ثم ينكر امه قال إذا بولده منها ثم انكر لزمه الولد بغضا رسول الله ﷺ لأنه عليه السلام قضا أن الولد للفراش وللعاهر الحجر والعاهر هو الزانى قلت افيلا عنها ولدها قال إنما اللعان بين الرجل وإمرأته إذا ادعى اندراءها تزنى فيشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة إن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم قال ويدراء عنها العذاب إن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين

والخامسة إن غضب الله عليها إن كانت من الصادقين وإنه جاءت السنة في اللعان بين الرجل وإمرأته إذا ادعى أنها خائنه في نفسها وإنه فذراءها تزنى وأنه شهد عليها إنه عايز ذلك منها فحكم الله بينهما باللعان بدعواه التي يدعى وأما إذا أنكر ولده عده أقربيه أو بعد ما ولد على فراشه فيلاعنها بذلك فهذا لا نعرف في سنة اللعان ولو نعلم أن رسول الله ﷺ لاعن بين المرأة وزوجها في إنكار زوجها ولده بعدما أقربيه وبعد ما ولد على فراشه لأخذنا به وإنما اللعان في المرأة وزوجها بالزنا وادعائه عليها أنه عاين ذلك منها فلاعن بينهما النبي ﷺ بهذه المنزلة لاغيرها فهذا حكم اللعان لا يقع إلا بهذا الوجه الذي أوقعه به النبي ﷺ وحكم به من بعده فذلك السنة التي يحكم بها من بعده إلى يوم القيامة . قلت فرجل يقر بولده ثم ينكر بعدما طلقها أو ماتت قال بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال إذا أقر الرجل بولده طرفه عين فليس له أن يتنفي عنه قلت وكذلك إذا أقر بولده من الأمة ثم أنكر قال إذا لولده يوماً واحداً ألزمه أبداً في قولنا وإنما أخذنا في ذلك بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت فرجل يبطأ أمته ثم ينكر قال يلزمه إذا كان يبطأها وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ما بال رجال يقع أحدهم على جارته ثم يدعها تخرج فإذا ولدت انتفا من ولدها وأيم الله لا أجد رجلاً فعل ذلك إلا لزمه ولدها فإن شتم فأمسكوهن وإن شتم فسرحوهن قلت فرجل قال لامرأته قد رأيتك تزنين قبل أن أتزوجك قال

قد اختلف في ذلك العلماء فقال بعضهم بينها الملاعنه لأنه لم يقل ذلك إلا وهى فى ملكه وبعضهم يقول يجلد ولا ملاعنه بينهم وهى إمرأته وبهذا القول نأخذ وأصحابنا عليه يعتمدون وهو أحسن القولين عندى .

باب ميراث ولد الملعنة

قلت فما ميراث ولد الملاعنة قال ميراثه كله لأمه عندنا فإن لم تكن له أم فلعصبتها قلت فامرأة ولدت لسته أشهر قال إن امرأة رفعت إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولدت لسته أشهر فأمر برجمها فقال على ابن أبى طالب يقول الله عز وجل وحمله وفصاله ثلاثون شهر وقال والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فالحمل ستة أشهر والفصال أربعة وعشرون شهرا فلم يرحمها قلت فإن ولدت لأقل من ستة أشهر قال لا يلزم الزوج الولد والمرأة فاسقة عند المسلمين وقد بلغنا أن امرأة على عهد النبي عليه السلام ولدت لأربعة أشهر فرجمها النبي عليه السلام ولم يلحق الولد بزوجها وإنما ذلك اقرار منها بالزنا وكانت محصنة قلت فرجل ادعى ولدا على فراش آخر قال لا يجوز ذلك لمن ادعاه ولا يثبت له دعوى بذلك والولد للفراش

وللعاهر الحجر قلت فالمرأة تزوجت زوجاً ولها زوج قال ايما امرأة تزوجت زوجاً ولها زوج فن غير أن يطلقها أو يموت عنها أو تقوم بينه بموته أو طلاقه فإنها ترجم قلت فإذا رجعت فكيف بميراث زوجها منها قال قد اختلف العلماء في ذلك فبعضهم يرى أن الميراث له منها وبعضهم يقول لا ميراث له منها لأنها قد بانت منه قبل موتها وحرمت عليه وخرجت من ملكه وبعضهم يقول له الميراث لها لأن الحد قد وقع بموتها فوجب له الميراث منها فلا يحرم بها بغيتها عليه وخيانتها له الميراث الذي وقع بموتها . قلت فكيف بصداقها منه قال ليس لها صداق لأنها فجرت بخيانتها له وأبطلت صداقها بذلك وقد كان بعضهم يقول بل يأخذ في مالها جميع ما وصل إليها منه وما أبعد أن يكون ذلك عدلاً لأنها خانت في نفسها وأبطلت بذلك حقها ووجب له أخذ ما أخذت منه في صداقها قلت فرجلان اجتمعا على امرأة في ظهر واحد وادعيا الولد جميعاً .

قال إن عرف الأول منها فالولد للذي وطئ أولاً وإن لم يعرف الأول منها فالولد لهما جميعاً يرثها ويرثانه قلت أيدعا له القافه كما روى هؤلاء عن عمر قال ولو نعلم أن عمر فعل ذلك لأخذنا به ولأثرناه عما سواه إن شاء الله وما أحب لأحد أن يأخذ بأمر القافه لأنهم يخطون كثيراً قلت فالأمة يستكرهها العبد قال صداقها في رقبته فهو بذلك عبد لها قيل فإن كان ثمنه أكثر من صداقها قال فهو عبد لها قلت فبكر زنا قبل أن

يدخل بامرأته قال بلغنا أن علي بن أبي طالب في مسيره إلى صفين أمر
برجمه ثم قال ردوه على فقال أدخلت بأهلك قال لا فحده الحد قال
وكذلك بلغنا عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال عليه الحد
ولا يرجم عليه حتى يحصن قلت فبكرزنت قبل أن يدخل بها زوجها قال
يقام عليها الحد ولا رجم عليها حتى تحصن .

باب الحر تكون تحته الأمة

والعبد تكون تحته الحرة فكيف يطلقها

قال بلغنا عن ابن عباس أنه قال الصداق للنساء وعليهن العدة
حدثني بذلك أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة عن جابر ابن زيد قال الطلاق
للنساء وعليهن العدة لأن تفسير قوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف
أو تسريح باحسان قال تفسير ذلك أن الرجل أحق بامرأته في تطليقتين
قلت فما الذى يصلح أن يرى الرجل فى مطلقته وهل يصلح أن يستأذن
عليها وهل تترين له قال بلغنا أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه طلق
امراته تطليقة واحدة فكان يحيد عن بابها ويستأذن عليها إذا دخل عليها
وقد كان أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة يقول يتنحى ويسلم ولا يستأذن
عليها وتشوف وتتصنع ولا يرى لها رأساً ولا بطناً ولا رجلاً ولكن ينام
معه فى البيت وكذلك الكحل والمشط والخضاب تفعل المطلقة واحدة
هذا كله لزوجه لعله أن يراجعها قلت أخبرنى عن الحرة التى لا تحيض

كيف يطلقها زوجها . قال قد فسرت لك ذلك في مسألة قبل هذا في أول الطلاق إذا أراد الزوج أن يطلق امرأته التي لا تحيض أو التي يئست من المحيض فإنه شاء أن يطلقها في شهر تطليقة عند رأس كل هلال قلت فالحبلى كيف تطلق قال الحبلى ليس ممن تحيض فتعتد بالحيض ولكن يطلقها واحداً متى شاء فإذا شاء راجعها ما لم تضع قلت فرجل طلق امرأته وهى حايض قال بلغنا أن عبد الله بن عمر بن الخطاب طلق امرأته وهى حايض فسأل عمر النبي عليه السلام عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر من حيضتها سوى الحيضة التي طلقها فيها فإذا طهرت فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قال لى هذه العدة التي أمر الله بها قلت أعتد بتلك التطليقة قال نعم وهل يكون إلا كذلك قلت فالغايب عن امرأته كيف يطلقها قال يكتب لها إذا حضت ثم طهرت من حيضتك فاعتدى فإن كانت حاملاً فاستبان حملها كتب بطلاقها قلت فرجل طلق امرأته ثلاثاً جميعاً قال بانث منه امرأته وعصى ربه وحرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره وقد أخطأ السنة من فعل ذلك ومعصية الله فى ذلك أعظم لأن الله إنما أمر أن يطلق للعدة وقال لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً يعنى أن يحدث رجعة بعد فيندمان وكان يقول لا يندم أن أبدا من طلق للعدة التي أمر الله بها قلت فرجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها قال حدثني أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أنه قال واحد وهى أملك بنفسها قال تفسير ذلك

أن الزوج إذا لم يدخل بامرأته فليس بيده شيء من الطلاق إلا واحداً ما لم يمسه فإذا زاد على واحد لم تعد بزيادته التي زاد كما أن المدخول بها طلاقها ثلاثاً وإن طلقها ستة مضى عليها في ذلك ثلاث ولا تعد بزيادة التي زاد على الثلاثة فافهم ما فسرت لك من ذلك الوجه الذي من هذه الوجوه التي خالفنا فيها قومنا بين وبين واضح قلت فرجل طلق امرأته ثلاثاً في مرضه قال بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كتب فيها إلى شريح أنها ترثه ما كانت في العدة ولا يرثها تفسير ذلك عندنا ووجه قول عمر رضى الله عنه إذا طلقها أضراراً فراراً من الميراث إنها ترثه ما كانت من العدة قلت فرجل شهد على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً وأنه غشيها بعد ذلك .

قال حدثني مسلم بن أبي كريمة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أنه قال يفرق بينها بشهادة رجلين أو ثلاثة وإن شهد عليه أربعة أقيم عليه الحد إذا كان قد غشيها قلت فرجل طلق امرأته فجحد قال ترافعه إلى السلطان فتحلفه ثم تقيم عنده هذا في باب القضاء وأما في ما بينها وبين الله فلا يسعها ولا يحل لها أن تقيم عنده وهو مقيم على معصية الله ولتطلب فراقه بكل ما تقدر عليه ولو تفتدى بما لها اجمع ولا تدعه أن يطأها حراماً قلت فإنى أبى أن يقبل فداءها وكره مفارقتها . قال فلتهرب منه حيث لا يقدر عليها قلت فإن فعلت وقدر عليها قال مما الذى عسيت

أن أقول لك وقد اجتهدت وأدت الذى يحق عليها . قلت فإذا لقيها الأمر فلم تقدر على فراقه ولا الهروب من حيث لا يقدر عليها اتأمرها بالمقام عنده قال نعم وهل تقدر البائسة على غير ذلك ولكنى أراها بعد ما ذكرت لك من هذه الأمور التى أعيها أن لا يأتيا إلا وهى كارهة النفس لا تقدر فى نفسها على غير ذلك ولا تنترين له ولا تتطيب ولا تنكح ولا تمشط له قلت فامرأة ادعت أن زوجها طلقها فجحد فرافعته إلى السلطان قضى له بها فمات فهل ترثه قال لا ترثه وتتخذ بقولها الأول وقد زعم بعض أصحابنا أنها إن كذبت نفسها فيها تجر إليها الميراث فيقبل منها ذلك وتجريه إلى نفسها ميراثها ولكن لا أنظر إلى تكذيبها نفسها وأحرمها الميراث بقولها الأول الذى أقرت به قلت فرجل يأمره أبوه وأمه أن يطلق امرأته فقال إن لأبيه عليه حقاً ولأمه عليه حقاً فإنما حقها عليه فى الطاعة لهما بالمعروف والطلاق ليس من المعروف إن شاء لم يطعها فى ذلك إلا أن يكون أمراه أن يطلق امرأته وقد استحقت ذلك لمعصية الله وخالفت أمر الله وخانته فى نفسها فلا يجوز له حينئذ إلا الطاعة لهما فيما أمراه به فى طلاقها قلت فرجل قال إن تزوجت فلا نه فهى طالق وكل امرأة أتزوجها فهى طالق قال لا طلاق عليه ولا عتق إلا بعد ملك وقد بلغنا عن معاذ بن جبل عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال لا طلاق لمن لم ينكح ولا عتق لمن لم يملك ولا يمين فى قطع الرحم ولا نذر فى معصية وبلغنا مثل ذلك عن على ابن أبى طالب أنه قال لا وصلى فى

الصوم ولا رضاع بعد فطام ولا صوم يوم العيد ولا يتم بعد احتلام ولا ايلاء إلا بعد نكاح وكان ابن عباس يتلو هذه الآية يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها قال ابن عباس ألا ترون أنه لا يكون الطلاق إلا بعد النكاح وبلغنا عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال لا أبالي لو طلقت مائة مرة من قبل أن أملك أو مسست هذه السارية إنما الطلاق بعد النكاح .

قلت وكذلك إن قال ان تزوجتها فهي على كظهر أمي فقال نعم الأم في ذلك عندنا واحد لا طلاق ولا عتق إلا فيما يملك قلت فرجل طلق امرأته ثلاثا وهي حامل قال لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره قلت فرجل طلق امرأته تطليقتين ثم طلقها الثالثة قبل أن يراجعها قال عدتها من أول طلاقها قلت إن بعض الفقهاء يقول إن عدتها في آخر طلاقها قال الأمر عندنا كما وصف لك أن تعتد من أول طلاقها لأنها تجرى في عدتها من أول طلاقها فهي على ما كانت عليه قبل أن يحدث لها التطليقة الثالثة قلت فرجل طلق امرأته ولم يشهد وراجعها ولم يشهد قال بئس ما صنع طلق لغيره وراجع لغير السنة فليستغفر الله ولا يعود وليشهد على طلاق امرأته وعلى مراجعتها هذا إذا لم يدخل بها وإن دخل بها بغير بينة فقد حرمت عليه ابداً ولو نكحت أزواجاً غيره ماتوا عنها أو طلقوها لم تحل

له أبداً قلت فرجل طلق امرأته علانية وراجعها سرّاً ولم يعلمها بذلك حتى انقضت عدتها قال حدثني أبو عبيدة عن أبي الشعثاء جابر بن زيد أنه كان يقول من أعلن الطلاق وأسر المراجعة اجزأ طلاقه ولا مراجعه له عليها وبلغنا أن رجلاً طلق امرأته علانية وراجعها سرّاً وشهد على ذلك رجلين وأمرهما أن يكتبا ذلك عنه فكثما ذلك حتى انقضت عدتها فتزوجت واختصما إلى علي بن أبي طالب فاتهم بشاهدين ولم يجعل له عليها رجعة .

قلت فرجل طلق امرأته علانية ثم خرج إلى السفر وأشهد على مراجعتها وكتب بذلك فلم يبلغها الكتاب حتى انقضت عدتها وتزوجت .

قال حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد أنه كان يقول إذا علمها الطلاق وأشهد عليه ثم أشهد على الرجعة قبل أن تنقضي عدتها فلم يبلغها ذلك حتى تزوجت فلا سبيل له عليها قلت فرجل طلق امرأته فكثمها ذلك ولم يراجعها حتى انقضت عدتها لكي تعتد في بيتها قال لا بأس بذلك وقد بلغنا أن شريحاً طلق امرأته وكثمها ذلك لكي تعتد في بيتها فلما انقضت عدتها أعلمها بذلك ولكن أشهد على ذلك كله .

قلت فرجل طلق امرأته واحداً أو اثنين ثم تركها حتى انقضت عدتها

وتزوجت زوجاً غيره فطلقها أو مات عنها فراجعها الأول على كم تكون عنده قال حدثني أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة عن أبي الشعثاء جابر بن زيد عن أبي عباس أنه كان يقول نكاحاً جديداً و طلاقاً جديداً وبهذا عامة أصحابنا يأخذون وعليه يعتمدون وأنا نخالفهم في ذلك إنها على ما بقي من طلاقها قلت له حينئذ فكيف رغبت عن قول أصحابنا وخالفتم فيه وقد يروونه عن ابن عباس وعمن تأثر هذا القول الذي أخذت به هذه المسئلة أنها على ما بقي من طلاقها قال لم أخذ ذلك عن رأى ولم أرغب فيه عن قول أصحابنا ولم أترك قول ابن عباس رغبة الى قول ولكن أثرت ذلك عن غير واحد من أصحاب النبي عليه السلام إنه قضى بما بقي من طلاقها وكذلك ينبغي أن يكون في القياس الصحيح قلت فرجل طلق امرأته واحداً أو اثنتين ثم مات أحدهما في العدة قال ليس بين العلماء في هذا اختلاف إنها يتوارثان في العدة قلت فرجل طلق امرأته وراجعها قبل أن تغسل من الحيضة الثالثة قال الأمر في ذلك عندنا أن زوجها أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة وقد بلغنا عن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب أنها اختصم إليه في ذلك وعنده عبد الله بن مسعود فقال عبد الله بن مسعود احكم بينهما فقال ابن مسعود هو أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة قال عمر نعم ما قضيت ولو قضيت بغير ذلك لرددت عليك . قال فردها عليه جميعاً قال وحكم بذلك أبو موسى الأشعري في رجل وامرأته تخاصما إليه فقضى

بينهما فيها بذلك فبلغ ذلك عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فسأله عنها فقال له كيف قضيت بينهما فأخبره بقضاة فيها فقال لو قضيت بغير ذلك لا وجعت لك رأسا وأصحابنا في هذا كلهم مجتمعون وعليه متفقون ليس بينهم فيه اختلاف قلت أئيل قد روى الناس هذه المسئلة عن عايشة أم المؤمنين رضى الله عنها وزيد بن ثابت أنها كانا يقولان إذا دخلت في الحيضة الثالثة فهى أحق بنفسها ولا رجعة لها جميعاً فيها وقد بانت منه وملكت نفسها قال وهذا القول يقوله أهل المدينة ويأثروه عن عايشة وزيد بن ثابت والعامّة من فقهاءنا أهل العراق أن صاحبها أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة قلت فرجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجت فلم يدخل حتى طلقها أو مات عنها هل ترجع إلى الأول .

قال لا ترجع إلى الأول حتى يغشاها الآخر وقد بلغنا أن امرأة على عهد النبي عليه السلام طلقها زوجها فحلف عليها عبد الرحمن بن الزبير فطلقها فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته هل ترجع إلى زوجها الأول فقال لما هل غشيك الآخر فقالت ما كان عنده بأغنى من هذب ثوبى هذا . فقال رسول الله حتى تذوقى من عسيلة غيره فقالت يا رسول الله قد غشيتى فقال اللهم إن كانت كذبت فاحرمها إياه فأنت أبا بكر فلم يرخص لها فأنت عمر فلم يرخص لها قلت فرجل طلق امرأة نصرانية فتزوجها نصرانى فدخل بها ثم طلقها أو مات عنها هل ترجع إلى الأول

قال نعم ترجع إليه وتحل له إذا لم ترد مخادعة ولا إحلالاً قلت فرجل طلق امرأته فتزوجت مملوكاً باذن سيده وهى لا تعلم أنه مملوك ودخل بها هل ترجع إلى زوجها الأول قال نعم ترجع إلى زوجها الأول بغشيان سيده قال وحدثنى أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة أنها لا تحل حتى تنكح زوجاً غيره قلت فرجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجت مملوكاً باذن سيده فدخل بها والمرأة لا تعلم ثم علمت فأنكرت ففرق بينهما هل ترجع إلى زوجها الأول بنكاح هذا قال لا يعجبني قلت فرجل تزوج امرأة ليحملها الزوج كان قبله طلقها ثلاثاً قال بلغنا عن ابن مسعود عن النبي عليه السلام أنه قال لعن الله المحلل والمحلل له .

قال وحدثنى أبو عبيدة مسلم قال إنما كان فسادها من قبل الزوج الآخر إذا كان يريد بذلك الإحلال فإن علم الزوج بذلك فلا تراجعها وإن يرد الإحلال كلاهما فإنها يتراجعان قلت فرجل تزوج امرأة لم تحل له يومئذ ففرق بينهما ثم يتزوجها بعد على كم تكون عنده قال تكون عنده على ثلاث تطليقات ولا تعتد بذلك الفراق شيئاً قلت أخبرنى عن قول الله تعالى ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا قال تفسير ذلك إذا كان الرجل يطلق امرأته فيدعها حتى إذا كان عند انقضاء العدة راجعها ثم طلقها ليطول عليها العدة قلت فما تفسير قول الله تعالى أيضاً وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن قال بلغنا إنها نزلت في

معقل بن يسار كان زوج أخته رجلاً قدر عليها المدينة فرغب فيه معقل
فزوجته أخته فكان بينهما شيء ثم طلقها تطايقه فلما انقضت عدتها خطبها
وأراد أن يزوجه فغضب معقل وقال زوجتها له ثم طلقها لا ترجع إليه
حنفا عليه فأنزل الله الآية والله يعلم وأنتم لا تعلمون . يقول الله حاجته
إليها وحاجتها إليه .

قلت وما تفسير قوله ولا تتخذ آيات الله هزوا قال بلغنا أن رجلاً
يطلق وإذا سئل قال كنت لاعبا ويعتق وإذا سئل قال كنت لاعبا ويتزوج
وإذا سئل قال كنت لاعبا فانزل الله ولا تتخذوا آيات الله هزوا وقال
عليه السلام من تزوج لاعبا أو طلق لاعبا أو اعتق لاعبا فهو جازع عليه
قال وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول أربع مهيات مغلفات
مقفلات ليس فيهن ردة النكاح والطلاق والعتق والنز .

وبلغنا أن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله ما أفلت السفهاء من
إيمانهم فلا تقيلوهم العتق والطلاق قلت فرجل يخلف بالطلاق قال كان
ابن عبيدة يروى عن جابر بن زيد أنه كان يكره ذلك وقال لا ينبغي
لأحد أن يحد من حدود الله . زيادة وقعت في بعض نسخ الطلاق .

قلت أخبرني عن شهادة النساء هل تجوز في الطلاق قال حدثني أبو

عبيدة عن شهادة النساء أنها لا تجوز وحدهن وإن كثر عددهن إلا
ومعهن رجل قلت بأى شىء يجوز فيه بغير رجل قال حدثنى أبو عبيدة
عن أبى الشعثاء جابر بن زيد أن شهادتين جازيه فى الرضاع وفى القدر
والرتقا والولد المنفوس الذى خرج وبه حياة وفيما لا ينظر إليه الرجال
فشهادتين فيه جائزة قلت فكيف تقول أنت فى ذلك قال أقول فى ذلك
بقولهم فى جميع ما ذكرت من المسائل ما خلا الرضاع فإنى لا أجيز
شهادة المرأة الوحيدة ولا العدد الكثير حتى يكون معهن رجل قلت فلم
قال لأن الرضاع ليس كباطن مما لا يظهر من هذه الأشياء التى لا تخل
للرجال أن ينظروا إليها والرضاع ظاهر يرى ولا تجوز فيه شهادة النساء
وحدهن أو يموت عنها وله منها أولاد غلمان وجوارى فيريد الرجل أولاده
وهم صغار وكبار ومراحمين أو يريد الولى بعد موت الزوج قبضهم
ونزعهم من أمهم وتأبى الأم أن تدفعهم إلى الأب المطلق أو الولى من
العصبة بعد موت الأب فسرلى ذلك وما الحكم فيه قال أبو عبيدة فى
هذه المسئلة فى الطلاق والموت أن الأم أحق بالولد الصغير الموضع ما
لم تتزوج فإذا تزوجت فالأب أحق بولده وله أن ينزعه منها وبذلك قول
الخليفتين أبو بكر وعمر رضى الله عنهما وأئمة الهدى من بعدهما قال وإذا
مات الأب فالعصبة أولى بالولد الصغير الموضع أيضاً إذا تزوجت الأم
وأحق من العصبة بعد الأب أب الأب لأنه عندنا أب إذا لم يكن أب
يجرى مجرى الأب وينزل منزله فى الحكم وإن لم يكن الجد فالأخ من

الأب والأم والأخ من الأب إن لم يكن الأخ من الأب والأم وإن لم
يكن الأخ من الأب فالعم أحق إن كان أخ الأب من الأب والأم وإن لم
يكن العم أخ الأب من الأب والأم فالعم أخ الأب للأب فإن لم يكونوا
فابن العم من الأب والأم وبعده ابن العم من الأب وكل هؤلاء أحق
بالولد .

تم كتاب الطلاق بحمد الله وحسن عونه

ويتلوه كتاب الهبة والنحلة

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الهبة والنحلة

سأل أبو المؤرج عمر بن محمد عن رجل يهب هبة هل له أن يرجع فيها قال حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي عليه السلام قال العائد في هبته كالعائد القي في فيه .

قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة من وهب هبة طائعاً غير مكروه ولم يذكر ثواباً ولم يتعرض له مضت هبته ولا ثواب له هكذا وجدته مكتوباً والله أعلم بصحته . قال ابن عبد العزيز بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول الواهب ثلاثة هبة يراد بها وجه الله وهبة يراد بها وجه الناس وهبة يراد بها الثواب يرجع فيها صاحبها إذا لم يصيب منها ثواباً .

قال وحدثني أبو المؤرج أن المرأة إذا وهبت لزوجها على طمع ترجع

فيها إذا شاءت قال ابن عبد العزيز بلغنا عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أنه قال من وهب هبة لذى رحم فهي جائزة ومن وهب هبة لغير ذى رحم يريد الثواب فهو يرجع فيها إذا شاء قال ابن عبد العزيز هذا إذا كانت عنده قائمة بعينها ولم يبيعها .

قلت لأبى المؤرج فالرجل يهب الهبة ثم يرجع فيها وقد زادت ونمت عند الموهوب له قال إذا كان إنما وهب له ليشبهه على هبته فلم يشبهه فله أن يرجع فى قيمة تلك الهبة يوم وهبها وقال أبو المؤرج حدثنى بذلك أبو عبيدة قال ابن عبد العزيز لا يرجع فيها إذا زادت ونمت عند الموهوب له وإنما له أن يرجع فيها إذا كانت قائمة بعينها وإذا نقصت أيضاً يرجع فيها وأما إذا زادت ونمت فليس له أن يرجع شيئاً منها .

قلت لأبى المؤرج الرجل يهب الهبة لامرأته ثم يبدوله فيرجع فيها قال لا يرجع الرجل فيما وهب لامرأته قال أبو المؤرج حدثنى أبو عبيدة أن المرأة إذا وهبت لزوجها على طمع فهي ترجع فيها إذا شاءت قال وأخبرنى وائل ومحبوب عن الربيع أنه قال أيما امرأة أعطت لزوجها عطية طيبة بذلك نفسها فهي جايزه وبتلوه هذه الآية فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً .

قال الربيع وإن ادعت المرأة إنما أعطت لزوجها ذلك ضراراً لم تجز تلك العطية . قال وقال عبد الله بن عبد العزيز لا تأخذ به هذا من قول الربيع إن جاز للمرأة أن ترجع في هبتها التي وهبت فلزوجها أن يرجع في هبته أيضاً إذا كان إنما وهبها في طمع وإن وهبت أو وهب ولم يذكره جازت هبتها ولا ثواب لها وإن قالت المرأة إنما وهبت هذه الهبة وأعطيتهأ له لأنه لها مضار لم يلتفت إلى قولها إلا أن تقيم البينة إنه مضارها في ذلك وإلا فالهبة ماضية لزوجها الذي أقام البينة إنها وهبتها له ولم تذكر ضرار قلت لأبي المؤرج فالمرأة تهب في مالها بغير إذن زوجها قال تصنع في مالها ما أحب وأحب إلى أن لا تخالف زوجها .

قال وقال عبد الله بن عبد العزيز هي أحق بمهرها الذي استحل به فرجها من زوجها فإن كان تريد من العطية لذى رحم أو لغير ذى رحم تتقرب إلى الله فكره زوجها مخالفته في العدل أقرب إلى الله تعالى .

باب الصدقة

قلت فالرجل يتصدق بصدقة هل له أن يرجع فيها قالوا جميعاً لا يرجع فيها قال وكذلك قال حاتم بن منصور قلت لأبي المؤرج يتصدق الرجل بصدقة ثم يرثها قال حدثني أبو عبيدة أن الرجل إذا تصدق بصدقة وهو يريد بها وجه الله تعالى ثم يرثها فاني أرى له أن يجعلها في مثل ذلك الوجه ولا يأكلها وكذلك قال حاتم بن منصور . قال وأخبرني من سأل الربيع بن حبيب عن ذلك فقال فيها قولها قال عبد الله بن عبد العزيز كل صدقة ردها عليه كتاب الله تعالى فكلها هنيئاً مريئاً لا يخالجك فيها الشك ولا يكون في نفسك منها شيء فإنه لا اثم عليك فيها لأن الله هو الذي ردها عليك بكتابه فإن أنت أمضيتها في ذلك الوجه فحسن جميل وإن أكلت أو حبست فلا جناح عليك فكلها هنيئاً مريئاً .

قلت فإن تصدق الرجل بصدقة وهو لا يعرفها ما هي قال أبو المؤرج أكره له إذا جعل شيئاً صدقه أن يرجع فيه قال وأخبرني وائل ومحبوب عن الربيع في رجل يتصدق بسهمه من الميراث وهو لا يعرف مبلغ عدده قال الربيع إن كان له سهم من عشرة ما وأقل أو أكثر يعرف أن عشر أو تسع أو ثمان أو سبع حتى ينتهي ذلك فهو جائز عليه وإن جهل كثرة المال قل وقال عبد الله بن عبد العزيز لا أجيز عليه القضاء ولا أحكم عليه لأنه يتصدق بأمر مجهول لا يعرف قال وكذلك قال حاتم بن منصور قلت فالمرأة تتصدق على زوجها بما لها من صداق أو غيره ثم يبدوا لها وتذكر أنها إنما فعلت ذلك لأنه ضربها .

قال أبو المؤرج ترجع في ذلك إذا كان الأمر كما وصفت لأنها أعطته في غير طيبه النفس بتلك العطية قال وكذلك حدثني وائل ومحبوب عن الربيع قولا الصداق عنده نخله . قال الله تعالى فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً . قال وقال عبد الله بن عبد العزيز الجواب في هذه المسئلة كالجواب فيما كان قبلها من أمر الحبة والعطية والصدقة والنحلة كذلك عندنا سواء لا ترجع المرأة في شيء من نخلها لتي هي صداقها إذا أعطت لزوجها ولم تذكر ثوباً في النحلة ولا ضراراً في الصدقة فذلك كل جائز عليها إلا أن تقيم البيعة أنه كان ضاراً بها وإلا فمال من الزوج قال وكذلك قال ابن عباد في هذه المسئلة فيما حدثني

عند أهل مصر مثل قول ابن عبد العزيز قلت فالرجل يتصدق بماله كله على رجل هل له أن يرجع فيه قال أبو المؤرج لا ينبغي له أن يتصدق بماله كله ويبقى يسأل الناس بكفه ويرد عليه من تلك العطية ما يعيش به ويقضى للمتصدق عليه بقيته .

قال وقال عبد الله بن عبد العزيز لا يرجع في شيء من ذلك وقد أسأ من فعل ذلك وركب أمراً مكروهاً حيث تصدق بماله أجمع قال وقال حاتم بن منصور رأى أبو المؤرج في هذه المسئلة أحب إلى من رأى عبد العزيز ولا ينبغي له إلا أن يرد عليه من تلك العطية ما يكفيه عن المسئلة ينظرزو العدل من المسلمين قلت لها فالرجل يتصدق على أم ولده أو يهب لها ينحليها أو يعطيها ثم يموت السيد قالاً جميعاً أبو المؤرج وابن عبد العزيز يرجع ذلك إلى الورثة .

قال وقال محبوب إلا أن يكون أوصى لها به فإنها تعطى لها تلك الوصية قال ابن عبد العزيز لا نأخذ بهذا من قول محبوب وكيف تعطى لها تلك الوصية وهي أمه عندنا في قولنا هي وما لها لورثة الميت وإنما يعطى هذه الوصية لأم الولد من خالفنا ممن يجعلها حرة إذا ولدت منه أو سقطت سقطاً بينا جعلوها حرة وأمضوا لها الوصية بمنزله الحرير من نسائه ليس هذا من قولنا وقد مضت السنة من أصحابنا الذين نأخذ منهم

ونعتمد عليهم أن أمهات الأولاد اللاتي ليس لهن ولد حين يخرجن
بأنصابتهم حرار إنهن اماء يفعل بهن مثل ما يفعل بالاماء قال ابن عبد
العزيز إلا أن ينتزه عن ذلك منتزه أو يكره مكوفى باب المروء أن تباع أم
الولد واما تحريم بيعهن أو كراهيته لمقاربة الخطأ والإثم فهذا لا يتخوفه
متخوف إن شاء الله لأن سبيلهن فى جميع أحوالهن سبيل الاماء لا يجوز
أن يكون أولادهن عتقهن ولا يجوز العتق لهن من أولادهن كما قال
هؤلاء أعتقها ولدها إلا على المعنى الذى قلنا نحن إن مات سيدها وله ولد
من غيرها صارت حرة بنصيب ذى بطنها لأن لا يملك ذورحمه رحمه
من أمه وأبيه فهو حر إذا صار له فيه درهم واحد فإن لم يسعها نصيب
ذى بطنها استسعت فيما بقي للورثة . قال ابن عبد العزيز ولو أن رجلا
أنكح أم ولده لغلامه كان له ذلك عندنا وعند من خالفنا ممن قال إن
أمهات الأولاد حرار جائز وإن لم يستأمرها فى انكاحه اياها لأنها خادمة
وغلامه فلا بأس أن ينكحها على نكاحه فإن كانت حرة لانكره على
نكاح العبد ولا يجوز أن ينكحها إلا بإذن أو بإذن مولاه غير المعنى الذى
قلنا نحن فإن الورثة لا يرثونها قلنا فجائز للورثة ينكحوها عبيدهم بغير
رضى منها فإن قالوا لا يجوز قلنا فإن هم فعلوا وأنكحوا أنتقصونه
فلا يجوز فى قياس قولهم الا نقضه وفسخه لأنها حرة فلا تكره على نكاح
العبد فإن قالوا ذلك فقد قادوا قولهم فإن قالوا لا ينقض النكاح وإن
كان بغير إذن أو أكرهت على نكاح العبد قلنا إذهى أمة قلنا لهم كيف

تقولون فيمن قذفها بعد موت سيدها وبعد ما أثبتتم لها الحرية أو قذف ابنها قال له رجل يابن الفاعلة وهو يريد به الزانية أتحدونه بقذفه اياها فإن قالوا نحده فقد قادوا ابدعتهم وإن قالوا لا نحده قيل لهم وكيف يعطل حد الله فيمن قذف حرة مسلمة وما يدخل عليهم من الاختلاف في قولهم في أمهات الأولاد فهن حراير واختلاف الحكم فيهن أكثر من أن نبليغه أو نصفه فإنهم مذهبنا مذهباً واحداً يكفيك عما سواه .

باب الهدية

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن رجل يهدى الهدية هل له أن يرجع فيها قال لا يرجع فيها قلت لابن عبد العزيز فلو أن رجلاً أهدى إلى رجل هدية فلم تصل الهدية حتى مات الذى أهديت إليه كيف يصنع بها قال ترجع إلى صاحبها وكذلك قال أبو المؤرج قال ابن عبد العزيز وكذلك لو أهدى إلى رجل هدية ثم مات الذى أهداها إليه قبل أن تصل الهدية إلى المهدى إليه فإن ذلك يرجع إلى ورثة الميت الذى أهداها لأنه حين مات الذى أهداها ولم تصل الهدية إلى صاحبها صارت لورثته .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز وأخبرنى من سأل الربيع بن حبيب عن المرأة تتصدق من مال زوجها وتعطى منه وتهب قالاً جميعاً لا تتصدق المرأة ولا تعطى ولا تهب من مال زوجها إلا بإذنه قال أبو

المؤرج فإن أذن لها في ذلك فهما شريكان في الأجر قال ابن عبد العزيز فإن قال لها ما تصدقتى أو وهبت أو أعطيتى فقد أشركتك في الأجر فهى شريكة في الأجر وإن لم يجعل لها أجر ذلك فليس لها أجر وهى منفذة لأمره الذى أمرها به من الهبة والعطية والصدقة والأجر لها فى طاعته وتنقيدها أمرها ذلك .

قلت لها فالمملوك يتصدق من ماله فقالا جميعا أمر ذلك لسيدة إلا أن يجعل له ذلك سيده ويشاركه فيه قلت لها فالرجل يأخذه من مال ولده يصنع فى ذلك ما أحب إلا أن ابن عبد العزيز قال ما لم يضره بولده ويححف بماله ولاحقًا بالضرر .

قالا جميعاً ولا يحل للوالد أن يأخذ من مال ولده شيئاً إلا بإذنه قال أبو المؤرج حدثنى أبو عبيدة رفع الحديث إلى ابن عباس وإلى جابر بن زيد عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت إن أطيّب ما تأكلون من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم فكلوا من كسبكم قلت لابن عبد العزيز ولو أن رجلاً محتاجاً وابنه غنى إن هو بسط يده إلى مال ابنه حال بينه وبين الأخذ من ماله قال فليأتى به عند القاضى وليعلمه بحاجته وإنه حال بين وبين الأخذ من ماله قلت له أفيعطيه القاضى إذا أتاه فاعلمه بما ذكرت على الأخذ من ماله قال نعم يعطيه القاضى من مال ولده

ما احتاج إليه ويحبره على ذلك ويأخذه برزقه ونفقته وكسوته وكسوة عياله بالمعروف على قدر سعة ابنه غير مضار به ولا مشفوق عليه فيما لا يحمله .

قال أبو المؤرج حدثني أبو عبيدة أن رجلاً أخذ من مال ولده في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فانطلق الابن إلى النبي عليه السلام يشكو له بوالديه ويقول له أخذ من مالي فقال له النبي عليه السلام اذهب أنت ومالك لأبيك قال قلت لعبد الله بن عبد العزيز أترى هذا عدلاً أن يأخذ الرجل من مال ولده ويترك فقيراً محتاجاً لا مال له قال مارأو الفقهاء من ذلك فأتأمرني أن أخالف رأيهم وأخالف الأثر الذي جاء عن النبي عليه السلام قلت لست أمرك بذلك قال وللوالدان يأخذ من مال ولده بالمعروف ولا يضر بابنه لأن الضرر حرام .

باب الحبس والعما والسكنى

سألت أبو المؤرج وعبد الله بن عبد العزيز عن الرجل يجعل داره أو أرضه أو شيئاً من ماله حبساً في سبيل الله قال أبو المؤرج سئل أبو عبيدة عن ذلك وأنا جالس عنده فقال قال ابن عباس إنما كان الحبس قبل نزول سورة النساء فلما نزلت سورة النساء نسخت فرأى الحبس .

قال ابن عبد العزيز ليس في هذا اختلاف عند أصحابنا الذين تأخذ عنهم ونعتمد عليهم إلا حبساً عن فرأى الله إلا أن ابن عبد العزيز قال وأنا أجز من الحبس ما كان سلاحاً يحبس في سبيل الله يقوى به المجاهدون في سبيل الله .

قلت وأين المجاهدون في سبيل الله الذي يحبس عليهم ويعطى إياهم لهم

الذين يخرجون إلى الروم ويجهادونهم قال هو في سبيل الله لا شك فيه إن شاء الله ومجاهدة أهل البغي من أهل التوحيد الذين نقضوا العهد وعملوا بالمعاصي وانتهكوا المحارم وهو أعظم الجهاد وأكبر من هذا تدينهم وتقولهم على ربهم إن الله أمرنا بهذا ودعانا إليه وافترضه علينا .

قال ابن عبد العزيز فالتقوية بهذا السلاح الذى ذكرت أنه يجعل في سبيل الله هو الذى أعلمتك إني أجزى الحبس فيه وحده أرى أن يجعل لإمام المسلمين ومن قبله من المسلمين الذى فارقوا قولهم من أهل الأهواء المضلة والبدعة وأن يقووا ويعاونوا على ناصبهم ومجاينهم من المخالفين لدينهم والصادقين عن سنة نبيهم قلت له وكذلك لو حضر رجلاً من المسلمين الموت فقالوا اجعلوا من مالى كذا وكذا في سبيل الله ولم يسم جهاداً ولا تقوية المجاهدين في سبيل الله قال ابن عبد العزيز إذا كان ذلك المال سلاحاً فاني أستحسن هذا أن يقووا به المرابطون في سبيل الله مع إمام الهدى وذلك أفضل السبل عندى وأن يقووا به قوم غزاة في سبيل الله فهو في سبيل الله وإن كان ذلك المال ذهباً أو فضة أو إبلاً أو بقراً أو أرضاً أو نحو ذلك مما يباع ففعل أى شىء وجعله في سبيل الله فاني أجعله في سبيل الله أو في حج أو عمره أو صدقة أو عتق أو صلة قرابة أو شىء من خصال الخير فهو كله في سبيل الله تعالى حيث ما وجهه من هذه الأمور الذى ذكرت لك فقد أجزاه عنه إن شاء الله وقد أصاب في شىء فعلم في سبيل الله .

باب العمرا والرقبا والسكنى

قلت أخبرني عن العمرا و الرقبا والسكنى قال ابن عبد العزيز إن كان معنى العمرا و الرقبا والسكنى من العمر أن يقول الرجل قد عمرتك هذه الدار حياتك فهي لك عمراً ولك رقبا ولك سكننا على إنها لك حياتك .

قال أبو عبيدة رفع الحديث إلى جابر بن زيد وإلى ابن عباس أنه قال من عمر شيئاً في حياته فهو له حياته ولورثته بعد مماته قال ابن عبد العزيز وقال غيره من الفقهاء لا يجوز ذلك ولا يجوز من بعده وكان إبراهيم ممن لا يجوز ذلك ويقول في العمرا إذا مات الذي عمرها فهي راجعة إلا أن يقول هي لك ولعقبك وقول إبراهيم أعدل عندي قلت رأيتك تأخذ بقول إبراهيم في كثير من المسائل وتختار قوله على من هو أكبر منه وأفضل قال ومن هو قال أبو عبيدة قال الانصاف في الحق قبول

الحق مما جاء والأمر القوي الذي لا دخل في ولا خلل ليس كغيره مما يدخل فيه الوهن والضعف قلت وأى قوة أقوى من قول أبى عبدة وغيره من أصحابنا حيث قالوا من عمر أيضاً فهى له ولعقبة من بعده .

قال وأى قوة فى هذا قلت لان سبيل العمراسبيل الموارث قال ليس لك فى القوة من هذا شىء إلا أن تقول هكذا قال وأما القياس فلا تتكلم به عند أهله فيسخرول منك ويتبين لك ضعف مقاتلك قلت وكيف يكون هذا وهناً وضعفاً وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عمر شيئاً فهو له حياته وبعد مماته قال فقال لى يا عاجز لو اتفق الناس على هذا الحديث من رسول الله لم يخالفه أحد من الفقهاء ولم يجاوزه بالقياس ولا الرغبة عنه لأن كل ما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغى لأحد أن يخالفه .

قلت وأى قوة أعجبتك من قول إبراهيم فى هذا الذى كان رأياً منه ولم يكن أمراً مجتمعاً عليه قال أعجبنى أنه يقول إنما أعطيتها لرجل حياته ولم يجعلها لعقبة من بعده فكيف يكون لهم ما لم أجعل لهم إليه سبيلاً بعتاء وإنما أعطيته له على جهة العارية والدليل على قوله إنها عارية استثناء أنها لك حياتك ولم يجعلها له بعد مماته فكيف يكون هذا عدلاً عندك أن يجعلها بإذن له فيها قال وقال عبد الله بن عبد العزيز ما أشبه

هذه المسئلة بالمسئلة الأولى التى قبلها فى الوصايا .

قلت وما هى قال الرجل يستأذن ورثته عند حضور الموت أن يوصى بأكثر من الثلث فيرضون له بالنصف أو أكثر من ذلك فيوصى فى ذلك ثم يموت فيرجعون فى ذلك بعد مماته قلت وما قلت فيها قال قلت لهم الرجوع فى ذلك لأنهم أذنوا فيما لا يملكونه قلت وكذلك القول فى هذه المسئلة فى الشفيع قال نعم القول فيها واحد إن أذن له قبل أن تكون له الشفعة قلت لابن عبد العزيز فالرجل يشتري نصيب أحد الرجلين ثم يبيع ما اشترى ثم يحىء الشفيع فيقوم على شفيعته وقد فات البيع .

قال هل سألت عنها أحداً غيرى قلت لا قال اذهب فاسأل عنها أبا المؤرج ثم عد إلى فاعلمنى بما أجابك فيها . فأتيت أبا المؤرج وسألته عنها فلم يجبنى عنها بشيء قال هى من المسائل المعظلات قلت فما تقول فيها قال أقول يقوم فيقوم الذى باع على قدر القيمة من الشراء ثم يعطى الشفيع على قدر القيمة من الثمن الذى اشترى به ثم انصرفت راجعاً إلى ابن المؤرج فلما رأيته تبسمت فى وجهه . فقال وما يضحكك قلت المسئلة أجابنى فيها ابن عبد العزيز بكذا وكذا قال أوقعها فى اللوح ثم قال ليس هذا من رأيه ولكنه سماع من بعض المجالس أو بعض من يلقي من الفقهاء فاعلمت ابن عبد العزيز بقوله فضحك وقال عفا الله أبا المؤرج . قلت

أهو كما قال قال امسك الآن على هذا أرضى بهذا القول من قاله قلت نعم
وكتبتها أيضًا في اللوح . قال سألتك أى والله لقد كتبها وأعجب لما ثم أنشأ
يحدثنى ويأنسنى بما سألته عنه إنه كان رأيا منه أو سماعًا من غيره فلما فرغ
من حديثه قلت سألتك إلا أعلمتنى ما المسئلة إن كنت سمعتها أو قلت فيها
برأيك قال وما الحاجة هاهنا ويبحثك فيه أهذا أيضًا من معرفة قلت
الخاص في هذا إن كانت المسئلة عن غيرك أعلمتنى بها وقرأتها ورجعتها
إلى الذى حدثنى عنه وإن كان رأيا منك نسبته إليك قال فلا تنسب
ذلك لأحد غيرى فينزله من سمعه منك أثرًا ولكن رأيا منى لا أدرى لعله
العلماء يخالفونه أو يأتون بأعدل منه غير أنى لم أجد لها وجهًا غير ذلك ولا
أحسب متكلمًا من الناس يتبع على غير ما أعلمتك فيها والله أعلم .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن النصرانى واليهودى يموت وله
أولاد يهود أو نصارى فيرثون جميعًا كان لهم من الأرض والأجنة وغير
ذلك ثم يسلم بعضهم فيبيع حصته من تلك الأرض ومن تلك الأجنة
فهل لليهودى والنصرانى مع المسلم شفعة قالوا جميعًا لا شفعة له فيما
ذكرت .

قلت لابن عبد العزيز أبلغك ما روى هؤلاء ويرفعونه إلى النبى عليه
السلام فى الحرم إنه قال حريم العين مائة ذراع والطريق سبعة أذرع

والنخلة خمسة أذرع . قال قد بلغنا ذلك وما استنكر أن يكون ذلك
كذلك قال وقال أبو المؤرج والله أعلم . وما قال رسول الله فهو حق قال
وقال حاتم ابن منصور وحريم البير خمسة وعشرون ذراعاً .

باب المدير والمديرة أم الولد

سألت أبا المؤرج عن رجل يدبر غلاماً له أو رقيقاً وهو صحيح وكيف به أيضاً إن دبر رقيقاً آخر في مرضه قال أبو المؤرج كان يرى أبو عبيدة كلما دبر في صحته إنهم أحرار من رأس المال وكلما دبر في مرضه في الثلث قال أبو المؤرج وكان ضمام وحاجب يخالفانه في ذلك وينولان كلما دبر في الصحة والمرض فهو سواء من الثلث .

قال ابن عبد العزيز رأى ضمام في هذه المسئلة أحب إلى من رأى أبي عبيدة لأنه وصية تقع بعد الموت فهما جميعا ما دبر في الصحة والمرض من الثلث قال ابن عبد العزيز والذي دبر في المرض سواء من الثلث لأن عتقه وتدبيره في مرضه وتدبيره في صحته من الوصية وإن لم يسعهم الثلث استسعوا في ما بقي من أثمانهم بعد ثلث الميت .

سألت أبا المُرَج عن رجل يقول إن مت في مرضى هذا فغلامى حر لوجه الله قال يرجع فيه إن شاء قال ابن عبد العزيز هذا مثل قوله إن مت فغلامى حر فإنه لا يستطيع أن يرجع فيه وأما إن قال إن مت في مرضى هذا فلم يمت في مرضه ذلك فهو غلامه يرجع في ماله قلت فالمدبره تلد في تدبيرها قال أبو المؤرج جدثنى أبو عبيدة إن كلما ولدت في حياة سيدها الذى دبرها فهم عبيد وما ولدت بعد موته فهم أحرار لأنه إنما ولدتهم بعد ما خرجت حرة قال وكذلك قال ابن عبد العزيز وروى لى محبوب عن الربيع أنه ليس بينهم فى ذلك اختلاف .

قلت لابن عبد العزيز إن هؤلاء يقولون ويروون عن فقهاءهم أن أولاد المدبره يرقون برقها ويعتقون بعثتها قال العتق فتى يجب فى المدبرة عندهم قلت بعد موت سيدها قال أفليست هى أمه ما لم يمت سيدها قلت بلى قال فأولادها قبل أن يجب لها العتق ما منزلتهم قلت يرقون برقها ما لم يمت سيدها فإذا ماتوا أعتقوا بعثتها قال وكيف يكون ذلك لهم ولم يدبرهم المولى ولم يجعل ذلك لهم كما جعله لامهم وإنما قال للأُم إذا أنا مت فأنت حرة فتجعل هذا القول تدبيراً لولدها ولم يجعل ذلك له ليس هذا من قول أحد يعقل قلت مثل لى بقولكم فى المدبرة مثلاً اقتدى عليه وأقوى به وفرقه لى فرقا بيناً واضحاً وقس لى قياساً شافياً . قال قد كفانا ذلك الشيخ أبو عبيدة . قلت أو قد قال فيه قولاً وقاس فيه قياساً قال نعم

قلت وما هو قال سألته عن رجل أعطى نخلة بعد موته فى سبيل الله هل له أن يأكل من رطبها وبسرهما منها ويهب فى حياته ويغرس من فسلها فى أرض له أخرى قلت ما عسى أن يقولوا إلا أن له ذلك قال إذا قالوا فما الذى بقي فى أيديهم كذلك قلنا نحن إن كلما ولدت المدبرة فى حياة سيدها فهم عبيد له إن يستخدمهم ويبيع ويهب فإذا مات فالأم التى جعل لها ذلك حرة وما بقي من ولدها فهم له كما أن الرجل الذى جعل نخلة بعد موته فى سبيل الله يأكل من رطبها وبسرهما فى حياته ويغرس منها من أرضه فإن مات وقد اعتقد من ذلك مالا لورثته من بعده والنخلة فى سبيل الله كما جعلها قلت لقد أوضح المسئلة وعاصر فى الطلب .

سألت أبا المؤرج عن المدير هل تباع خدمته قال نعم إن شاء باعها وكذلك قال لى وإيل ومحبوب لا أدرى رفعا ذلك إلى الربيع أم رأيا منه ولا أدرى رفع ذلك أبو المؤرج إلى أبي عبيدة أم رأيا منه قال وقال عبد الله بن عبد العزيز لا يؤخذ هذا من قولهم رفعا إلى من ذكرت أم لم يرفعا لأن هذا من الغرر لا أدرى كم يعيش الذى دبره أيطول ذلك أم يقصر ولا يجوز بيع الغرر وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر قال ابن عبد العزيز إن شاء باع خدمته من نفسه لأنه ليس بينه وبين عبده ربا ولأنه لا ربا بين العبد وسيده فإن شاء أخره شهرا فشهرًا أو يومًا فيومًا أو سنة فسنة .

قلت لأبي المؤرج فالرجل يدير مملوكه هل له أن يكاتبه قال نعم إن شاء قال ابن عبد العزيز إن فعل ذلك وكاتبه وأدى قبل موت السيد فهو حر وإن مات السيد قبل أن يؤدي كتابته فهو حر بتدبيره إياه .

قلت لابن عبد العزيز الرجل يكاتب غلامه ثم يديره قال فقال لي ما أحسبك تفعل ما أقول لك قلت لم قال ألم أقل لك أن المسئلة الواحدة من قولنا في المكاتب تدلك على ما سواها من المسائل وأعلمتك أن المكاتب عندنا في جميع حالاته حر وليس تدبيره بعد المكاتبه شيء وهي رجل حر يطلب بما عليه من المكاتبه كما يطلب الغريم غريمه ولا تدبير هاهنا ولكن أحسبك رجلاً قد رويت فقط عن هؤلاء المخالفين لنا في المكاتبه وعرفت أقاويلهم في جميع ما جعلوا المكاتب فيه عبداً فأنت تدخل علينا مسائلهم لنجيبك بالذي تعرف من قولهم ومسائلهم .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز وأخبرني من سأل الربيع بن حبيب عن المدبر إذا احتاج سيده هل يبيعه قالوا جميعاً لا يبيعه قال ابن عبد العزيز المدبر عندنا في قولنا لا يباع ولا يوهب فمن باع غلاماً مدبراً أو وهبه فهو مردود وقلت لأبي المؤرج هل يظن الرجل مدبرته قال لا بأس بذلك وكذلك حدثني وإيل ومحبوب عن الربيع وأخبرني بذلك أبو غسان بأنه لا بأس أن يظن الرجل مدبرته قال وقال عبد الله بن عبد العزيز ليس

بين الفقهاء ممن وافقنا ومن خالفنا في هذا اختلاف وإنما الاختلاف بيننا وبينهم في وطئ الرجل مكاتبته هم توسعون له في ذلك ويحيزون له لأنها عندهم أمه وكذلك المدبرة عندهم أمه كما هي عندنا أمه يجوز وطئها وقولنا نحن لا يجوز له وطئ مكاتبته ويجوز وطئ مدبرته لأن مدبرته أمه ولأن المكاتبه حرة لا يجوز له وطئها .

قلت فإن هي حبلت المدبرة من سيدها قال إن ولدت منه فهي أم ولده وإذا ماتت فهي حرة في الوجهين جميعاً بتدبيره أياها أو بنصيب ذى بطنها ولكنها حينئذ تخرج بالتدبير قلت افتباع أم الولد قال نعم عندنا هي أمة سييلها في جميع حالاتها تباع في الدين ويأخذ الورثة أنصبتهم فهن عين أولادهن قلت إن هؤلاء يقولون ويروون عن فقهاءهم عن ابن عباس وهو الغاية عندكم فلم خالفتموه في أم الولد قال وما رَوَوْا عنه فيها قلت يقولون إن ابن عباس قال إن أم إبراهيم ولدت عند النبي عليه السلام إبراهيم قال رسول الله ﷺ أعتقها قال على أى معنى يحملون قول النبي عليه السلام الذى رواه ابن عباس كما وصفت أنها حرة حين ولدت قال فكيف إذا قال فكذلك حكمهم إنهن حراير عندهم إذا ولدن من ساداتهن قبل أن يموت ساداتهن قلت لا وقد أوهمت لا يقولون إنهن حراير إلا بعد موت ساداتهن قال فهذا إذا قولنا إنهن حراير بعد موت ساداتهن بنسب أولادهن إذا كانوا أحياء قلت إنهم

يجعلونهن حراير إذا ولدن بعد موت ساداتهن وإن لم يكن لهن من ساداتهن ولد حيا قال فما وجه قول النبي ﷺ أعتقها ولدها إلا أن يجعلوهن حراير حين ولدن أولادهن في حياة ساداتهن لأن ولدها هو قول النبي ﷺ أعتقها ولدها حين ولدته أو يقولون انها حرة بعد موت سيدها إذا كانت لها ولد حي فتخرج بنصيب ذى بطنها فيكون ولدها هو الذى أعتقها وإلا فلا وجه لقول النبي ﷺ أعتقها ولدها إذا لم يكن لها عتق في نفس ولادتها اياه وبعد موت سيدها إذا صار لمولدها فيها نصيب فقد أعتقها ولدها قال لى إلى أحد القولين يصير القول لا محالة ثم الوجه الثالث الذى زعموا أنها حرة بعد موت سيدها وإن لم يكن لها ولد في الحياة منه تخرج بنصيبه حرة فما وجه العتق لها في نفس الولادة فهي حرة إذا قبل موت سيدها وبعد موت سيدها بنصيب ذى بطنها الذى أعتقها كما قال النبي ﷺ وإلا فما وجه قول النبي ﷺ أعتقها ولدها إذا لم يكن في الأمرين كما وصفت لك فصار القول عندهم لا محالة إلا أن يدخلوا فيها وجهًا ثالثًا لا يعتل ولا يعرف مذهبهم فيه أيضًا لا ليست بحرة في نفس الولادة وقد قال النبي ﷺ أعتقها ولدها فقالوا ليس الساعة يعتقها ولدها قلت فتى يكون ذلك قالوا بعد موت سيدها قلت فإن سيدها وليس لها ولد حي منه يكون هو أعتقها إذا لم يوجبوا لها العتق في حال ولادتها اياه فمن أين تعتق الآن ولم يكن أعتقها ولدها وقد مات قبل أن يجب لها العتق فوتره هو الذى أوجب عندكم أو موت سيدها قلنا

فوت سيدها هو الذى أعتقها وليس ولدها هو الذى أعتقها وليس قول
النبي ﷺ ههنا فى أم إبراهيم معنى يعقل فى قوله أعتقها ولدها وإنما
يعتقها عندكم موت سيدها فإن قلتم لا يعتقها موت سيدها إلا ولدها هو
الذى أعتقها قلنا فتى كان ومتى يجب العتق لها أهو فى حياة ولدها أم بعد
موت سيدها هذا لتعلموا أنكم لا تجدون وجهاً ثالثاً تجتمعون به فى قول
النبي ﷺ إلا على الوجه الذى قلنا أعتقها ولدها بنصيبه منها بعد موت
سيدها قال ابن عبد العزيز وأما قولك إنا خالفنا قول ابن عباس فى هذا
القول الذى وصفت فمعاذ الله إن نخالفه بل وافقناه نحن ووافقنا قول النبي
عليه السلام ولكنهم هم المخالفون فى ذلك قول ابن عباس الذى رواه
عن النبي ﷺ فقال حدثني بعض من أثق به من أهل العلم رفع الحديث
إلى ابن عباس أنه قال أم الولد بمنزلة شاتك وبقرتك وقد حدثني بعض
أهل العلم ممن يشار إليه ويؤخذ عنه أن علي بن أبي طالب رجع عن قوله
الذى وافق فيه عمر بن الخطاب وقال أرى أن أرقهن فأبى ذلك عليه ولم
يبلغ مبلغه فى العلم وكرهه منه وقال ذلك لوضع الجهل بالحكومة .

سألت أبا المؤرج عن رجل أعتق شخصاً من مملوك ، قال حدثني
أبو عبيدة عن أن الرجل إذا أعتق مملوكاً له فيه شريك الرضا من لحصة
الذى لم يعتق إن كان ملياً أخذ منه نصف قيمة العبد وإن كان فقيراً
استسعى له العبد بنصف قيمة الذى لم يعتق قال وكذلك قال

ابن عبد العزيز إلا أنه قال والولاء لمن اعتق قال وحدثني وإيل ومحجوب
عن الربيع مثل ذلك .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز وأخبرني من سأل الربيع بن حبيب
عن الرجل يملك ذا رحم فلم يختلفوا فيه جميعاً إن ملك ذا رحم محرم
عليه نكاحه فهو حر .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز وأخبرني من سأل الربيع بن حبيب
عن الرجل يملك أخاه من الرضاغة أنهم كرهوا جميعاً بيعه قال رفع
الحديث أبو المؤرج إلى أبي عبيدة وإلى جابر بن زيد أنه كان يكره أن
يبيعه قال ابن عبد العزيز يملكه ولا يبيعه فإن هو باعه فقد أساء وركب
أمراً مكروهاً ولا يرد ذلك البيع ولا ينتقض ولا تتزل من جابر بن زيد
وغيره من الفقهاء في كل ما هو هواه بمنزلة الإيجاب فإن ثم أموراً كثيرة
يقال إنها تكره ولا تبلغ أن يكون حراماً ولا تشتم أهلها عليها ولا يبرأ
منهم إذا هم قارفوه ولا تنتقض في الحكم إذا فعلوها قال ابن عبد العزيز
وكذلك بلغنا عن ابن عباس في هذه المسألة من انكراهية كما وصفت
لك .

سألتهما جميعاً أبو المؤرج وابن عبد العزيز عن الرجل يعتق اليهودي

أو النصراني أو المجوسى . قال لا بأس بذلك وله أجر ما نواه فى ذلك .

قلتُ لهما أيعتق ولد الزنا . قالا نعم وما له لا يعتق قال
ابن عبد العزيز وما ذنبه فيما فعل أبواه نعم يعتق والأجر لمن اعتقه إن
شاء الله .

سألت أبا المؤرج عن رجل باع من رجل مملوكاً على أن يعتقه المشتري
قال إن أعتقه وإلا رده لأنه إنما باعه إياه على شرط أن يعتقه فإن لم يعتقه
نقض البيع ويرجع إليه قال وأخبرنى من سأل الربيع بن حبيب عن هذه
المسألة فقال أكره هذا الشرط ولم يزد على ذلك .

سألت أبا المؤرج عن رجل يقول لمملوكة إن كان الذى فى بطنك
غلاماً فأنت حرة فولدت غلاماً وجارية فلم يقل أبو المؤرج فيها شىء قال
وقال عبد الله بن عبد العزيز ليس لها عتق قال وكذلك قال حاتم بن
منصور .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن رجل أعتق مملوكة واستثنى
ما فى بطنها قالوا له شرطه قلتُ لابن عبد العزيز إن هؤلاء يقولون ويروون
عن فقهاءهم الحسن إنه كان يقول ليس له شرطه ثم قال لى فيما تقولون

لو انه قال ما فى بطنها حر فقد أعتقه قال قلت يقولون انه حر قال فكيف يجوز أن يعتق ما لا يملك ولا يجوز له أن يستثنى ما لا يعرفه إذا أجزت له العتق ها هنا أجزت له الاستثناء وإلا فافسخها جميعاً إن جعلته غرراً لأنه لا يدري ما هو .

قلت فالرجل يقول للمملوكة إن ولدت غلاماً فهو حر فولدت غلامين أو ثلاثة قال هم أحرار الثلاثة ويستسعون فى قيمة الاثنين قال وقال أبو المؤرج أخبرنى محبوب ولا أدري رفع الحديث إلى الربيع أم لا إنه قال إنهم أحرار الثلاثة بلا عتق قال ابن عبد العزيز وكيف يكونون أحراراً الثلاثة ويخرجون جميعاً بلا عتق وإنما أعتق واحداً منهم ولم يقل كلاماً فى بطنها من غلام فهو حر أو كلاماً ولدت من غلام فهو حر قلت لابن عبد العزيز فالرجل يقول للمملوكة إن كان هذا الذى فى بطنك غلاماً فهو حر فولدت غلاماً وجارية قال ليس لواحد منهم عتق .

سألت أبا المؤرج عن رجل أعتق مملوكاً له وله مال قال أبو المؤرج المال للمملوك إذا أعتقه سيده ولم يستثن ما له قال وكذلك قال وائل وأبو المهاجر قال وقال عبد الله بن عبد العزيز المال للسيد سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن رجل يقول للمملوكة إن ولدت غلاماً فأنت حرة فولدت غلاماً وجارية . قال ابن عبد العزيز إن ولدت الغلام قبل

الجارية فالغلام مملوك وهى والجارية مملوكتان لأنها ولدتها بعد ما أعتقت وإن ولدت الجارية قبل الغلام فالجارية والغلام مملوكان وهى حرة .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز وأخبرنى من سأل الربيع بن حبيب عن الرجل يقول إن اشتريت فلاناً فهو حر ثم يشتريه بعد قالوا جميعاً لا يعتق وكيف يعتق ما لا يملك لا عتق إلا بعد الملك قال ابن عبد العزيز هو مثل قوله إن تزوجت فلانه فهى طالق قلت له أفلا تراه إن تزوج فلانة أو اشترى فلاناً يحنث قال لا يحنث فى الأمرين جميعاً لأنه لا طلاق ولا عتق إلا بعد ملك قلت هذا خالفت ها هنا قول إبراهيم وهو يقول فى المرأة إنها طالق إن تزوجها والغلام حران اشتراه فقال لى إبنى أراك تعقل كيف تريد أن آخذ بقوله فى كل ما يقول لا إلا أنى رأيتك شديد العجب بقوله قال ذلك فى كلما يصيب فيه ويحسن فيه ولا عن من هو أكبر منه عندى قلت لأبى المؤرج الرجل يقول إن بعت غلامى فهو حر فيبيعه قال هو حر فإن قال إن بعت غلامى هذا فهو حر فقال له رجل من الناس وأنا اشتريته فهو حر فباع الباع واشترى المشتري قال يعتق من مال الباع قلت له ومتى قال حين باعه فكيف له العتق حين باعه وقد صار إلى المشتري أفيعتق ما لا يملك قال هكذا اسمعنا أنه حر حين باعه قال وقال عبد الله بن عبد العزيز هو حر فى نفس البيع وكذلك قال أبو عبيدة وقال فى هاتين المسألتين مثل قول أبى المؤرج وكذلك قال أبو غسان

وأخبرني وائل ومحبوب عن الربيع بمثل ذلك .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز وأخبرني من سأل الربيع عن الرجل يعتق مملوكًا لولده قالوا جميعًا ذلك إضرار فإنه لا يجوز للضرر ولا يحل ولا خفاء في الضرر إن كان من الوالد لولده قلتُ فالرجل يقول لغلامه ما أنت إلا حر وهو لا ينوي بذلك العتق قال ابن عبد العزيز إن كان إنما قال هذه المقالة لعبده يريد بذلك الاستقامة ما أنت إلا حري يعني لا تفعل ما أمرتك به ولا تتبع وصفي فلا أراه حرًا وإن كان إنما قال ما أنت إلا حر على غير جهة الاستفهام والاستقامة فهو حر قال وكذلك أخبرني من سأل الربيع بن حبيب فقال فيها هكذا مثل قول ابن عبد العزيز وأما أبو المؤرج فشدد فيها وقال ما أرى هذا اللفظ إلا وقد وجبت له به الحرية .

سألت أبا المؤرج عن رجل يقول كل مملوك لي حر وله مملوك قد ورثه ولم يعلم به أو يقول كل امرأة لي طالق وقد كان أخوه زوجه امرأة بإذنه ولم يعلم حين حلف بها أنه قد زوجه قال قد وقع عليه الحنث فيهما جميعًا قال ابن عبد العزيز العتق والطلاق في هذا سواء .

سألت أبا المؤرج عن رجل يقول لغلامه إن فعلت كذا وكذا فأنت

حر ففعل الغلام ذلك والسيد لا يعلم قال أبو المؤرج أنا أحفظ من
أبي عبيدة إنه سأل عن رجل قال لامرأته إن فعلت كذا وكذا فأنت طالق
ففعلت ذلك والزوج لا يعلم فقال أبو عبيدة هي طالق قال أبو المؤرج
والعتق عنده مثل الطلاق وقال ابن عبد العزيز العتق في هذا والطلاق
سوافيهما جميعاً ولو أن رجلاً حلف بالعتق والطلاق لا يفعل كذا وكذا
ففعله ناسياً قال يعتق وتطلق قلتُ أما تعذرانه بالنسيان لانه لم يعتمد
الحنث قالوا لا وقد حنث في الأمرين جميعاً .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن الرجل يقول إن كان هذا
الشيء كذا وكذا وهو علمه أنه ليس كذا وكذا فغلامى حر فكان على غير
ما قال .

قال أبو المؤرج حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد أنه كان يلزمه ذلك
قال ابن عبد العزيز وقد كان بعض الفقهاء يقول هذا من اللغو الذى لا
يؤخذ به الناس وإن أبعد من الشك لقول جابر بن زيد .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز وأخبرني من سأل الربيع بن حبيب
عن العبد يكون بين الرجلين فيقول أحدهما لصاحبه قد أعتقت نصيبك
منه وينكر الآخر قال الربيع بن حبيب الغلام حر ويستسعى لكل واحد

منها نصيبه قال أبو المؤرج هو حر من مال الشاهد الذى يزعم أنه حر
ويضمن لشريكه نصف قيمة العبد والولاء له قال وقال عبد الله بن عبد
العزیز سبحان الله العظيم هذا غلط من الربيع وأبى المؤرج فى القولین
جميعاً فكيف تجوز شهادة الشريك على شريكه وحده ويخرج بشهادته
وحده حرّاً وكيف يجعله يستسعى' لهما جميعاً بعد ما حكمت بشهادته إنه
حر إن جاز أن يكون حرّاً بشهادة هذا ويقبل قوله على شريكه فإنه لجائز
أيضاً أن يقوم نصف قيمة الغلام لأنه إنما أخرجه حرّاً بشهادته وأجزنا
شهادته فى الحرية وأمضيها على شريكه وألقى الغرم عند ليس هذا
بالعاجز فى الأمرين جميعاً ولا تقبل شهادة الشريك ولا حرية للغلام
وكيف يكون حرّاً من مال الشاهد وهو لم يعتقه ولم يقل إني عتقته وإنما
قال فلان شريكى أعتقه فلا ألزمه العتق بهذا القول ولا أجزى شهادته على
الآخر .

قلت وما أراك إلا وقد وافقت غير أصحابك وتابعتهم على قولهم قال
من هو قال هكذا اذكروا عن إبراهيم فتبسم ضاحكاً فقال أوقد قال فيها
هكذا مثل ما قلت ، قلت نعم هكذا حدثوا عنه . فقال إنه لطيف فيما
يحسن فيه نظره ويعمل فيه فكره . ثم قال لعل الذى أخبرك بهذه المسألة
عن الربيع قد غلط عليه فيها ولعل الربيع إنما قال هذا فى مسألة تشبه .
قلت وما هى ، قال العبد يكون بين رجلين فيقول كل واحد منهما

لصاحبه قد أعتقت نصيبك وينكر الآخر ، قال الربيع يستسعى لهما جميعا لأن كل واحد منهما يقول هو حر بعثى هذا ويقول الآخر بل هو حر بعثى هذا فيخرج الغلام بشهادة أحدهما على الآخر وجعل الغلام يستسعى لهما جميعا لهذا نصفه ولهذا نصفه فإن قال هذا فى هذه المسألة فعسى المسألتان قريبتين من السوى فى بعض الأمور وليستا سواء من جهة أخرى وأن فى المسألة أيضاً ما فيها .

سألت أبا المؤرج وابن عبدالعزيز عن الرجل يقول لغلامه اخدمنى سنة وأنت حر ، وكيف فيه أيضاً إن أراد أن يبيعه قبل انقضاء السنة . قال أبو المؤرج إذا قال اخدمنى سنة وأنت حر فهو حر وليس له أن يبيعه قبل انقضاء السنة . قال ابن عبدالعزيز إذا خدمه سنة فهو حر وإن أراد أن يبيعه قبل انقضاء السنة فذلك يبيعه إن شاء لأنه غلامه جائز له فيه أمره قبل انقضاء السنة . قلت لأبى المؤرج إن قال لغلامه اخدمنى سنة وأنت حر فمات السيد قبل انقضاء السنة قال يخدم الورثة بقية السنة ثم هو حر . قال ابن عبدالعزيز مات السيد انقطع الشرط وصار عبداً للورثة ولا حرية له .

سألت أبا المؤرج عن رجل يقول لغلامه أنت حر واخدمنى سنة ، قال له شرطه . هو حر ويخدمه سنة . قال ابن عبدالعزيز هو حر

ولا خدمة له عليه لأنه حر ثم قال له بعد ما صار حرا اخذ منى سنة . لكنه
لو قال أنت حر على أن تخدمنى سنة لكان له شرطه وليست تشبه هذه
المسألة المسألة الأولى .

سألت أبا المؤرج وابن عبدالعزيز وأخبرنى من سأل الربيع بن حبيب
عن رجل يقول كل مملوك لى فهو حر إن فعلت كذا وكذا ، ثم اشترى
رقيقاً أو ورثه ثم فعل ما قال . قال أبو المؤرج والربيع بن حبيب يحنث
فيهم ويخرجون عنه أحراراً . قال وكذلك قال أبو غسان ووائل . قال
وقال عبدالله بن عبدالعزيز لا يحنث إلا على ما كان فى ملكه يوم حلف .
قال وكذلك قال حاتم بن منصور . قال وكذلك حدثنى أهل مصر عن
ابن عباد سألت سألت أبا المؤرج وابن عبدالعزيز وأخبرنى من سائل
الربيع بن حبيب عن رجل يقول للمملوك رجل أنت حر منه إلى . قالوا
جميعاً لا عتق لرجل فيما لا يملك غير أن أبا المؤرج قال ما يعجبني هذا
وكأنى رأيته شديداً فيه غير أن يصرح لى به أنه حر إن فعل ذلك .

سألت أبا المؤرج وابن عبدالعزيز وأخبرنى من سأل الربيع بن حبيب
عن الرجل يكون له غلامان ثم يقول أحدهما حر ثم يموت ولا يدرى أيهما
أعتق . قالوا جميعاً يستسعيان فى قيمة واحد منهما وهما حران . قلت
لابن عبدالعزيز فإن كانت له غلمان كثيرة فقال غلامى حر ولم ينو واحداً

منهم . قال هم أحرار كلهم ويستسعون جميعا في قيمتهم ، وتلقى عليهم قيمة واحد منهم . قلت أبرأيك قلت في هذه المسألة أم أثرا اتبعته ، قال أثرا اتبعته . قلت حدثني عمن هو . قال حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس في رجل يكون له أربع نسوة فيطلق إحداهن ولم ينوها بعينها . فقال ابن عباس يشتركن جميعا في الطلاق كما يشتركن في الميراث ، والعق عندنا مثل الطلاق .

سألت أبا المؤرج وابن عبدالعزيز عن رجل يقول كل مملوك لى فهو حر وله شقص فى مملوك أو مملوكة . قال أبوالمؤرج كل ما ملك حر . قال ابن عبدالعزيز لا يعتق شقص من المالك ولا من المملوك الواحد ، إنما قال كل مملوك لى حر ولا تقع عليه الحرية إلا فى المملوك والمالك إنما الشقص والأشقاوص فلا تقع عليه الحرية . وكذلك قال حاتم بن منصور . وكذلك حدثنى أهل مصر عن ابن عباد مثل قول ابن عبدالعزيز .

باب الكتابة

سألت أبا المؤرج عن قول الله تعالى : ﴿ فكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ ، قال أبو المؤرج حدثني أبو عبيدة أنه قال إنما يعنى بذلك إن علمتم عندهم مالا . قال وكذلك قال ابن عبد العزيز . قلت لابن عبد العزيز فقول الله تعالى : ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ هو كما قال هؤلاء . قال وما هو قلت يقولون لا تكتبوهم حتى تعطوهم من عندكم مالا ويزعمون أن عمر بن الخطاب فعل ذلك لمكاتب أعطاه من عنده مالا حين كاتبه وتلا هذه الآية ﴿ فكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ . قال فما فعل عمر ابن الخطاب فهو أعدل غير أن المعنى عند فقهاءنا الذين نأخذ عنهم ونعتمد عليهم ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ أن تدعوا لهم طائفة مما كاتبتموهم وإما أن يعطوهم من عندهم من غير ما كاتبوهم عليه فهذا أمر لم أسمع

والله أعلم بقول عمر .

سألت أبا المؤرج عن المكاتب يشترط على سيده أن لا يخرج من البلد . قال أكره أن يشترط ذلك وليس له أن يخرج إلا بإذنه لأنه لا يشترط عليه شرطاً حراماً . وكذلك قال حاتم بن منصور رفع الحديث إلى النبي ﷺ أنه قال المسلم شرطه موافق الحق . قلت لأبي المؤرج فالمكاتب يعجز عن كتابته أيرد في الرق قال لا يرد في الرق وهو حر وإنما هو غريم من الغرماء . قال وقال عبدالله بن عبدالعزيز وكيف يرد في الرق بعد ما صار حراً وإنما لهم أن يتبعوه بدينهم وينظرونه . وهو غريم من الغرماء يفعل به كما يفعل بالغرماء .

قلت إن هؤلاء يقولون ويروون عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وزيد بن ثابت وعائشة أنه عبد ما بقي عليه درهم . قال قد بلغنا ذلك عمن وصفت غير أن الأمر عندنا ما أعلمتك به إنه حر حين وقعت عليه المكاتب قلت لقد خالفتم الأمة كلها في المكاتبه حيث يجتمعون أنه حر حين وقعت عليه المكاتبه . فعن من أخذتم ذلك وإلى من تنسبونه من الصحابة والعامة يخالفونكم فيه ويأثرونه عن أصحاب النبي ﷺ فكيف جاز لكم خلاف الأمة كلها ومن أين استدللتم على أنه حر ، قال أخذنا ذلك عن فقهاءنا ونسبناهم إليهم واستدللنا على صدق مقالهم بكتاب الله

تعالى وهو الدليل والشاهد الذى لا يتهم . قلت له لئن كان ما تقوله حقاً
فما أحد أولى بالعدل منكم فأى آية من كتاب الله وجدتُم فيها المكاتب
حرّاً صراحاً وقد قرأت ما بين اللوحين ، فما أصبت ما تقول فيه . قال بل
ذلك فى كتاب الله حيث يقول الحق سبحانه وتعالى

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي
الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ وهل الرقاب
إلا المكاتبون قلتُ له حينئذ وأى حرية ها هنا قال يا عاجزاً بفرض
الله تعالى الصدقات على السهام التى سُمى للعبيد قلتُ أو قد يجعل معهم
فى هذه السهام المكاتبون يعاونون من الصدقات فى رقابهم قال فن ها
هنا علمنا أنهم أحرار لأن الله فرض لهم من الصدقات وجعل لهم فيها
نصييا لان السيرة من جميع أهل التوحيد أن تقتسم صدقاتهم وزكاتهم
للفقراء من الأحرار لأن الله إنما جعلها لهم ولا يجوز أن يعطوها عبيدهم
وإمائهم ولا يجزى ذلك عنهم من صدقاتهم وزكاتهم ثم قال لى فما تقولون
فى رجل وجبت عليه الصدقة والزكاة يفرقها على من سُمى الله تعالى بعد ما
أعطى الأم نصفها ثم أعطى من ذلك النصف الباقي فى يدها سهماً
لغلامه وأدخله فى سهام الفقراء من الأحرار أيجزىه ذلك ويعتمد عليه من
زكاته قلتُ لا لانه عبد وهو غير مكاتب وإنما فرضها الله تعالى للمكاتبين
مع سهام الأحرار الذين سَماهم الله تعالى قال أوليس المكاتب عندهم
عبد أما بقي درهم منه قلتُ بلى قال فكيف يجوزون أن تعطى صدقات

المسلمين وزكاتهم للعبيد وكيف تجوز لهم أن يقولوا إنما فرضها الله للاحرار لأن الله تعالى لم يجعل هذه القسمة التي علمتكم من أهل السهام الذين سمي الله في كتابه للاحرار من جميع هذه الأصناف فافهم ذلك من قولنا واعتمد عليه .

سألت أبا المؤرج عن رجل يكاتب عبده وينجم عليه نحو ما يؤدي في كل سنة نجماً مسمى ثم يهيبه له العبد بنجمين أو ثلاثة أو أربعة أو جميع ما كاتب عليه فيقول خذ حقتك من ذلك ويقول لا تأخذها منك إلا منقطعات لكل سنة نجمها قال لا ينظر إلى قوله ويجبر على أخذ حقه كله جميعاً ولا أحسب رجلاً يؤتى إليه بحقه كله فيأبى أن يأخذه من رجل مثله إلا وهو أحمق وإنما يرغب في مثل ما وصفت من يرى للمكاتب إذا عجز رد في الرق فينتظره رجاء إن يعجز عن النجم أو النجمين أو الثلاثة فيجعله عاجزاً ويغتنم ما أخذ منه قبل ذلك ثم يرده في الرق وليس هذا من قولنا وليس أحد يعرف حكم المسلمين وسيرتهم في المكاتب ثم يأتيه ببعض نجومه أو بكلها فيردها عليه ويأبى عن أخذها إلا إن كان عاجزاً سفيهاً ضعيف الرأي قال ابن عبد العزيز فإن أبى عن أخذه لم أجبره على الأخذ كله وإن أبى كان المكاتب حراً ولا يحبس ذلك المال أرأيت لو طلب إليه الذي كاتبه أن يأتيه بنجمين في سنة أو ثلاثة وأبى عن ذلك وقال إلا نجماً واحداً فإن فضل عندى نجم أو

نجمان انتفعت به إلى السنة الأخرى ورجحت فيها مثلها فلا أراه حينئذ إلا محسناً مجملاً مؤدياً لما عليه إذا يعثم المظل ويمكن صاحبه من رحله ويقول أنا غريم من الغرماء ويصنع بي ما يصنع بالغيرم .

سألت أبا المؤرج وابن عبد العزيز وأخبرني من سأل الربيع بن حبيب عن المكاتب سيده يكاتبه سيده فيعطيه الناس ويتصدق عليه ثم يجتمع إليه مال كثير فأدى له ما جعل عليه وفضل عنده فضل كيف يصنع بالفضل قالاً جميعاً لا يجبس ويجعله في مثله من الرقاب إلا أن أبا المؤرج رفع الحديث إلى أبي عبيدة وقال سمعته يقول ذلك .

سألت أبا المؤرج عن رجل يكاتب عبده على وصف قال لا بأس بذلك وهو جائز كذلك قال ابن عبد العزيز إلا أنه قال على نعت معلوم وصفته معروفه .

سألت أبا المؤرج عن رجل يحط عن المكاتب من كتابه على أن يؤدي إليه قبل محل الأجل قال كان أبو عبيدة يكره ذلك في المكاتب وفي رجل يبيع سلعته من رجل إلى أجل ثم يبدو له أن يعجله ويضع عنه قال أبو المؤرج فكره ذلك أبو عبيدة في الأمرين جميعاً .

قال أبو المؤرج حدثني أبو عبيدة رفع الحديث إلى عبد الله بن عباس إن كان لا يرى تعجيل الحق من الغريم والمكاتب والوضع عنها لما قال أبو المؤرج قال أبو عبيدة في ذلك قولاً عن بعض الصحابة فهو أحب إليّ من قول ابن عباس إنه كره ذلك وقال ابن عبد العزيز القول عن ابن عمر في الغريم والمكاتب وفي هذا تصديق لقولنا إن المكاتب حر بمنزلة هذا الغريم الذي ذكر ابن عمر تعجيل حقه قبل محل الأجل والوضع منها ولو كان المكاتب عبداً لسيده كما قال هؤلاء وقد كان نجم عليه سيده نجوماً إلى أجل فأراد سيده أن يضع عنه ويعجل كان ذلك جائزاً لأنه عبده كما وصفوه ويس بين العبد وبين مولاه رباً وإنما يتخوفها هنا في مكاتبته الربا وقال لا أرى أن تباع عين بدين وإنما يتخوفها هنا على الأحرار من الغلمان وأما العبيد فكيف يجوز لاحد أن يقول إن الربا يدخل بيني وبين عبيدي وهل يقول من العلماء أن بين العبد وبين سيده رباً في وجه من الوجود أضعف عليه في البيع بنسيئة من الذهب والفضة أو لم يضعف لا يدخل عليه في شيء من هذا ونحوه لأنه غلامه والمال ماله وكيف يخاف عليه الربا في هذا وإنما اشترى ماله .

قلت لابن عبد العزيز ما تقول في مكاتب أسره العدو من المشركين فاشتراه رجل من المسلمين ثم جاء سيده فقال ما عسيت أن أقول في رجل حر أجيز بيع المشركين الأحرار أو أجيز شراؤهم ولا يسترقون عندنا

في قولنا قلت فما تقول قال أقول إنه غريم لمولاه يؤدي إليه ما بقي عليه من كتابته ليس عليه أكثر من ذلك .

قلتُ أفيدهم مال الرجل قال كذلك من اشترى الاحرار فأراد أن يسترقهم هو الذي أتلف ماله وصنع ذلك بنفسه قلتُ ولا ترى على المكاتب ان يؤدي إلى هذا المسلم الذي نقد فيه ماله الذي اشتراه به قال لا لانه رجل ر لا يجوز له بيع ولا يجوز لاحد من المسلمين شراءه لانه حر قلتُ إن هؤلاء يقولون ويروون عن علي بن أبي طالب أنه قال إن شاء مولاه أن يفكه بالثمن الذي اشتراه وهو عبده على ما بقي من كتابته وإلا فهو لهذا على ما بقي من كتابته قال لسنأ نأخذ بقول على لأنه يراه عبداً ما بقي عليه شيء ولو كان عبداً أيضاً لم نأخذ بقول على فيه لأن العبد مال وكل مال حازه المشركون في دار شركهم . صار للمسلمين أدراكه أهله من المسلمين عندهم فيأخذونه منهم بلا حق لأنه لا يحل مال المسلم المغتصب على حال من الأحوال ولا يجوز بيعه ولا شراؤه إذا كان مغتصباً وقال عبد الله بن عبد العزيز قد خالف أبو بكر علياً في هذا فأخذنا بقول أبي بكر وأعتمدنا عليه لأنه هو الحق الذي لا يخالفك فيه الشك وتركنا قول على عمداً .

سألتُ أبا المؤرج عن رجل يكاتب مملوكاً ولده قال هذا للوالد من

مال ولده إذا كان يريد بذلك إدخال منفعة عليه والنظر له إلا أن يعلم إنه يريد الضرر ولا يجوز الضرر ولا يخل .

سألتُ أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن المكاتب هل يتزوج بغير إذن سيده قالوا جميعاً يتزوج إن شاء بغير إذن إلا أن ابن عبد العزيز قال لى يا هذا المسألة الواحدة فى هذا ونحوه من المكاتب تجرى لها من قولنا إنما يقول لا يتزوج المكاتب إلا باذن سيده من يجعله عبداً مملوكاً وقد أعلمتك فى جميع حالاته عندنا حر يجرى عندنا فى ذلك مجرى الحر ويجب عليه ما يجب على الحر فافهم جميع مذاهبننا فى ذلك واستدل بالمسألة الواحدة فى هذا على المسائل الكثيرة وقس بها على غيرها من المسائل .

قلتُ لقد أخبرتنى بخمالة فيها كفاية إن شاء الله أن أجعله حراً فى جميع حالاته يجرى مجرى الاحرار قال هو كذلك عندنا فى قولنا الذى نأخذ به فيناجيننا عليه وفى إقامة الحدود وإذا أنزل بها وفى تجويز شهادته إذا شهد بها وكان عدلاً مسلماً وجراحته وقصاصه ونكاحه الأربع من النساء وفى تسريته من الاماء ما أحب أقل من ذلك أو أكثر قلنا أو ليس المكاتب والعبء المملوك عين له وليس للعبء أن ينكح من النساء إلا اثنتين باذن مواليه ولا يجوز أن يتسرى من الحراير شىء لأنه ليس للعبء ملك اليمين إلا أن يعطيه سيده جارية عطاء باتا يهبها له ويزوجها اياه بمهر وأما

على غير ما وصفت لك فلا يكون ذلك للعبد إنما يكون ذلك للأحرار
المكاتبين وغيرهم الذين ليس بكاتبين قلتُ لابن عبد العزيز فالمكاتب إذا
كوتب لمن ولاه قال ولاه لسيدته ليس في هذا اختلاف بيننا وبين من
خالفنا من قومنا إن الولاء لمن كاتبه قلتُ أفيباع ولأئ المكاتب قال لا يباع
ولا يوهب وهو نسب ثابت لا يتحول .

تم كتاب الهبة بحمد الله وحسن عونه من كتاب المدونة على يد أفقر خلق
الله إلى الله وأحوجهم إلى رحمته مانع بن سالم بن جاد الحسيني بيده
نسخته للشيخ الفقيه حمد بن عبيد السليمي وكان تمامه يوم ٣٠ من شهر
صفر سنة ١٣٣٨ ويتلوه كتاب الوصايا من كتاب المدونة إن شاء الله .

فهرس المدونة الصغرى ج ١

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٥
باب الصلاة والتكبير والركوع والسجود	١١
باب الآذان للصلاة	١٩
باب الصلاة	٢٣
باب التشهد	٢٩
باب فى مسائل الصلاة	٣٣
باب السهو فى الصلاة	٤١
باب صلاة الجمعة	٥٣
باب الوضوء	٥٩

٦٥	باب القنوت
٧١	باب صلاة المريض
٧٥	باب صلاة المسافر
٨٣	باب صلاة السفينه
٨٥	باب المسح على الخفّين
٨٩	باب صلاة عيد الفطر والأضحى
٩٥	باب الغسل في العيدين والاكل فيهما
٩٩	باب صلاة الخوف
١٠٣	باب صلاة الكسوف
١٠٧	باب غسل الميت
١١٣	باب الصلاة على الجنازة
١٢٣	باب صدقة الفطر
١٢٧	باب الذبائح والاضاحى وما يحل منها

١٣٣	باب الرضوء من ماء البحر والاغتسال منه
١٣٧	باب التيمم
١٤٩	باب زكاة الحلى
١٥٣	باب زكاة الخيل والبغال
١٦١	باب الصيام
١٧٧	باب النكاح
١٨٩	باب العيوب
١٩٥	باب نكاح الاماء على الحرة
٢٠١	باب الرضاع
٢٠٧	باب الواهلة
٢٢٧	باب فى الطلاق
٢٣١	باب المفقود
٢٤٧	باب طلاق السنة

٢٥٧	باب مسائل الطلاق
٢٦٧	باب الخيار
٢٧٥	باب الموهوبة
٢٩٩	باب ميراث ولد الملاعنة
٣٠٥	باب الحر تكون تحته الأمة
٣٢١	باب الهبة والنحلة
٣٢٧	باب الصدقة
٣٣٥	باب الهدية
٣٤١	باب الحبس والعما والسكنى
٣٤٥	باب العمرى والرقبا والسكنى
٣٥٣	باب المدبر والمدبرة أم الولد
٣٧٣	باب الكتابة



٦ شارع البراموني - عابدين - القاهرة ت : ٩١٤٨٨١